دار المستقبل العربي

شهادتي للأجيال

حلمي السعيد

شهادتى للأجيال

شهادتي للأجيال
حلمي السعيد
الطبعة الأولى ١٩٩٩
© جميع الحقوق محفوظة

الغلاف: **هشام بهجت**

الناشر: **دار المستقبل العربي**
٤١ شارع بيروت • مصر الجديد • القاهرة
ج.م.ع ، تليفون ٢٩٠٤٧٢٧

رقم الإيداع بدار الكتب القومية : ٤٦٠٢ / ٩٩
الترقيم الدولي : ISBN 977 - 239 - 147 - 3

شهادتي للأجيال

حلمي السعيد

دار المستقبل العربي

الإهـــداء

اهدى هذا الكتاب الى روح والدى اللذين ظلا نعم القدوة الحسنة والمثال الذى يحتذى.

وإلى السيدة الفاضلة زوجتى سعاد مرسى فرحات، وأولادى الدكاترة المهندسين أسامة وجمال، ومها حرم الدكتور/ عمر فوزى، والدكتورة / هالة حرم المهندس / معتز رسلان، والى الأحفاد الذين كانوا عونا لى فى مشوار الحياة بحلوها ومرها.

وإلى الزملاء الذين شاركونى والذين كانوا مثالا للوطنية والجهد الصامت والمعاونة الصادقة.

وإلى الأخ الأستاذ / عبد الله بلال الذى كان له فضل الصياغة والتعبير الجيد.

وإلى الإخوة المستشار / عبد الحميد يونس، والدكتور / أحمد يونس، والأستاذ/ أحمد عمر رئيس تحرير مجلة ماجد الذين شاركوا فى إخراج هذا الكتاب بالمظهر اللائق به.

حلمى السعيد

المحتويات

	صفحة
* مقدمة لابد منها.. هذه الشهادة.. لماذا؟	٩
* طفولتى وأسرتى من القرية إلى الجامعة	٢١
* من مدرسة الهندسة العسكرية إلى مدرسة الشئون الادارية	٤٣
* ذكرياتى مع عبد الناصر	٥١
* دورى فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومسئوليات تأمين الثورة	٦٧
• ليلة ٢٣ يوليو ومهام مكتب الإعلام بالقيادة	٧٣
• الإعداد والتدريب لمعسكرات الحرس الوطنى	٧٩
• أزمة مارس.. حقائق ووقائع	٨٣
• تدريب المتطوعين من ثوار الجزائر وأبطال المغرب	٨٩
• عضوية بعثة التسليح الى فرنسا وبريطانيا	٩٣
• مهمة التحقيق فى تجاوزات المخابرات العامة	٩٩
• حكاية السموم وإنتحار المشير عبد الحكيم عامر	١١١
* العمل السياسى وجهاز التنظيم الطليعى	١١٧
* إعادة التنظيم الأعلى للدولة ورئاسة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة	١٢٩
* كنت نقيبا للمهندسين	١٤٥
* كنت وزيرا للسد العالى	١٥٩
* حول الحقيقة الغائبة	١٧٧
* ١٥ مايو ١٩٧١ .. وقائع وأحداث	١٨١
• الوطنية فى قفص الإتهام	١٨٧
• لماذا الإستقالة؟	١٩٧
* ثلاثية قوة الإرادة والصلابة وقهر الخوف	٢٠١
* تداعيات ١٥ مايو ١٩٧١	٢٠٩
* الحياة بعد ديسمبر ١٩٧١	٢١٥
* حصاد مشوار العمر	٢٢٥
* ملاحق ووثائق وصور	٢٣٣

مقدمة لابد منها

هذه الشهادة ... لماذا؟

هذه الشهادة .. لماذا؟

باسم الله وعلى هدى منه وتوفيقه يبدأ القارىء الكريم صحبته مع مشوار حياتى وحصاد سنوات عمر اجتهدت فيه أن أعطى لوطنى بكل الصدق والأمانة والإخلاص.

ولعل أول ما يتبادر إلى ذهن القارىء التساؤل المطروح..

لماذا كتابة هذه المذكرات؟. ولماذا الآن؟

بل يعلم الله أننى ترددت كثيرا فى كتابة هذه المذكرات لولا الاستجابة لدعوات نبيلة ولرغبات مشكورة أبداها عدد من شخصيات أعتز بهم بلغت منهم حد الرجاء أن أسجل «شهادتى للأجيال».

بل اختاروا هذه التسمية عنوانا لما أروى لأنها موجهة فى المقام الأول - إلى الشباب الذى ينبغى أن تصل اليهم الحقيقة بلا تزييف وبلا تحريف فذلك حق لهم ودين علينا نحوهم.

انطلاقا من هذه القناعة وترسيخا لقيم الانتماء والأصالة وتجسيدا عمليا لتواصل الأجيال جاء هذا الإدلاء المكتوب ليتابع جيل الشباب تفاصيل مرحلة عطاء مثمرة صنعها جيل كان على موعد مع القدر.. جيل

تحدى اليأس والانتصار عليه. جيل الأمل بالعمل.. وجيل تطابق لديه القول مع الفعل. وكان الأداء محققا للنداء مهما واجه من تحديات ومهما صادف مسيرته شراسة هجمة تحالف أعداء الحياة.. هم جيل الشباب الذى ولدوا فيما قبل ١٩٢٠ وما بعدها وغيرهم ممن شغلهم شجون وشئون الوطن فعملوا مخلصين لتقريب مشرق الفجر الجديد يوم الاربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انتصارا للآمال الوطنية الكبيرة حيث كان يشعل النضال والضمير المصرى.. البحث عن الكرامة.

كما أُصارح القارىء الكريم أننى التزمت بمبدأ هام فى كل ما تعرضت له عبر صفحات هذا الكتاب وهو أننى لم اتطرق الى أى موضوع لم اكن قريبا منه مشاركا فيه أو واحدا من الذين ساهموا فى صنع أحداثه أو محققا فى تجاوزات وقعت حتى تجىء الشهادة بأمانة وصدق.

لقد شاءت الأقدار - وهى من عند الله - أن أكون شاهدا بل مشاركا فى كثير من الأحداث الهامة فى مسيرة ثورة ٢٣ يوليو - وعدد منها بالتأثير والنتائج - تشكل ما يسمى بالمنعطفات والتحولات والنقلات التاريخية الهامة فى حياة الشعوب.

إن مواقع العمل الوطنى ومسئولية العمل الرسمى القيادى أتاحت لى معرفة الكثير والكثير من الوقائع بكل تفاصيلها الدقيقة منها ما أعتقد أنه ينشر لأول مرة. وأن قدرى وموقع مسئوليتى أتاحا لى - وأنا أحد الضباط الاحرار - أن أكون:

١- مشرفا على مكتب الإعلام بالقيادة العامة منذ الأيام الأولى للثورة ولعدة شهور.

٢- العمل فى مكتب رئاسة أركان حرب القوات المسلحة.
٣- مديرا لمكتب الرئيس جمال عبد الناصر.
٤- رئيسا لمؤسسة مصر التى كانت تشرف على ستين شركة.
٥- مستشارا للرئيس جمال عبد الناصر.
٦- إعادة تنظيم الدولة العليا بتكليف من مجلس الرئاسة بالجمهورية العربية المتحدة.
٧- أول رئيس للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.
٨- مكلفا من الرئيس جمال عبد الناصر بالتحقيق فى تجاوزات المخابرات العامة.
٩- نقيبا للمهندسين.
١٠- وزيرا للكهرباء والسد العالى ومن قبلها سكرتيرا للجنة العليا للسد العالى
١١- مشاركا بجهد وطنى فى تحولات هامة - سيأتى تفاصيلها - مثل:

* المشاركة فى حرب فلسطين.
* لجان تسليح الجيش.
* الإصلاح الاقتصادى.
* الإعداد لمعسكرات الحرس الوطنى.
* المشاركة فى تدريب ثوار الجزائر والمغرب.
* عضوية أمانة التنظيم الطليعى المسئول التنظيمى فى منطقة جنوب القاهرة وهى من أهم مناطق محافظة القاهرة (حلوان - المعادى - مصر القديمة).

إلى غير ذلك من مواقع المسئولية والعمل القيادى يضاف إلى هذا وذاك موقعى فيما يسمى بقضية ١٥ مايو ١٩٧١ وفيها جرى الشىء الكثير والهام الذى لم يقل حتى الآن رغم مضى أكثر من ربع قرن على أحداثها التى تبارت الصحف والكتب فى الحديث عنها فى غيبة الطرف الأصيل فيها وأعنى الشخصيات الوطنية التى شهّر بها ووجّهت لها الإساءات المتعمدة فقرأ الشباب المعاصر أغرب قضايا التاريخ. ولأول مرة فى عالم القضاء يصبح تقديم استقالة وزير تهمة خيانة عظمى يتنقل عبرها بين سجن «أبو زعبل» وسجن القلعة والسجن الحربى.

كما يتم تسمية الأشياء بغير مسمياتهما الحقيقية فيقرأ الشباب عمّا سُمى بانقلاب للاستيلاء على السلطة بينما حقيقة ما حدث هو موقف.. هو اختلاف فى التوجهات.. وردة عن الثوابت المتفق عليها لتحرير الأرض فكان تقديم الاستقالة حماية لأى انقسام لا تتحملة ظروف مصر وقتذاك.. إنه موقف للزهد فى المنصب وبريقه وامتيازاته من شخصيات كانت أصلا فى السلطة بحكم مراكزها القيادية.

من هنا تجىء أهمية مثل هذه الشهادة لإعادة قراءة الوقائع والاطلاع من شهود عيان انتصارا للحقيقة منعا لخلط الأوراق وتجنبا لتمييع المواقف.

ويشهد الله أننى فى كل ما رويت التزمت فى كل واقعة بما شاهدته بالفعل وسردت التفاصيل كما رأيتها بالعين أو سمعتها بالأذن فلم أعتمد على «روايات» لم أشارك فيها، ولم أسجل ما تردد وقيل من انطباعات وظنون لأنها تصبح مجرد «حكايات» لاتندرج إطلاقا تحت تسمية الحقائق.

وسيلمس القارىء الكريم أن هذا هو الخط الأساسى الذى التزمت به فى كل ما ورد فى هذه المذكرات اقتناعا منى أن ذلك يعد التوجه السليم. لأن غاية ما استهدف تحقيقه هو أن أسجل ما شاهدت وأن أروى وقائع كنت شاهدَ عيانٍ فيها بحكم الموقع الوظيفى القيادى أو التكليف الرسمى.

لذلك كانت مهمتى تسجيل ما حدث بالفعل دون الالتفاف على الحقائق أو القفز على الوقائع أو الإساءة إلى أشخاص أو الانتقاص من أقدار الناس، وقبل كل ذلك وبعده تجنب الوقوع فى ما حذر منه القرآن الكريم فى قوله تعالى ﴿لاتحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا، فلا تحسبهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم﴾.

إن إيمانى الشديد بالله فاطر السموات والأرض هو عاصمى من أن أنسب لنفسى دورا لم أقم به أو عملا هو من جهد الآخرين، بل سيطالع القارىء كم من المواقف التى جسدت عمليا مصداقية ذلك رغم البريق الزائل للمناصب، ويحضرنى هنا أننى (قبل صدور القرار الجمهورى بتشكيل الوزارة الجديدة وكان بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٧٠) وفيه اختارنى الرئيس أنور السادات وزيراً للكهرباء والسد العالى أننى أبديت اعتذارى عندما بلِّغت بهذا الترشيح مفضلا أن يستمر فى المنصب المهندس / صدقى سليمان وزير السد العالى لأن موعد الاحتفال الذى تقرر لهذا المشروع كان فى ١٥ يناير ١٩٧١ ا بعد مدة ٣ شهور، وكان سبب تحفظى لقبول هذا المنصب الوزارى قناعتى أن الأحق به والأجدر بأن يتصدر حضور الاحتفال وإلقاء كلمة المشروع أمام وفود الحضور هو المهندس / صدقى سليمان الذى تابع دقائق هذا المشروع العملاق وعاش أكثر من عشر

سنوات فى مواقع العمل فكان الوفاء أن يستمر الرجل فى المنصب الوزارى.

أضيف إلى ذلك باعثاً هاماً زاد من قناعتى لتسجيل هذه الشهادة هو حق الأجيال علينا أن ننقل لهم خبراتنا ودروسنا المستفادة من مشوار العمر.. بأن نسجل لهم ما أسماه المفكر المرحوم ذكى نجيب محمود «حصاد السنين» وهى تسمية دقيقة اختارها عنوان لآخر كتبه وخاتمة مؤلفاته.

إن واجب جيلنا تجاه شباب اليوم أن نقدم لهم حصاد تجاربنا ولا أقول نملى عليهم «نصائح» أو ننهال عليهم بسيل من خطب الوعظ والإرشاد.

ذلك لاقتناعى أن كل جيل له ظروفه وأحلامه وحياته.. وله رؤيته ومنهجه وأسلوبه فى التعامل مع الأشياء.. وهو حق كل جيل دون وصاية أو هيمنة أو استعلاء من جيل سبق لأن ذلك ضد طبيعة الأشياء وضد منهج التاريخ وضد سنة التطور.. فضلا على أنه سلب لحقوق الأجيال ومصادرة لأهم هذه الحقوق. وهو حق كل جيل يعيش عصره وصياغة أمانيه واختيار الوسائل النبيلة المحققة لآماله وتطلعاته.

هذا الاقتناع لايمنع من نقل التجارب ولا من تقديم خبرة أجيال سبقت فقد يجد الشباب فيها ما ينفعه - وهو بكل تأكيد سيجد فيها ذلك - لأن الزمان والعصور وإن اختلف وتباينت إلا أن هناك بعض الثوابت من قيم ومثل عليا هى مقومات أصيلة ينبغى أن تتسلح بها الأجيال المتعاقبة فتكون لهم سلاحاً وحصوناً فى مواجهة عاديات الأيام.

فى هذا الصدد. أثق أنه فى مقدمة هذه الثوابت والقيم التى خلصت بها من مشوار العمر وحصاد السنين أهمية تسلح الإنسان فى كل زمان وفى أى مكان بالإيمان بالله.

ومن دلائل الإيمان التسليم بقدر الإنسان خيره وشره.. وهذا يُولد لديه القناعة بالمقسوم، فلا يبطل القلب أو اللسان من أن يردد «الحمد لله».

هذا التوجه الإيمانى هو ما عبر عنه الحديث الشريف للرسول الصادق الأمين، «ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك وقل قدر الله وما شاء فعل» والقناعة لايختلف اثنان عاقلان فى أنها ليست دعوة للتواكل والقعود والاستغراق فى أحلام اليقظة، فالقناعة لاتحرم الإنسان من أحلامه المشروعة ولاتجرده من حق الأمل بل هى تحثه على العمل والبذل والأخذ بأسباب القوة والتقدم والنجاح.

من هنا تأتى أهمية شهادات الذين شاركو فى صنع الأحداث وكان لهم موقع فى قلب المعارك - لأنهم ينشرون بذلك تفاصيل ما جرى ويبيحون عما سكتت عنه صفحات التاريخ الرسمى اما علما او جهلا أو تشويها.

إن ثورة ٢٣ يوليو - على سبيل المثال - بكل ما حققت من إنجازات، وما أحدثت من تغييرات عميقة وإعادتها لصنع الحياة فوق الأرض المصرية تتطلب مثل هذه الشهادات شرط أن تكون مبرأة من الأحقاد والعقد والأنانيات لأن شهادات الأمانة والصدق تقدم توضيحات للتساؤل. كيف حدث ما حدث؟

بذلك تكمل صفحات التاريخ الذى يجيب على تساؤلات.. متى وأين ولماذا حدث ما حدث؟

ذلك أن التاريخ وهو يؤرخ لثورة ٢٣ يوليو سيسجل «أنه فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قامت ثورة ويوضح أسباب اندلاعها.. وسيقول إنها حققت أعمالا هامة مثل تأميم القناة.. بناء السد العالى .. طرد الإنجليز .. إعلان النظام الجمهورى.. تحديد الملكية الزراعية.. بناء المصانع .. الإصلاح الاقتصادى.. تحقيق الوحدة.. صفقة الاسلحة.. رفع حركة التحرر فى الدول الأفريقية والنامية».

لكن صفحات التاريخ لن تتوقف طويلا أمام السؤال كيف حدث ذلك؟ وبالتالى فإن الأجيال لن تقرأ هموم الجيل الذى فجر الثورة .. كيف كان يفكر؟.. ماذا كان يدور بين الثوار الشبان من أحاديث وخواطر حول شجون وشئون الوطن وهم فى أسدود وغزة.. فى رفح والفالوجا .. فى معسكر منقباد وصحراء مرسى مطروح.. وكيف أجمعوا على التخطيط للثورة وان تكون القاهرة وإزالة الحكم الفاسد هى بداية مشوار طريق من العرق والدم وكيف خططوا ونظموا لتحقيق تأميم القناة وبناء السد العالى رغم كل ما واجهوا من تحديات التآمر الدولى.. وكيف بنوا ملحمة السد العالى الذى لم يكن بالنسبة لهم مجرد مشروع هندسى إنمائى كبير يتسامى مع غيره من مشاريع مادية إنما كان المشروع ملحمة وانتصاراً وإرادة.

تلك كانت قناعتى التى دفعتنى بعد تردد طويل إلى سرعة تسجيل هذه الشهادة للأجيال.

أتمنى أن تضيف للحقيقة الشيء الجديد.. وما كتبته هو شهادة للأجيال فى مصر وفى الوطن العربى استهدفت بها مساهمة متواضعة فى تواصل متين بين الأجيال بكل الحب والوفاء.. وتعزيزا لمصداقية الانتماء .. وحثا لهم على مواصلة مسيرة العطاء.

والله الموفق والمعين وعليه وحده قصد السبيل وله الحمد من قبل ومن بعد...

مهندس / حلمى السعيد

طفولتي وأسرتي
من القرية
إلى الجامعة

طفولتى وأسرتى
من القرية إلى الجامعة

وتكون نقطة البداية الطبيعية والمنطقية هى الانطلاق من جذور الانتماء حيث يتوقف شريط ذكريات المهندس / حلمى السعيد مسجلاً دقائق مرحلة الطفولة والحديث عن الأسرة وتأثيرها فى التنشئة الاجتماعية، واستدعاء المناخ العام للمجتمع المصرى للتعريف بالحياة الاجتماعية فى تلك الفترة.. كيف أسهمت فى تشكيل شخصيات أبناء ذلك الجيل الذى كان على موعد مع القدر.. جيل عاش تأثيرات نتائج الحرب العالمية الأولى.. وفتح عينيه على المظاهرات الشعبية لثورة ١٩١٩ وكانت «تحيا مصر» أول كلمات دخلت أذنيه.. ورأى فرحة أبناء مصر وهم يكتتبون لإنشاء بنك مصر.. ولافتتاح أول جامعة مصرية.. سمعوا أناشيد سيد درويش.. وأزيح الستار عن تمثال «نهضة مصر» الذى صممه محمود مختار مثال مصر المبدع.

وقفات وتأملات ومقارنات لذلك الزمان.. مرحلة الطفولة.. فترة الصبا والشباب.. الحياة الاجتماعية والعلاقات داخل القرية المصرية.. ذكريات مقعد المدرسة ومدرج الجامعة.. عن الاهتمامات والهوايات.. صداقات العمر.

كان مولدى فى ١٥ شهر يوليو ١٩١٩ يسجل شهادته للأجيال ومنها يتعرفون على ما بعد ١٩١٩ التى كانت تتحدث عن نفسها كما وصفتها قصيدة شاعر النيل حافظ إبراهيم وحددت هويتها التى هى تفاعل الزمان والمكان على حد تعريف المفكر الدكتور جمال حمدان.

الحديث عن تكوين جيل ما بعد ثورة ١٩١٩.. كيف كان أسلوب تربيتهم؟ كيف كانوا يفكرون؟ ما هى منابع تنمية الانتماء الوطنى المصرى العربى لديهم.. بماذا كانوا يحلمون؟ وكيف نجحوا فى تحويل الحلم إلى الأمل؟ وصمموا ان يجعلوا من الأمل حقيقة.. لقد فكروا.. وخططوا.. ونظموا صفوفهم.. فصنعوا الفجر الجديد.. يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر ومعه الأوفياء أعضاء تنظيم الضباط الأحرار.

مرحلة الطفولة ... عن الزمان والمكان..

بداية إننى من مواليد يوم ١٥ شهر يوليو عام ١٩١٩ أى بعد شهور قليلة من قيام الثورة الشعبية التى عمت أرجاء مصر (٩ مارس ١٩١٩) ودوت فى أذهاننا هتافات الشعب «تحيا مصر» وارتفاع شعار الوحدة الوطنية «الدين لله والوطن للجميع» وتعانق الصليب مع الهلال.. وسمعنا عن قساوسة يخطبون فى الأزهر الشريف وعلماء أزهريين يخطبون فى الكنائس وامتزج الدم المصرى الواحد.

وقبل تلك التفاعلات الوطنية.. ووسط حديث الأهل وسهر الليالى وداخل فصول المدرسة الابتدائية لم تتوقف الأحاديث عن رواد وأبطال

عشقوا مصر وترجموا هذا العشق أعمالا ومواقف.. منها على سبيل المثال الوقفة الوطنية الشجاعة لأحمد عرابى فى ميدان عابدين. ومقولته بالغة الدلالة والتى سبقت نصوص الميثاق العالمى لحقوق الإنسان «لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا، فو الله الذى لا إله إلا هو إننا سوف لن نورث بعد اليوم».

وعرفنا الزعيم مصطفى كامل ومحمد فريد ودورهما الوطنى.. وسمعنا عن تفاصيل ما جرى فى دنشواى وإعداد المشانق التى نصبت للفلاحين الأبرياء.. وتغنى أطفال قريتنا الحاكمية ميت غمر ببطولة الفتى زهران.. أسماء وطنية عديدة ومواقف شجاعة كثيرة فرضت نفسها على أبناء جيلى فكانت بدايات التكوين بخصوبة مصر بشرا وأرضا وتاريخا. لقد تفتح أبناء جيلى على هذه الإرهاصات للصحوة الوطنية التى كانت ثمرة التحدى والمقاومة.. صلابة الوطنية فى مواجهة سياسات التخاذل والمهانة. أعود إلى نشأتى فأوضح أننى من مواليد قرية الحاكمية مركز ميت غمر وهى بلدة الوالد، أما بلدة الأم فهى ميت يعيش، وبالنسبة لقرية الحاكمية فهى مثل غيرها من قرى ميت غمر من حيث التكوين والعلاقات. ولقد ولدت فى أسرة كان الأب وظل محوره هو الاهتمام بأفراد أسرته والعطاء لهم بلا حدود.. كل شاغله هو كيف يسعدهم.. كانت «لمة العائلة» تجمعنا تربط بين أفرادها وشائج الحب.. بين الأب وإخوتى وهم ست إخوة وبنت واحدة.

عندما ولدت كان أبى مازال تلميذا فى الأزهر فقد كان ذلك عادة الطبقة الوسطى لأن جدى لوالدى كان عمدة الحاكمية، وهذا الجد كان قد سبق له أن ذهب إلى الأزهر، وبعد أن تولى منصب «عمدة» بلدة

الحاكمية أرسل ابنه (والدى) لكى يدرس العلوم الدينية فى الأزهر الشريف مثل إخوة والدتى الذين كانوا يدرسون فى الأزهر حيث أرسلهم والدهم، وقد التحق الابن الأول بالأزهر أما الابن الثانى فقد التحق بالمعلمين العليا.

أما والدى فقد التحق بعد ذلك بدار العلوم، والتى كانت وقتذاك مدرسة جديدة تقبل المتقدمين من الطلاب لتعلم العلوم العربية والقواعد، وكان الالتحاق بها يضمن لخريجيها مستقبلا جيدا، والدخول لدار العلوم كان يتم بمسابقة وليس بعد انتهاء مرحلة الدراسة الثانوية.

لقد حدث هذا مع تأجج ثورة ١٩١٩ وكثرة اندلاع المظاهرات وإغلاق المدارس والمعاهد لفترات طويلة.

وقد أكمل الوالد دراسته فى دار العلوم وكنت قد كبرت وأصبح لى أخ هو فيما بعد المستشار عبد الحميد يونس (الذى شغل بعد ذلك وكيل قلم قضايا الحكومة).

أما عن الوالدة فقد كان والدها تاجر قطن، وحقق من التجارة ثروة، وكان متزوجا من سيدة تنسب إلى العائلة المسلمية، ويوجد فى إحدى قرى الزقازيق شيخ يسمى مسلم له مقام كبير فى تلك المدينة وإليه تنسب عائلة المسلمية وأصولهم تنتهى إلى الحسن والحسين حفيدا الرسول الكريم واذكر انهم كانوا يلبسون العمامة الخضراء تمييزا لهم، وينتشر وجودهم فى الشرقية بصفة خاصة، وقد تزوجوا من عائلات كثيرة .. ولذلك فلهم صلة نسب مع عائلات عديدة فى المنطقة كان يسعدها ويشرفها ذلك بحكم قرابتهم للرسول عليه الصلاة والسلام.

ذكريات فترة الحياة فى القرية

هى علاقات محبة وتعاون واحترام.. كان الأب حريصا على تنمية روح الانتماء لدى الأبناء تجاه الأسرة وتجاه القرية وتجاه الوطن الكبير.. وجميعها حلقات مترابطة متفاعلة.

رغم أن دراسة الأب - كما أشرت - متعمقة فى الدين واللغة العربية إلا أنه لم يكن يتبع فى تربيتنا اسلوب «الوعظ الخطابى» ولاتقديم قائمة النصائح بل كان أسلوبه هو التربية بالقدوة ويعطى بسلوكه الفعلى المثال الذى يريد أن نحتذيه.. لا أذكر أنه ارتكب شيئا خطأ وتلك حقيقة وليست انحيازا من ابن لأبيه.

لقد تحمل مسئوليته باهتمام وحرص لتربية وإسعاد أسرته، ظل محور فكره هو عمله فقط وتوفير الحياة الكريمة لأبنائه.

كان لأبى مبدأ اقتنع به وطبقه والتزم به وهو ما كان يختلف به عن أقرانه فى تلك الفترة حيث كانوا يحرصون على شراء الأرض، أما والدى فكانت ثروته هى حسن تربية أبنائه، كنا دائما نراه متواجدا بيننا.. يراجع معنا المذاكرة المدرسية وهنا أذكر قوله «انا عملت سبع عزب (جمع عزبة)».

نتيجة ذلك التوجه السلوكى لم تكن له أية انتماءات.. لم يَجْرِ وراء أى عمل يبعده عن عائلته.. ولا أذكر أنه جلس فى قهوة إنما كان يعود من عمله سريعا إلى البيت ليتأكد من أن كل الأولاد موجودون لم يتأخروا فى

العودة من مدارسهم.. بكلمات موجزة أقول.. كان فى بيتنا الصغير نظام دقيق.. نتناول الطعام جميعا.. كانت «لمة العائلة» السعيدة تجمعنا.

هذه الخاصية من أعظم ما ورثته عن أبى إلى جانب موروثات كثيرة وحميدة منها اعتماده على نفسه فى تحقيق طموحاته إذ لم يكن هناك من معين له إلا اعتماده على الله وثقته بنفسه.. لقد التحق بالأزهر حيث كان النظام المتبع هو وجود مشايخ يجلسون حولهم عدد من الطلاب، وكل طالب يجلس للتعلم من الشيخ الذى يريده.. ثم تقدم أبى للالتحاق بدار العلوم فدخل المسابقة وأثبت وجوده وما أذكر لأبى أنه لم يكن من الذين يتكالبون على جمع «المال» الذى كان غاية أعداد كبيرة من زملائه المدرسين الذين كانوا يحرصون على إعطاء دروس خصوصية.

أما بالنسبة لأبى فلم أره يعطى أحدا دروساً خصوصية إنما كان يقوم بمساعدة أبناء معارفه بالمجان.. وكان من بين أصدقائه مصطفى باشا عبد الرازق كما كان يعرف ابن حمدى باشا سيف النصر وزير الحربية.

بالمناسبة أذكر أن أبى روى لى يوما حكاية طريفة حدثت له إذ ذهب ليعطى درساً لابن صديق له فجاءت الخادمة وقالت لذلك الابن – المدرس على الباب! فما كان من ابى – بعد ان سمع هذا التعليق – إلا أن عاد من حيث أتى فقد انزعج من تلك العبارة لأنه كانت عنده عزة نفس.

وبكل تأكيد فإن للقرية علاقات متينة توثقها وشائج من الأخلاقيات. فى يقينى أن إنسان القرية المصرية مهما مر فى حياته من أحداث ونقلات

مادية إلا أنها لا تؤثر فى ما يؤمن به من قيم ولا فى توجهات سلوكه بل مع مضى عشرات السنين تترسخ لديه قيم الشهامة والمروءة وعمل الخير والانحياز لكل ما هو خير وحق وعدل.

ليس انحيازاً للقرية أو تعصبا لسكانها إذا قلنا إن الماديات تسحب من الأخلاقيات وتؤثر فى السلوكيات إلا من رحم ربك من سكان المدن ذوى الجذور الريفية العميقة الذين يواصلون التمسك بأخلاقيات الريف بالأداء وليس بالنداء.. بالممارسات وليس بالشعارات.

من صداقات فترة طفولة القرية

إن القرية المصرية أقدر من غيرها فى تكوين الشخصية لظروفها الاجتماعية وتفاعلاتها فهى تنمى فى أبنائها روح التحدى وتعمق فيهم العصامية وتدفعهم إلى أن يكونوا رقما صحيحا فاعلا ومنتجا.

لم ينقطع هذا التواصل فى أى يوم من الأيام بل كان يزداد ويترسخ وإننى شخصيا دائما أشعر بالحاجة إلى شحن هذه المشاعر لكى تتنامى لدىّ مواصلة العطاء ولتقوية القلب بالقناعة والرضا بالمكتوب، فأهل الريف لايتوقفون لحظة عن ترديد فلسفتهم فى الحياة اختصروها فى قولهم «الحياة قسمة ونصيب» لايتوقف لسانهم الشاكر وقلبهم الذاكر «الحمد لله» هذه القناعة الراسخة – ولا أسميها فلسفة – تكمن فى أن الإنسان إذا شدته مغريات الحياة وحدثته نفسه المتباكية للنظر إلى من هم أحسن منه حالا ماديا كما يتوهم، فإن عليه أن يعود إلى أخلاقيات الريف ليدرك خطأ ذلك المقياس وأنه ليس بالماديات يكون معيار التقييم للحكم على الأشياء بالسعادة أو دمغها بالتعاسة.. أو الحكم بالنجاح والفشل والمكسب

والخسارة، إنما على الإنسان أن يرضى بما كتبه الله له وأن يزهد فيما فى أيدى الناس ليكون أغنى الناس بل ويحبه الناس.

وليسمح لى القارىء أن أستشهد له بمثال واضح محدد فالإنسان الريفى الذى يحضر لزيارة المدينة تجده فى قمة السعادة عندما يجد مساحة صغيرة على سلم الأتوبيس لا تتسع إلا لقدم واحد.. قد نضحك عليه.. لكن هذا الفلاح صادق مع نفسه لأن مقاييسه هى المقارنة مع ظروفه فى القرية بينما نحن أبناء المدينة لا تكتمل سعادتنا إلا إذا جلسنا داخل السيارة على مقعد وثير وأن تفتح لنا الأبواب، كما يصرخ إنسان المدينة لعدم وجود أقل الكماليات «المادية» أرجع تفسير ذلك غياب عبارة جامعة مانعة شاكرة هى.. «الحمد لله».

استيعاباً لهذا المفهوم كان – ولايزال – حرصى على زيارة القرية والتواصل مع الأهل والأحباب، وأذكر أنه حتى فى فترة التحاقى بالمدرسة الابتدائية ثم المدرسة الثانوية بالإسكندرية أو بعدها فى مرحلة الدراسة الجامعية بكلية الهندسة فى مدينة القاهرة كنت أترقب فترة الإجازة الصيفية لقضائها فى الريف واللقاء مع الأحبة هناك لتجديد الذكريات، ويرجع تنمية هذا الانتماء إلى الوالد رحمة الله عليه.

لقد كانت القرية تمثل لنا اللعب والبراءة والنقاء وعلاقة الصداقة واكتساب الأخلاق الحميدة والتمتع بالوضع الاجتماعى الذى كنا فيه.

عن قرية ميت يعيش وقرية الحاكمية...

ميت يعيش هى بلدة كبيرة نسبيا.. تجد فيها سوقا.. ويتسم أهلها

بالسماحة وهم قسمين أقباط يسكنون فى ناحية، ومسلمون فى ناحية أخرى يفصل بينهم شارع، وكل منهم كان له عمدة وحدث أن الأمريكان أسسوا مدرسة قديمة كانت موجودة قبلنا، وللعلم فإن الأمريكان فى هذا الوقت لم تكن أطماعهم استعمارية ولكن المدرسة أنشئت بواسطة هيئات للتبشير ولم يكن لهم أى تأثير لكن القوة والتأثير الفعلى كان للإنجليز.

فى قرية ميت يعيش كان هناك مدرسة التعليم الإلزامى إلا أن القرية تتميز بأنها خرجت أعدادا كبيرة من النابغين فى مجال تخصصهم منهم كما أشرت الدكتور العالم عبد المعبود الجبيلى الذى كان وزيرا بعد ثورة ٢٣ يوليو، والكاتب شهدى عطية الذى انجذب إلى الأفكار الماركسية وله كتابات كثيرة وتخرج من أبنائها أطباء ومهندسون وتخصصات عديدة والمدرسة الابتدائية فى هذه القرية كان كما قلت تعليمها تعليما عاديا وكانت مدرسة كبيرة ثم بعد الثورة أنشأت الحكومة مدارس للتعليم الابتدائى والثانوى ومعهداً دينياً.

وبالمناسبة فإن المسافة قريبة بين قرية الحاكمية وقرية ميت يعيش وكنا ننتقل يوميا بينهما ذهابا وعودة سيراً على الأقدام.

الوجه الآخر للقرية...

الوجه الآخر.. مرجعه الوضع الاجتماعى فى القرية فهناك ترى بوضوح التناقضات.. وعلى المستوى الشخصى كانت عائلتى كبيرة العدد. منهم الأغنياء وفيهم الطبقة الوسطى ومنهم من هم دون ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ولكن عدد أولادهم كان كبيرا.. ويعملون فى أماكن كثيرة وبالتالى كان منهم العمدة والمشايخ فمعظم هؤلاء كانوا من عائلتنا.

في نفس الوقت كنت أجد في القرية الأجراء وهم الذين لايملكون أراض وهم عمال زراعيون أو عمال تراحيل كما، كنا نطلق عليهم تسمية (الخطرية) لأن الشخص منهم كان يخرج من القرية في مواسم معينه، وكنت أشاهدهم وأنا طفل صغير وهم يركبون اللوريات ويحمل كل واحد منهم طعامه معه، ويذهب للعمل بعيداً لفترة يعود بعدها إلى أسرته، وكانوا يحصلون مقدما على مبلغ زهيد من المال يتركونه لأولادهم ولعل من شاهد فيلم «الحرام» لفاتن حمامه وعبد الله غيث يستطيع أن يدرك بؤس حال هؤلاء الناس.

ورغم صغر سني وقتذاك وحتى هذه اللحظة التي أتحدث فيها - عام ١٩٩٧ - لا أنسى رؤيتي لأحد هؤلاء الفلاحين من الفقراء كان يجري وسط الغيطان وأحد الجنود الخيالة يجري خلفه بحصانه إلى أن أمسك به.. وذلك كان أسوأ من الخطرية لأنه كان وضع السخرة.. لقد كان يتم تجميع الناس والزج بهم ولو أنهم كانوا يقولون ظاهريا أن ذلك لحماية جسور النيل من الفيضانات إلا أن ذلك كان يتم بالقسوة والعنف ولا يعطى هؤلاء الفلاحين أجراً على عملهم.. وكانت كل قرية ملتزمة بتوريد عدد من أفراد السخرة وبالطبع كانوا أفقر أفراد القرية.

وقد استمر هذا الوضع إلى أن جاءت أول وزارة برياسة مصطفى النحاس باشا وأنهت السخرة وحققت عملين كانا مصدر سعادتي رغم حداثة سني في تلك الفترة المبكرة من حياتي.. لقد ألغت السخرة.. وألغت العتبة وهو إلغاء الضرائب العقارية على الفلاحين لأنها كانت متناقضة مع أبسط قواعد العدالة الإنسانية.

تلك هى القرية المصرية التى عشت فيها، وكان لى فيها أصدقاء ونمّت فىّ مجموعة قيم وأكسبتنى معارف اعتز بهم.. الحاكمية قريتى الأصلية الجميلة.

وتنتهى مرحلة طفولتى الأولى فى القرية ثم كان الرحيل بعدها إلى الإسكندرية مصاحبة للأسرة مع الوالد الذى تم تعينه مدرسا فى تلك المدينة.

الانتقال إلى الاسكندرية...

دخلت مدرسة رأس التين الابتدائية ثم الثانوية وكنا نسكن فى المنطقة التى يسكن فيها أهل الإسكندرية، فتلك المدينة فى الفترة التى نتحدث عنها كانت تنقسم إلى قسمين: قسم أولاد البلد، وقسم آخر يسكن معظمه الأجانب.

وكانت فى الإسكندرية مدرستان ابتدائيتان (العباسية ورأس التين) وكان هناك مدرسة ثانوية – واحدة فى المنطقة هى مدرسة العباسية الثانوية.

عندما حصلت على الابتدائية كانت قد أنشئت مدرسة رأس التين الثانوية وانتظمت فى نفس رأس التين لانى كنت فى المدرسة الابتدائية ثم انضممت للثانوى، وكذلك إخوتى أكملو دراستهم بها.

اهتمامات الصبا.. وهوايات الشباب ...

جيلنا والحمد لله خرج منه رواد متميزون فى مجالات تخصصاتهم.. وكان لكل واحد نشاطه الرياضى أو الثقافى أو الفنى أو الاجتماعى..

في تلك السنوات كانت المدارس يوجد فيها نشاط رياضى متميز.. فيها فرق كرة القدم.. وكانت مباريات كرة القدم بين المدارس الثانوية تشد الاهتمام ويشاهدها أعداد كبيرة للمتعة والتشجيع، ومن هذه الفرق خرج عدد كبير من اللاعبين فى الأندية.

أما بالنسبة لى فقد كنت أمارس الألعاب السويدية وأذكر أنه كان هناك أحد الصولات من الحربية يقوم بتدريبنا.

كما قمت بممارسة نشاط الموسيقى وشدنى الاهتمام بالعزف على البيانو فقمت بالتدرب عليه، ومازلت أذكر حتى يومنا هنا تعليق مدرس الموسيقى لى بالحرف الواحد «إيديك صغيرة ولاتستطيع أن تضرب أصابع البيانو كلها».

لذلك استمررت فى التدرّب على آله الكمان بالإضافة إلى حرصى على التدريب على الآلة الكاتبة وكانت هواية جديدة وقتذاك.

هذه الأنشطة - مع غيرها - ليست مضيعة للوقت بل تقوى شخصية الإنسان وتمنحه الجرأة وتوسع مداركه. كما أشرت تلك كانت هوايات، وأذكر أنه كان معى فى سنة ثانية ثانوى طالب يابانى كان يتعلم معنا دروس اللغة العربية، وهو كان رجلاً كبيراً لكنه لا يجد أية غضاضة فى أنه يتعلم معنا ونحن تلاميذ صغار، ولا أدرى هل أكمل الدراسة أم لا.

فى هذه الفترة كنت أقرأ الكتب التى تصدر وأقتنى الكتب من مصروفى الشخصى الزهيد.. حرصت على قراءة روايات الجيب وغيرها من كتب المغامرات وبعدها كان إقبالى على قراءة الكتب الأدبية والتاريخية وعلم النفس..

في هذا التوقيت كان البعض يقول «تعالوا نروح نصلى» فكنا نذهب لنتوضأ ثم نصلى.. حدث ذلك ونحن طلاب في سنة أولى ثانوى في مدرسة رأس التين التي بناها محمد على باشا للبحرية.

مدارس زمان.. وأساتذة زمان..

إن مدارس زمان لا تقارن بما هى عليه الآن.. لقد كان كل مدرس أيامنا يعرف تلاميذه جيدا بالاسم.. ويتطوع لمراجعة الدروس معهم.. وإذا حدث أن غاب أحد المدرسين سارع الآخرون ليدخلوا الفصول ويشرحوا للطلاب، كنا نرى المدرس يمضى أطول فترة في المدرسة مع التلاميذ للمراجعة وكان معظم هؤلاء المدرسون يشجعوننا على القراءة وبفضل توجيههم ترتبت لى عادة القراءة.. والقراءة بنهم.. قراءة كل ما تصل إليه يدى وقدرتى على الشراء للمجلات والكتب التي كانت تباع بأسعار زهيدة في متيسر الجميع.

واعتقادى هو أن مرحلة المدرسة الثانوية هى مرحلة هامة جدا في حياة الإنسان وفى تكوينه وتنمية مهاراته وسلوكياته.. كنا نلعب كرة قدم.. كنت أهوى الرحلات.. وانضممت إلى فريق الكشافة وهى هواية جميلة استمرت معى في المدرسة الثانوية في الكشافة.. إلى المرحلة الجامعية حيث كنت عضوا فرئيسا لفريق الجوالة.

في نفس الوقت كنت حريصا على مذاكرة دروسى جيدا بل وأساعد إخوتى في مراجعة الدروس معهم.

أحداث سنوات الثلاثينات فى الإسكندرية..

كانت فترة الثلاثينات حافلة بالتيارات والروح الوطنية.. وأذكر أنه فى عام ١٩٣٢ كان الشيء الهام الذى شد اهتمامى للعمل السياسى هو الأستاذ/أحمد حسين رحمه الله، فانضم عدد كبير منا إلى جمعية مصر الفتاة التى كان مقرها الرئيسى فى القاهرة، فعملنا فرعا للجمعية، لم يكن هناك شيء فيه عنف إنما كانت الجهود والتوجهات تتركز على تشجيع الصناعة المصرية مثل صناعة الطربوش.. ومشروع القرش الذى طرحه احمد حسين.

لقد كنت أحد أعضاء جمعية مصر الفتاة بالإسكندرية حيث انتشرت فى تلك الفترة من مرحلة الشباب التجمعات الوطنية فى المدارس والجامعات.

بكل تأكيد كانت الدوافع وطنية لأنى رأيت فيها أنشطة تنادى بأهمية الصناعة المصرية والاعتماد على الذات فى مواجهة الاغتراب الذى كنا نحسه كمصريين وبالذات المواطنين فى الإسكندرية لأنها كانت مدينة مكتظة بالإنجليز والأجانب.

وبالضرورة كانت أحاديث المجالس تتناول تلك الأوضاع، ففى الإسكندرية كانت توجد جالية أجنبية كبيرة العدد من يونانيين وقبارصة، وكانت توجد جالية للمالطيين الذين أذكر عنهم «خناقاتهم» الكثيرة فى حي المنشية لأنه كانت توجد وقتذاك محاكم مختلطة.

لقد كان أكثر ما يغيظنا كمصريين أن نجد واحداً يقول – ده حماية!!

الذى كان يحدث أن يجىء أحد الفتوات من أهالى الإسكندرية ويأخذ جنسية أو يقوم القنصل البريطانى بمنحه حماية إنجليزية. وعندما تقع «خناقة» ويقبض عليهم يقولون «أنا حماية»!! ويذهب القنصل ويفرج عنهم، بينما يقبض على المصرى وهو المعتدى عليه.

لقد أثر فينا موضوع الاستعمار والحماية.. لذلك كانت مهمة المدرسين الوطنيين هى تحفيظنا تاريخ بلادنا وأسباب ونتائج دخول الإنجليز مصر وكانت هناك محاولات لتشويه صور وتاريخ وأمجاد الأبطال وقادة الحركة الوطنية المصرية ومنهم البطل أحمد عرابى وثورته ضد نظام الحكم وخروج مظاهرة عابدين فى سبتمبر ١٨٨١.

وبمناسبة أحمد عرابى أسجل هذه الواقعة التى كنت طرفا فيها، فعندما كنت رئيسا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة كانت توجد لجنة اسمها «لجنة المعاشات الاستثنائية» وكان من بين أعضائها وزير المالية، وأذكر أن عائلة أحمد عرابى جاءت تطلب معاشا استثنائيا، وأذكر أنى قلت لأعضاء اللجنة – اتركوا هذا الموضوع لى لأقوم بدراسته.

وفكرت لو أن أحمد عرابى كان مستمرا الآن بيننا لكان بكل تأكيد سيحصل على معاش وزير لأنه كان ناظر حربية (وزير)، بذلك توصلت إلى تحديد مبلغ معين صرف لأقاربه وأقرت اللجنة ذلك وساهمت بقدر قليل لإنصاف أحمد عرابى.

تلك كانت نظرتنا إلى البطل أحمد عرابى بينما الجيل الذى سبقنا قيل لهم عنه إنه متمرد وإن عرابياً عصى الخديوى وخان السلطان!!

التواصل بين الأجيال ...

لابد من تحقيق هذا التواصل بين الأجيال، واستمرار الاحترام بين الأجيال، وهذا يحتم تفهم شخصيات الأبطال والرواد.

أذكر فى هذا الصدد كم كان إعجابنا بشخصية الاقتصادى الكبير طلعت حرب وإصراره على تحقيق الأمل الشعبى المتمثل فى إنشاء بنك مصر وشركاته بتمويل وإدارة مصرية فى مواجهة الهيمنة الأجنبية والسيطرة الأوربية واليهودية على ثروات واقتصاد مصر.

لم يكن إقبالنا على نجاح المشروع لإنشاء مصرف مصرى فقط إنما كان تأكيداً للكرامة والدفاع عن الهوية الوطنية. فكان طلعت حرب رمزا وطنيا وكان بنك مصر تجسيدا لتصميم وإرادة شعبية.

كما كان إعجابنا بشخصيات وطنية سمعنا عن مواقفها الوطنية مثل الفريق عزيز المصرى باشا، كما كانت فرصتنا غامرة ونحن نرحب بقدوم الطيار «عاكف» أول طيار مصرى عبر بطائرته البحر المتوسط. ومن بعده كانت «لطيفة النادى» أول طيارة مصرية.

فكر جيلنا فى تلك الفترة من عمرى الصغير فى المدرسة الابتدائية ثم المرحلة الثانوية كان ينحصر فى العداء للإنجليز كمستعمرين. ولذلك كانت تبهرنا كل شخصية تقاوم الاحتلال والتبعية.. وشخصيا كنت معجبا بشخصية كمال أتاتورك - رغم ما يقال ويكتب عنه - ومبرر إعجابى أن

الرجل قلب الدنيا من أجل مصلحة ومستقبل وطنه سار «كالبلدوزر» لايقف شيء فى طريقه، كان همه الأول أن يرى تركيا قوية حديثة. وهكذا كنا نحلم بما نريد أن يتحقق لمصر.. أن نرى مصر دولة قوية حديثة متحررة من أشكال العبودية والهيمنة ويزال منها الظلم الاجتماعى حيث كنا نرى فى مصر الفلاح الذى يربى ويبيع الدجاج لكى يشترى بالثمن ذرة لأنه عامل زراعى، وكما سبق الإشارة، كنا كبشر نتأثر بالوضع المتردى لعمال التراحيل.

لذلك قامت الثورة وكان أول ما قامت به هو تنظيم عمال التراحيل وعملت لهم تأمينا والسبب فى ذلك أن الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة أحسوا بظلم وألم عمال التراحيل، وشاهدوا بأنفسهم هؤلاء المساكين وهم يتركون زوجاتهم وأولادهم لمدد طويلة وفاءا لما سبق ان حصلوا عليه من مبالغ زهيدة مقدما.

وحضرنا إلى القاهرة وعلى هذا الأساس دخلت الجامعة وأذكر أن والدى أرسل خطابا للوزير يطلب فيه نقله لأن ابنه سيدخل الجامعة وتم نقله فعلا بدون أى رجاء من أحد.

وأذكر أننى رسبت فى شهادة التوجيهية (الثانوية العامة) ثم التحقت بمدرسة الأقباط الكبرى فى الأزبكية، وحرصت على استذكار الدروس والحمد لله نجحت بترتيب الأول، وأذكر أنهم أعطونى جائزة كانت عبارة عن طقم «كبايات شربات»، وقد سعدت بها جدا لأنها رمز للتفوق العلمى.

الالتحاق بالجامعة .. ولماذا كلية الهندسة بالذات...

أذكر أنه كان لى صديق اسمه إميل توفيق أصبح ضابط شرطة اتفقنا ان نتقدم إلى كلية الهندسة معا لأنها كلية تضمن مستقبلاً لخريجها حيث كان عدد المهندسين قليلاً جدا، وبالفعل تم قبولى بكلية الهندسة وكذلك صديقى إميل توفيق والذى لم يكمل دراسته وانتقل إلى الشرطة.

التحقت بكلية الهندسة جامعة القاهرة، وكانت الدراسة فى غاية الصعوبة وتحتاج إلى عمل شاق فى المذاكرة من أول يوم.. ولابد أن يكون الطالب حاد الذكاء ليتوافق مع علوم الهندسة حيث كان يدرس فيها مادة الرياضة.. وكان معى الدكتور على صبرى الأستاذ فى كلية الهندسة جامعة القاهرة وهو زميل لى فترة الإبتدائية بالإسكندرية، والدكتور أحمد شعبان الأستاذ فى كلية الهندسة جامعة الإسكندرية والدكتور مصطفى خليل الذى أصبح رئيسا لوزراء مصر بعد ذلك والمهندس على والى الذى اصبح وزيرا للبترول. كما كان معى المهندس / مشهور احمد مشهور الذى تولى بعد المهندس / محمود يونس رئاسة هيئة قناة السويس، ومن زملاء دفعتى المهندس على فهمى الداغستانى الذى كان وزيرا للنقل والمواصلات وهكذا كانت دفعة ١٩٤١ هندسة محظوظة حيث صار منها عدد من الوزراء ورؤساء الهيئات ووكلاء الوزارات.

كانت الدراسة متواصلة منذ الساعة الثامنة إلى الساعة الرابعة ظهراً. وكان كل الأساتذة موجودين، يتخلل الدراسة وجبة غذاء تعطى لنا نظير مبلغ ثلاثين جنيها مع المصاريف شهريا، لذلك كان يستمر تواجدنا فى الكلية.

كما أذكر أن أول عميد كان سويسرياً بعده تم تعيين أول عميد مصرى هو الأستاذ المهندس / أحمد الساوى بك الذى أصبح وكيلا للحربية. أما الجامعة فقد كان مديرها الدكتور محمد السعيد.

تفاعلات مع الحركة الوطنية ...

عندما التحقت بكلية الهندسة كانت الجامعة كجزء من القاهرة تموج بحركة وطنية.. وكانت تحدث مظاهرات بين وقت وآخر، وكانت الجامعة تضم بين صفوفها طلابا حزبيين حيث نشطت الأحزاب وسط صفوف الطلاب ودفعهم لتنظيم إضرابات.

ونظام كلية الهندسة وأسلوب الدراسة الشاق كان لايسمح بممارسة النشاط الكبير كغيرها من كليات الجامعة مثل الآداب والحقوق لكن النشاط الذى اهتممت به هو نشاط الجوالة وأذكر أنه كان هناك الدكتور حسن محمد وكان هو الرائد لنا فى الكلية.

ولما كنت طالبا فى السنة الثانية كانت لى نشاطات هامة لأن السنة الثانية فى الهندسة كانت تسمح بالوقت للنشاط بسبب أن علومها قليلة قياساً الى السنوات الأخرى فدخلت نادى تجديف الجامعة وكنا ثلاثة: حلمى هديب، وحلمى الرملى، وحلمى السعيد (٣ حلمى).

لم يكن لى نشاط حزبى لعدم قناعتى بالحزبية والتحزب وأذكر أنه فى بيت الأسرة كانت التيارات والانتماءات موجودة فقد كان ثلاثة من إخوتى أعضاءً فى جمعية مصر الفتاة، كما كان لى أخ يقرأ ويتحدث جيدا

فى السياسة ولكنه لاينتمى إلى أى حزب.. وكان ابن خالتى من الإخوان المسلمين (كنا نمثل تجمعا وطنيا).

لكننى شخصيا لم أقتنع بالأحزاب واعتبرت أنها مضيعة للوقت وتبديداً لجهود الطلبة، والجامعة كانت تموج بإضرابات نتيجة دوافع من الأحزاب ولعل هذا هو الذى جعلنى ألتقى فكريا مع القائد جمال عبد الناصر عندما كنا زملاء مدرسين فى مدرسة الشئون الإدارية.. وكنا نتكلم عن فساد الأحزاب إلى أن صارحنى فى أحد الأيام بالانضمام لتنظيم الأحرار كما كان حرصه على أن يبعد التنظيم عن أية انتماءات حزبية.

من الأشياء السيئة التى أذكرها للأحزاب وزادت من رفضى لها هى أن مجموعة من الشباب فى الجامعة اشتبكت مع بعضها، وقاموا بضرب شاب فى مثل عمرى وكسروا له يده والمسطرة الهندسية التى كان ثمنها ثلاثة جنيهات وهو مبلغ يعتبر كبيرا وقتها، وكانت كلية الهندسة تصرفها مجاناً مع الأدوات وإذا كسرت فإن الطالب يقوم بشرائها على نفقته.

كان شعورى هو رفض التحزب (الحزبية) حتى إن إخوتى كانوا يناقشوننى ويعرفون رأيى الصريح ومرت سنوات الجامعة بنجاح وتوفيق إلى ان تخرجت عام ١٩٤١ بحمد الله.

من مدرسة الهندسة
العسكرية إلى
مدرسة الشئون الإدارية

من مدرسة الهندسة العسكرية
إلى مدرسة الشئون الإدارية

ما بعد التخرج من كلية الهندسة..

تخرجت من الجامعة عام ١٩٤١ وهو توقيت تزامن مع الحرب العالمية الثانية، كان تخصصى هو هندسة مدنية وتقدمت بمشروع التخرج عن مشروع سد إدفينا الذى تم تنفيذه بعد التخرج وبذلك يمكن اعتبارى متخصصا فى الرى وتخصص زملاء لى فى الخرسانة والإنشاءات والكبارى المعدنية والكبارى الخرسانية.. الخ.

عندما تخرجنا كانت الحرب قائمة ومازال الإنجليز يحتلون مصر وقوات الحلفاء تملأ الشوارع.

فى تلك الفترة لم تكن للحكومة أو الشركات أى أعمال إلا تنفيذ أعمال المقاولات من الباطن لذلك كان عدد الذين أتيح لهم العمل بالحكومة عدد قليل مثل العمل فى السكة الحديد وقد أمضينا عدة شهور بلا عمل الى أن جاءت وزارة حزب الوفد واعتمدت ميزانية لمشروع حصر المحاصيل الزراعية فتم تعيينى فى أسيوط.

لذلك فضلت الإقامة فى «لوكاندة» اسمها سافوى كانت موجودة بالقرب من محطة السكة الحديد فى أسيوط.

كانت الأسعار بسيطة، لقد كانت الإقامة فى الليلة بعشرة قروش أى ثلاثة جنيهات في الشهر وأذكر أن مأمور أسيوط اللواء / محفوظ نصير، كان قريبى فتوسط لى عند إدارة اللوكانده حتى خفضوا السعر إلى جنيهين في الشهر بدلاً من ثلاثة جنيهات كما كان الأكل رخيصا لايزيد عن ثلاثة جنيهات في الشهر ويبقى من المرتب خمسة جنيهات لأن المرتب كان عشرة جنيهات ويحسب الشهر خمسة وعشرون يوما واليومية أربعون قرشا وأسجل شيئا من باب الطرافة هو أن خريج الهندسة كان يعين فى المساحة التى تعتمد على خريجى الفنون والصنايع (شهادات متوسطة) وكانوا يحصلون على لقب مهندس «أما خريجى الهندسة» فكان يطلق عليهم لقب «باشمهندس» ولم يكن عمرى وقتذاك اكثر من ٢٢ سنة فأصبحت أصغر باشمهندس.

لقد كان للاغتراب عن الأهل بالفعل تجربة قاسية مع شاب صغير لم يتعود الاغتراب والابتعاد طويلا عن الأهل لكننى دربت نفسى على التأقلم السريع، ولم استسغ ان أعيش وحيدا فى شقة مثل زملائى العزاب.

واستشهد بدليل آخر على رخص الأسعار وقتذاك أنه تصادف أن مفتش الرى صدر قرار بنقله فقررت تكريمه بإقامة حفل شاى وجاتوه كلفنى خمسين قرشا فقط لعدد خمسة عشر شخصا.

وأذكر أن أسيوط فى تلك الفترة كانت بلدة نظيفة وهادئة ولم يكن لى بعد انتهاء العمل إلا أن أذهب لأحد أقاربى هو الأستاذ مرسى فرحات رئيس نيابة أسيوط والذى تزوجت ابنته فيما بعد، لقد تعودنا يوميا أن نتجول سيرا على الأقدام فى شارع الخزان ثم نتناول طعام العشاء وأذهب للنوم

لكى أستيقظ مبكرا لأن عملى كان يتطلب الذهاب مبكرا إلى الحقول لوضع خرائط لتحديد المحاصيل.. قطن .. ذره.. إلخ. لذلك فضلت الإقامة فى لوكاندة بجوار محطة السكة الحديد.

الالتحاق بالجيش ...

فى عام ١٩٤٢ طلب الجيش دفعة مهندسين فتقدمت لها، وكما سبق الإشارة فقد كنت محباً للعلوم العسكرية لأنى كنت ضمن التدريب العسكرى فى الجامعة، وكان لى نشاط فى الكشافة والجوالة وهى قريبة من العلوم والتربية العسكرية لذلك لم يكن عندى «تهيب» من الحياة العسكرية عكس زملاء آخرين. أضيف إلى ذلك أن رتبة ضابط كانت تضفى لصاحبها «وجاهة» اجتماعية.

أما عن ظروف التحاقى فقد كان لوالدى علاقة جيدة مع الأستاذ / على حمدى سيف النصر ابن وزير الحربية الذى أخبره أن الجيش يطلب دفعة مهندسين. فذهب والدى وقدم طلبا لى أخذ دوره إلى أن وصلتنى برقية فى أسيوط تطلب الحضور للكشف الطبى.

وهنا أذكر أنه لم تكن هذه هى المرة الأولى التى أتقدم فيها للالتحاق بالجيش فقد حدث عام ١٩٣٦ أن تقدمت له بعد حصولى على شهادة البكالوريا ولكن لم تتحقق رغبتى فى الالتحاق به لسببين أولهما أن الجيش وقتذاك كان يقبل عدداً محدوداً ويكون الاختيار لأبناء الطبقة فوق المتوسطة وأصحاب الأملاك.

والسبب الثانى أنه كان المتبع وقتذاك أن يتم أولا كشف الهيئة

ويسبق الكشف الطبى وليس كما هو متبع الآن وكانت النتيجة المعروفة أنهم استبعدونى وقد ضمت اللجنة مجموعة من اللواءات الذين بادر أحدهم بسؤالى - أبوك بيشتغل إيه؟ فقلت له: مدرس.. فقال - طيب... كفاية كده.. قوم روَّح، وأعلنت النتيجة وكان المقبولين هم أولاد الضباط الكبار وأبناء أصحاب الأملاك.

لكن الذى حدث أن وقعت مصر معاهدة ١٩٣٦ والتى كان من بين شروطها الموافقة على زيادة عدد الجيش وبناءاً عليه أعلنت عن رغبتها فى قبول مهندسيين كنت ضمنها واختير منها خمسة وعشرون طالبا من بين خمسمائة من المتقدمين. والدفعات الأخرى كان من بينها جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ومعظم المقبولين فى تلك الدفعات من أبناء الطبقة الوسطى نتيجة لمعاهدة ١٩٣٦.

وتم قبولى وذهبت إلى مدرسة الهندسة العسكرية فى مسطرد.

بمناسبة ذكر كلمة مسطرد فأود أن أشرح معناها لأنه إسم يردده الناس وربما لايعرفون سبب التسمية، مسطرد كلمة مشتقة من «مس ترود» وكانت زوجة للورد بريطانى اسمه ترود فقام بعمل فيلا جميلة لها على ترعة الإسماعيلية وبعد وفاتها أخذ الجيش الفيلا والحديقة الكبيرة التى حولها. وتم تخصيصها لمدرسة الهندسة العسكرية ومركز تدريب سلاح المهندسين.

وكانت دفعتنا هى الدفعة الرابعة وأقمنا بها مدة التدريب هى ثلاثة شهور، بعدها تخرجنا فى رتبة ملازم ثان ثم بعد ثلاثة اشهر أخرى ترقينا إلى رتبة ملازم أول.

ذكريات مدرسة الهندسة العسكرية..

الشيء الطريف الذى أذكره هو أن هذه المدرسة هى وحدة تعليمية وليست وحدة خدمات، فكان يوجد فيها ضباط وصف ضابط وجنود ولاتوجد قوة فعلية.

وحدث فى عام ١٩٤٧ أن انتشر مرض الكوليرا فطلب البوليس مساهمة الجيش معه، وأذكر أنه انضمت وحدات من سلاح المهندسين ونتيجة لأن قائد سلاح المهندسين كان على غير وفاق مع قائد مدرسة الهندسة العسكرية لذلك وضع المدرسة ضمن القوات المكلفة بالمساهمة فى مكافحة وباء الكوليرا.

وقد استغربنا من ذلك لكن قائد المدرسة لم يستطع أن يخالف الأوامر، فتم تكليفنا بالعمل فى بلدة اسمها القرين.. حيث كانت منبع وباء الكوليرا لوجود المعسكرات البريطانية وكانت تتاجر فى «المخلفات»، فذهبنا للإقامة عند المداخل لا نسمح لأحد بالدخول أو الخروج، وكان يموت يوميا من سبعة إلى ثمانية أشخاص.

بعد ذلك خدمت فى مرسى مطروح من عام ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ فى وحدة سكة حديد نقوم بإصلاح خط مرسى مطروح – السلوم الذى قطعه الألمان والإيطاليون وكان للإنجليز رغبة فى إعادته. لذلك كان هناك وحدة متخصصة للسكة الحديد فى سلاح المهندسين، فى هذه الفترة زادت معرفتى بضابط زميل هو محمد البلتاجى والذى أصبح محافظا للجيزة كان شقيقه الكبير زميلاً لوالدى وكان معنا فى الإسكندرية. وكان من دفعتى فى

الهندسة على فهمى الداغستانى، والذى أصبح وزيرا للنقل والمواصلات فيما بعد - كان يعمل مهندس سكة حديد فى مرسى مطروح فأقمنا معه فى استراحة السكة الحديد.

وحرصت على الحياه فى الإسكندرية التى عدت إليها عام ١٩٤٤ وكنت قد تركتها وعمرى خمس عشرة سنة ورجعت إليها وعمرى اثنتان وعشرون سنة فلم يحدث فى المدينة تغييرات تذكر. كما كنت حريصا على قضاء الإجازة الطويلة فيها مع الوالد والوالدة والإخوة.

أمضيت عامين فى مرسى مطروح ثم انتقلت إلى القاهرة.. إلى أن عملت فى مدرسة الشئون الإدارية وفييها تزاملت مع جمال عبد الناصر الذى كان مدرسا فى تلك المدرسة.. كنا نجلس معا نتحاور فى هموم الوطن وأحزانه. ولاحظت أنه كان يتعمد التطرق إلى معرفة رأيى فى الأحزاب والتحزب يريد التعرف على وجهة نظرى وتقييمى الشخصى لما يجرى من أحداث الأمر الذى شجعه بعد ذلك على مفاتحتى بما كان به وهو اكتشاف ضباط بمواصفات محددة لضمهم لعضوية تنظيم الضباط الأحرار الذى حقق لمصر التغيير الثورى والجذرى بقيام ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢.

ذكرياتي مع عبد الناصر

ذكرياتى مع عبد الناصر

عبد الناصر سيظل الغائب الحاضر.. هو ملء السمع والبصر فى حياته كان ثورة انجازات.. وبعد رحيله هو عهد ووعد وطريق للاستمرار. فارقنا بالجسد لكنه يظل بيننا بالمبادىء وما يجسده من قيم وضاءة، لقد اجتهد الرجل.. فكان دائما صادقا مع النفس وفيا للملايين ملهما للمناضلين رمزا للباحثين عن الكرامة.

والحديث عنه وعن أعماله وملف إنجازاته يتسع للنقد والتقييم بشرط واحد وأساسى هو الالتزام بأدب وأخلاق الحوار.. دون شطط أو افتراء.. وبلا قفز على الواقع.. وبوعى كامل بظروف وتوقيت اتخاذ القرار وتسجيل المواقف دون أن يغيب عن الذهن المناخ السياسى والاقتصادى المحركان لاتخاذ القرار وتحديد المواقف.

إن مصدر قوة عبد الناصر ارتكزت على الإيمان بالمبادىء والتضحية من أجلها.. والانحياز لكل ما هو حق وصدق وعدل.. ولقد قدم عبد الناصر - بالسلوك والممارسات - تطبيقا عمليا لما كان يرفعه من مبادىء وما ينادى به من شعارات.

لذلك أحبه وبكاه الملايين عندما ملأهم الإحساس باليتم شعورا بالضياع يوم الوداع الحزين ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . ومن الدموع والأحزان صاغت الجماهير ترنيمة الفراق قاطعة العهد والوعد أن «الجيش والشعب حيكمل المشوار»، مشوار تحرير الأرض وانتزاع النصر واستكمال مشروع عبد الناصر فى تحقيق العدل الاجتماعى وإنسانية الإنسان.. حلم عبد الناصر الأبدى الذى ترجمه فى أقل وأبلغ الكلمات «ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد». كتابات كثيرة بلغات العالم صدرت عن عبد الناصر بأقلام كتاب ومحللين سياسيين من دور النشر العربية والأوربية والأمريكية كما قدمت عنه مئات الرسائل الجامعية فى كبريات جامعات العالم بعدد قاراته. كل رسالة منها تناولت بالتحليل والمناقشة والتقييم العلمى جانبا من جوانب عصر عبد الناصر. ولايزال صدور الكتب مستمراً، ومناقشة الرسائل الجامعية متواصلة.

لكن – تظل هناك أبعاد هامة فى شخصية عبد الناصر.. القائد والزعيم.. المفكر والإنسان .. كل بعد فيها يتضمن جانبا هاما لايستطيع أن يوفيه حقه بكل دقة وموضوعية ونزاهة الا من كان على صلة وثيقة بعبد الناصر وخبرة عن قرب وتعرّف عليه فى مراحل حياته المختلفة.. ما قبل الثورة وأثناء مسيرتها.. وتعامل معه فى أهم أوقات المحن والشدائد والتحديات.. فى أيام مجد الانتصارات وفى مواجهة أزمات الأوقات العصيبة.

من هنا – تجئ أهمية شهادتى حول شخصية جمال عبد الناصر متضمنة تسجيل علاقتى مع جمال عبد الناصر.. وهى صداقة نضال وأخوة كفاح ولقاء عمل فى فترات هامة شهدت أحداثا هامة شكلت منعطفات تاريخية بالغة الدلالة.

اللقاء الأول مع جمال عبد الناصر...

قبل أن أتطرق الى مكان وزمان اللقاء الأول أود أولا أن أضيف حقيقة هامة تشكل بعدا هاما فى شخصية جمال عبد الناصر لمسناها فيه قبل الثورة وبعدها.. منذ أن كان ضابطا برتبة صغيرة ولم تفارقه وهو قائد للثورة ورئيس للجمهورية العربية المتحدة وبطل قومى للأمة العربية، أعنى بهذه الحقيقة أن جمال عبد الناصر لم تكن حدود مكانته تتوقف عند علاقة الأخوة والصداقة فقد كان بالمواقف والسلوك العملى أكبر مكانة من الصديق ومن مرتبة الأخ كان يسمو خلقا وعطفا وحبا إلى مرتبة الأب.

وفى اعتقادى أن الأبوة ليست فقط بحكم الصلة العائلية أو عامل السن إنما الأبوة حنان ودفء وأمن وإيثار وتضحية. وكل ذلك وغيره من خصال عبد الناصر لم يتغير ولم يتبدل فى مراحل حياته بل كان يزداد إخلاصا وعطاءا وتعففا وسماحة حتى مع الذين قابلوا الإحسان بالإساءة فكان قلبه رحيما وصدره حنونا ومتساميا. ولو أردت الاستشهاد على ذلك بمواقف عديدة يطول الحديث ويطول وجميعها خصال حميدة شهد له بها العدو قبل الصديق.

يكفينى فى هذا الصدد أن أشير إلى ظاهرتين هامتين تعكسان دلالة هامة وتشهدان بمكانة وموقع وتأثير جمال عبد الناصر المستمدة من أبوة حنونة وقيادة رشيدة أما الظاهرة الأولى فهى تفسير المحللين السياسين وحيرتهم أمام ما جرى يوم التنحية ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧ بعد أيام معدودات من زلزال النكسة.. وما حدث يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ عندما جاء الناعى بفجيعة الوفاة.. كان خروج الجماهير بالملايين تقول فى الموقف الأول..

«لا للتنحية ونعم لاستمرار قيادة عبد الناصر» ولأول مرة فى التاريخ تخرج جماهير تطالب باستمرار قائد خسر معركة، لكن جماهيرنا بحسها التاريخى حسمت الموقف بإصرارها على بقاء عبد الناصر قائدا لمسيرتها نحو النصر والحرية والبناء وهو تصرف جماهيرى أدهش الكتاب والمحللين فى انحاء العالم.

فإن سهام الأحقاد لم ولن تتوقف؟ وماذا يمكن ان يفعلوه أو يقولوه أمام طوفان البشر الهائل الذى خرج من كل مكان – وحتى بملابس النوم – يجوب الشوارع والطرقات صوب بيت عبد الناصر، وخرجت أبواق تفرز سموم أحقادها بالادعاء بأن خروج الجماهير يومى ٩ و١٠ يونيو كان من تخطيط وتدبير وتمويل الاتحاد الاشتراكى وعناصر الجهاز السياسى فى التنظيم الطليعى..

بينما الحقيقة والواقع يفندان تلك المزاعم، فقد كان خروج الجماهير تلقائيا محركه محبة الناس لعبد الناصر وباعثه الارتباط العميق بين الشعب وقائده.. محبة وارتباط أقوى وأسرع من أن تحركهما تعليمات. وسيأتى ذلك فى حينه من هذه المذكرات مجال التطرف الى ما جرى يومى ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧ لكننى أضيف نقطة هامة أطرحها بالمناسبة وهى أنه لو فرضنا جدلا – من باب المشاكلة – أن ما جرى فى كل مدن وقرى مصر كان من تدبير وتحريك التنظيم السياسى.. فبماذا نفسر خروج الملايين فى نفس التوقيت فى كل عواصم ومدن وقرى الوطن العربى على امتداد مساحته من الخليج الى المحيط.. هل كان هناك اتحاد اشتراكى بهذه القوة يمتلك سرعة وحيوية الحركة يصبح فى استطاعته إيجاد هذا

التلاحم الفورى السريع وقبل أن ينتهى عبد الناصر من إلقاء آخر فقرة فى خطاب التنحية، لو كانت الإجابة بنعم من الطرف الآخر فذلك اعتراف منهم بشعبية عبد الناصر العارمة وبأنه يمتلك كوادر سياسية منظمة قوية على امتداد الوطن العربى فاعلة ومؤثرة على مستوى الشارع والبيت العربى بالطبع سيقولون «لا وألف لا».. وذلك هو المطلوب. لأن «لا» تعنى أن ما حدث كان تحركا شعبيا عفويا.

والموقف الآخر الذى نريد إضافته لما أسميته الظاهرة الأولى موقف الجماهير يوم الوداع الحزين فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠. ومشهد الجنازة بهذا الحضور الملايينى.. وأناشيد الوداع التى صاغتها الجماهير (الوداع الوداع يا حبيب الملايين.. ثورتك ثورة كفاح).

وبالطبع خرج الحاقدون من جحورهم وحاولوا التشكيك فى دلالة هذا اليوم التاريخى، وهم - قبل غيرهم - يدركون حجم الكذب والافتراءات.

ما أريد إبراز دلالته أن الجماهير - فى الموقفين - عبرت عن الحب والوفاء تجاه عبد الناصر لأنها وجدت فيه الأب الحنون فى حياته، ولمسته فى إنجازات عملاقة فى مسيرة حياته.. وعندما فجعت بموته شعرت بالضياع وامتلأت قلقا وتخوفا مما قد تأتى به الأيام والمقادير.. كانت الجماهير فى موقف الأبناء يتلقون العزاء بعد فقد الأب الذى هو عطف ووفاء..

والظاهرة الثانية التى نود إبراز مضمونها ودلالتها وهى لاتبعد كثيرا

عن الظاهرة الأولى وإنما هى مكملة ومفسرة لها.. وهى خاصية الجاذبية فى قوة شخصية عبد الناصر وتأثيره وانطباعه على كل من يلتقى به فيشعر معه بالمحبة والتعاطف.. ويستريح إليه من أول لقاء وتتلاشى أى مشاعر اغتراب.. فيجد نفسه متلاحما معه مشدودا إليه والحمد لله أن هذه الخاصية لم تجد نفيا وإنكارا من الذين لهم موقف عدائى أو رأى مخالف فالكل - الأعداء والأصدقاء - اعترفوا بما يتمتع به عبد الناصر من جاذبية «كاريزما» كأب ومعلم له إشعاعاته وإلهاماته..

لا أدل على ذلك عندما أذاع التليفزيون حلقة خاصة لحوار أجراه الصحفى مفيد فوزى مع الكاتب مصطفى أمين بمناسبة وفاته، ولفت نظرى ونظر الكثيرين ممن شهدوا البرنامج تأكيد مصطفى أمين بأن القائد عبد الناصر كانت لديه «كاريزما» قوية وأنه كان قوى التأثير.. ذلك هو اعتراف مصطفى أمين والكل يعلم مواقفه ومشاعره من عبد الناصر.. وهذا الاعتراف يقفز من الذاكرة المقولة المعروفة.. والفضل ماشهدت به الأعداء.

ما أوردته ليس انطباعا شخصيا إنما هو مشاعر كل من ارتبط بعبد الناصر واقترب للتعامل معه فى أى فترة.. فقد كان بلا شك أبا عطوفا حنونا.. رغم أنه كان فى سن أقرب إلى عمرنا.. فهو مواليد ١٥ يناير ١٩١٨ وفارق السن بينه وبين (ثمانية عشر شهرا) لأنى من مواليد شهر يوليو ١٩١٩.. وبقية الزملاء من أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو والضباط الأحرار قبل ميلاد جمال عبد الناصر أو بعد ميلاده بسنوات قليلة، لكنه كان أبا للجميع بالمشاعر والممارسات وليس بالشهور والسنوات.

عودة إلى نقطة البداية إلى ظروف وتوقيت أول لقاء لى مع جمال

عبد الناصر، كان أول لقاء فوق أرض فلسطين عام ١٩٤٨ وتحديدا فى أسدود، وبالطبع كان الحديث يتطرق الى حقيقة أوضاعنا وخاصة فى الجيش والمصير الذى آل اليه وكيف دفع به وعما تردد عن الاسلحة الفاسدة.

ومن أسلوب عبد الناصر وطريقته فى إدارة النقاش، وضح – بعد ذلك – إنه كان يسبر غور الشخص الذى يرشحه لعضوية التنظيم. لكنه لم يصرح لى بذلك فى اللقاء الأول لكنه فاتحنى فى ذلك صراحة بعد عودتنا إلى القاهرة خلال عملنا المشترك فى مدرسة الشئون الإدارية التى انتدبت للعمل بها. وكان عبد الناصر يدرس الشئون الادارية الحربية.. وبدأنا نلتقى باستمرار ونتنافش سويا ونتطرق الى الأوضاع الفاسدة خاصة وأن سمعة الملك وفضائحه ملأت وقتها المجلات فى الخارج.. فحدثت بيننا مناقشات وحوارات، وكانت طريقتى فى الحوار معه تحدث توافقا وانسجاما بيننا. وكان وراء انتدابى لمدرسة الشئون الادارية أحمد توفيق البكرى وهو بلدياتى من ميت غمر وكان يعمل فى تلك المدرسة ثم تركها وقد أصبح بعد ذلك وزيرا للصناعة.

بعد أن رجعت من الحرب كان أحد دفعتى – وهو مشهور أحمد مشهور – يعمل فى الكلية الحربية فعرض على أن أعطى محاضرات فى الكلية الحربية فرحبت بذلك، لكن كان انتدابى بمدرسة الشئون الإدارية أسرع، وأتاحت لى تلك الفرصة الاقتراب من عبد الناصر والاستماع الى وجهة نظره وتحليلاته للقضايا، وحدث أن كنا نجلس معا فى حجرة المكتب فبادرنى بقوله «فيه عندنا تنظيم الضباط الاحرار»، وبعد أن شرح

هدف وغرض التنظيم رحبت بالانضمام اليه، ولأول مره أحس أننى منجذب لحاجة جادة لأنى لم أكن مقتنع بالأحزاب ولا بالتنظيمات، خصوصا وأن صحف المعارضة كانت تكشف حقيقة الأوضاع وصراعات الأحزاب وتراشقهم بالاتهامات والسباب، وبدأت أجند عددا من الناس لأن الهدف هو إحداث تغيير جذرى وأن الجيش هو القوة المؤهلة لهذا التغيير.

وأسجل هنا من واقع احتكاكى بعبد الناصر – منذ سنوات ما قبل الثورة – أنه كان شابا مؤدبا لا يحب «الهزار» الذى كان سائدا بين الضباط والذين كانت حياتهم وأحاديثهم كلها لهو وضحك وقفشات، لكن عبد الناصر كان جادا لذلك استرحت له، وتكلمنا معا ثم يضاف إلى خصال جمال عبد الناصر أنه كان خدوما وعطوفا.. وأذكر أنه شجعنى لدخول كلية أركان الحرب. وكان دخول هذه الكلية يسبقه دخول امتحان خاص لقياس المعلومات ودراسة شخصية وعسكرية المتقدم.. وكان المتقدم يمتحن فى مادة التاريخ العسكرى وهى مادة لها كتاب.. وكان الامتحان فى مواد الاقتصاد والحرب والتكتيك الحربى.. والسياسة وكان الطالب المتقدم يطالع أسئلة الامتحانات فى الأعوام الماضية لتخمين أسئلة هذا العام، وكانت تلك المواد لها كتب يسهل الحصول عليها والاطلاع عليها.. وهناك مواد ليس لها كتب وتدخل الامتحان تائها. وكان عبد الناصر ينظم لقاءات ومحاضرات «خاصة» لمن يعرفهم من المتقدمين الضباط للالتحاق بكلية أركان الحرب.

دخلت كلية أركان الحرب عام ١٩٥١ وكانت له لفته إنسانية فقد كان جمال عبد الناصر عضواً فى لجان التصحيح ورصد الدرجات، وكما

هى العادة فى نتائج الامتحانات كانت تظهر إشاعات عمن نجح ومن لم ينجح، وإذا بجمال عبد الناصر يحضر الى منزلي فى المساء ويستقبله ابنى الصغير أسامة ويدخله الصالون وعندما دخلت لأقابله فوجدته يلاعب أسامة ويضحك معه ثم قال لى «أنا جاى أقولك إنك نجحت فى الامتحان فمبروك، لأنه كانت انتشرت إشاعة صباحا أنك سقطت فخفت تكون سمعتها وتزعل».

ذكريات فى صحبة عبد الناصر القائد والصديق والإنسان..

إن الذكريات كثيرة وكل واحدة منها توضح بعدا إنسانيا كبيرا وعميقا فى شخصية الرئيس عبد الناصر، و.. لنبدأها بتفاصيل حكاية مأدبة الغذاء الملكية يوم حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢.

لقد حدثت حركة ترقيات فى شهر يناير ١٩٥٢ فترقيت الى رتبة الصاغ (رائد الآن) وترقى جمال عبد الناصر الى رتبة البكباشى (مقدم)، وفى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وبمناسبة ميلاد ولى العهد أحمد فؤاد الثانى للملك فاروق أقام الملك مأدبة غذاء، وكان النظام فى الدعوات هو دعوة كبار الضباط ثم بعد ذلك يدعى أقدم ضابط وأحدث ضابط من كل رتبة. لذلك فقد دعى جمال عبد الناصر حيث كان أحدث ضابط فى رتبة البكباشى ودعيت أنا حيث كنت أحدث ضابط فى رتبة الصاغ، وركبنا عربية «بلك آب» وكان معنا الصاغ كمال الدين حسين حيث كان أقدم ضابط فى رتبة الصاغ. وعند مرور العربة البلك آب فى ميدان الأوبرا وجدنا حرائق فى الميدان، وعند مدخل ميدان عابدين قابلنا مظاهرات بالهتاف «إلى الغذاء ياجيش النساء» وكان هذا مثار تعليقنا على الحالة التى وصلت إليها البلاد

ونظرتهم الى الجيش، وفى مساء نفس اليوم وقع حريق القاهرة الشهير فنزلت قوات الجيش الى المدينة.

أذكر هنا – كشهادة للتاريخ – أنه فى اليوم التالى أى ٢٧ يناير ١٩٥٢ تناقشنا فى إمكانية قيام الجيش بعمل انقلاب وذلك لوجود الجيش فعليا فى المدينة وحراسته لجميع المنشآت الهامة، ولكن لم يتم الاتفاق.

كما أذكر أن جمال عبد الناصر كان يمتلك عربية موريس وكان من القلائل من الضباط الذين لديهم عربة خاصة، ولما كانت صداقتى به قد قويت، وكانت لى رغبة شديدة فى أن أقود عربية ملاكى حيث كنت قد تعلمت قيادة السيارات على سيارات الجيش عندما نكون فى مأموريات خارج القاهرة لذلك فقد طلبت منه أن أستعير عربته ففوجئت أنه بدون تردد أخرج مفاتيحها وأعطاها لى بدون أى نصائح مثل «خلى بالك من العربية» أو غيرها من عبارات تعبر عن الحرص والتخوف!

والأمر الذى ينبغى الإشارة إليه عن شخصية جمال عبد الناصر انه كان إنسانا جادا لا يسخر من أحد، وكان شخصا يمتاز بالطيبة والأدب الجم، وطوال معرفتى به سنوات طويلة.. لم أسمعه يشتم أحدا.. ولو بهزار.. فقد كان شديد الأدب.

فى هذا الصدد أذكر أنه دار نقاش بينه وبين أحد الزملاء من ضباط الأركان حرب الأقدم منه والذى احتد معه فى النقاش على موضوع يتعلق بالشئون الإدارية فى الحرب «فلم يرد جمال عبد الناصر عليه، لكنه اشتكى لى من ذلك ذاكرا أن هذا الزميل «نسى أنه ضابط أركان حرب أيضا مثله».

كما أن هذا الزميل أيضا قال له «تعالى ألاعبك بنج بنج وأنا أغلبك وأوريك اللعب ازاى «فنظر جمال عبد الناصر فى الأرض واحمر وجهه خجلا ولم يرد، ومع ذلك فقد اختار جمال عبد الناصر هذا الزميل وزيرا فيما بعد.

واذا كنت قد أشرت إلى أن جمال عبد الناصر كان جادا فليس معنى ذلك أنه كان دائما عابسا يكره الترويح عن النفس أو الضحك بل كان يحب سماع النكت والحكايات المضحكة دون سخرية من أحد، وكان الضباط الزملاء المدرسون بمدرسة الشئون الإدارية يحفظون كثيرا من النكت وذلك للترويح عن النفس فى وقت الغداء.

يضاف الى شخصية عبد الناصر دماثة خلقه وحرصه ألا يجرح مشاعر صديق، وأروى دلالة لذلك هذه الواقعة التى حدثت عام ١٩٥٣ فى مبنى القيادة العامة بكوبرى القبة حيث كان الرئيس جمال عبد الناصر يجتمع مع قيادات الإخوان المسلمين الذين كانوا فى السجون فى ذلك الوقت، وكانت الاجتماعات تتم بينه وبينهم كل على انفراد فى «فراندة» القيادة العامة وكان مكتبى يطل على هذه الفراندة، وفى إحدى المرات قال لى «يا حلمى ماتزعلش علشان احنا بنتكلم فى السر ولولا ذلك ما نجحت الثورة».

وجاء تعليقه هذا لأنى وجدته يتحدث مع أحد قادة الإخوان هو نجيب جويفل الذى كانت صوره تنشر فى الصحف والمجلات وتكتب تفاصيل عن تعذيبه. فلما اقتربت منهما طلب منى عبد الناصر تركه معه وحدهما، ولعله اعتقد أن طلبه هذا ترك أثرا فى نفسيتى فسارع الى شرح

وجهة نظره مقرونة باعتذار رقيق لموقف قد يراه البعض أنه موقف عابر بسيط لكن شفافية عبد الناصر وحساسيته المرهفة أدركت على الفور ان ذلك المطلب وإن كان مطلبا عادلاً وتصرفا صحيحا إلا أنه قد يسبب بعض الحساسية فى النفس وذلك أن عبد الناصر كان حريصا ألا يترك أى أثر فى نفسية من يتعامل معهم، وتلك خاصية لا يمنحها الله الا القلة من عباده.

عن عبد الناصر القيادة.. كيف كان يفكر..
كيف كان يتخذ القرار..

كل من تعامل مع عبد الناصر كقيادة من قريب يشهد له بالذكاء الخارق وبالالأسلوب الإنسانى الراقى فى التعامل، ويعترفون بذاكرته القوية فى حفظ الأرقام والأسماء وسرعته فى عقد المقارنات كذلك حرصه على متابعة التكليفات حتى وإن بدت للبعض أنها صغيرة لاتستحق أن تشغل بال رئيس دولة وقائد ثورة فى وزن جمال عبد الناصر، وكثيراً ما كان يسأل عن ماذا تم فى مظلمة تقدم بها مواطن له أو شكوى تسلمها من جندى فى الجبهة تتعلق بمشكلة حول مسكن هذا الجندى فى محافظة نائية، كما كان دقيقاً فى قراءة ما يعرض عليه من مذكرات ولايكتفى بالملخصات إنما يعود إلى «صلب» الملف وتفاصيل المشروع، وحتى فى النشرات التى ترصد أقوال وكتابات الإذاعات والصحف فكان يرجع إلى قراءة الاصل، كما كانت له تعليقاته الذكية اللماحه على ما يقدم له من مذكرات.

ويحسب لعبد الناصر القائد والرئيس تواضعه الجم وحسن استماعه للآراء والملاحظات وتبنى وجهة النظر التى يقتنع بصحتها. وكثيرا ما عرض فى اجتماع مجلس الوزراء أو باللجنة المركزية قضايا وأموراً قدمت لسيادته من مستشاريه ومن المكاتب الفنية المتخصصة بالرياسة.

كما كان يحدث كثيرا أن يرفع سماعة التليفون ليحدثنى فى نقطة معينة أو يستفسر عن رقم بذاته، وأذكر أن سيادته اتصل بى مرة ليسأل عن عدة أمور فى خطة التنمية فى الهند لأنه ورد فى المذكرة المعروضة إشارة إلى التجربة الإنمائية لذلك البلد الصديق.

لم يكن مستشارى الرئيس أو مديروا المكاتب مجرد وظائف لمجاملة أشخاص إنما كانت مكاتب عمل تجمع خبرات متخصصة وتواصل العمل ليل نهار لتقدم مجموعة الدراسات والأبحاث مشفوعة بالمقترحات والآراء، وكانت لهذه الدراسات قيمتها وأذكر أن سيادته كانت توجيهاته بإرسال هذه الدراسات للنشر فى الأهرام – قبل أن يتكون لديه مركز الدراسات الاستراتيجية – وذلك لأهمية هذه الأبحاث وما تتضمنه من بيانات ومقارنات ودراسات تحليلية.

إن التعامل مع الرئيس جمال عبد الناصر يوضح أنه كان مستمعا جيدا وعندما كان يطرح قضية أو يثير مسألة كان يترك الحديث لأكبر عدد ليقولوا وجهات نظرهم دون تحفظ ويتعمد أن تكون البداية فى الحديث لهم كى لا يتأثروا بوجهة نظره إذا عرض هو أولا رأيه فى القضية المطروحة وهذا ما يكشف احترامه للآراء وتقبله لوجهات النظر المختلفة طالما دافعها مصلحة الجماهير وتحقيق الآمال والتوجهات المنشودة.. وبذلك أرسى مبادىء القيادة السليمة التى هى تفاعل ومحبة وليست سلطة تسلط او مصادرة للآراء.

كان عبد الناصر جادا عندما تكلم عن مجموعات الضباط الأحرار. فقد قال إننى أختار من الضباط الذين لهم فكر سياسى وغير مرتبطين

بأحزاب وكل واحد يختار خمسة ويخطره بأسمائهم على أن يكونوا مستعدين للتحرك بقواتهم لإصلاح الأوضاع فى البلاد.

ومما يذكر أنه بعد قيام الثورة فى عام ١٩٥٣ إقترحت عليه أن يكلف الضباط الأحرار ليكونوا مندوبين عن القيادة في المناسبات الرسمية. وكان رد عبد الناصر أنه لايوجد من يعرف الضباط الأحرار بالاسم غيره وهو لا يرغب فى كشف عددهم أو أسمائهم فى ذلك الوقت.

فى عام ١٩٦٤ أثناء رجوعنا بالقطار من أسوان إلى القاهرة كان يصر على البقاء فى العربة المكشوفة لتحية الفلاحين فى الحقول، ثم سألنى عن المواد التى تدخل فى صناعة الأسمنت وقال أن الصعيد ممتلئ بجبال الحجر الجيرى ويجب أن نهتم بتنمية الصعيد، ثم لما هدأ القطار فى محطة أسيوط لوجود وفود كثيرة لتحيته إندفع الناس إلى العربة المكشوفة يرغبون فى القفز اليها ولكن الحرس كان يمنعهم بشدة ورأيته وهو يضرب أحد الحراس بيده على ظهره لمنعه من إستخدام الشدة مع الناس، ثم حكى لنا (حسين الشافعى وأنا) إنه كان يحب (النحاس باشا) جدا وهو طالب ولكنه تأثر عندما وجد (النحاس باشا) يضرب الناس بعصاه بينما كانوا يرغبون فى تحيته بطريقتهم وهى السلام عليه وتقبيلة.

ولقد كان عبد الناصر عضوا فى جمعية مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين، ولقد ألم بأحمد حسين مرض شديد ولما تماثل للشفاء طلب منى جمال عبد الناصر أن أطلب من ابراهيم شكرى أن يعرض على أحمد حسين أى عمل يرغبه ولكن أحمد حسين رفض شاكرا.

دورى فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢
ومسئوليات تأمين الثورة

* ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومهام مكتب الإعلام بالقيادة.
* الإعداد والتدريب لمعسكرات الحرس الوطنى.
* أزمة مارس (حقائق ووقائع).
* ماذا حدث فى سلاح المدرعات؟
* تدريب المتطوعين من ثوار الجزائر وأبطال المغرب.
* عضوية بعثة التسليح إلى فرنسا وبريطانيا.
* مهمة التحقيق فى تجاوزات المخابرات العامة.
* حكاية «السموم» وانتحار المشير عبد الحكيم عامر.

فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢
ومسئوليات تأمين الثورة

فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢
ومسئوليات تأمين الثورة

عن ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولحظة الزحف الثورى تتواصل شهادتى للأجيال تسجيلا لأحداث هامة كنت مشاركا فى الكثير منها كما شاهدت البعض، وما كلفت به من مهام.. تدريب الحرس الوطنى، وتدريب ثوار الجزائر والمغرب، وعضويتى فى بعثة التسليح، ومهمة إحباط تحركات استهدفت عرقلة مسيرة الثورة، والحديث عن ظروف وملابسات انتحار المشير عبد الحكيم عامر.. وعن تكليف القائد جمال عبد الناصر لى للقيام بالتحقيق فى قضية انحراف جهاز المخابرات العامة.

فى كل شهادة كان الحرص على أن أروى تفاصيل ما شاهدت.. أسجل الوقائع التى شاركت فيها أو كنت قريبا من رموزها وصناعها، كما كان الحرص الشديد على ألا أسىء لا تصريحا ولا تلميحا، كما إننى بشهادتى لم أستهدف أبدا تصفية حسابات شخصية.

ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
ومسئولية مكتب
الإعلام بالقيادة

ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
ومسئولية مكتب الإعلام بالقيادة

لقد كان لى شرف المساهمة مع تحرك تنظيم الضباط الأحرار الذى كنت عضوا فيه، وقد أدى كل واحد التكليف المحدد له، وتحقق الأمل الكبير من تكامل هذه الأدوار وحدث التغيير الكبير الذى تطلع إليه شعبنا وهو ما عبر عنه البيان الأول للثورة ثم صياغته هدفا غاليا من أهداف الثورة.

ولقد تمت مفاتحتى للانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار من القائد جمال عبد الناصر شخصيا عندما كنا نعمل معا مدرسين فى مدرسة الشئون الإدارية، وكنت أعمل مع مجموعته مباشرة، وهذا ما زاد من اقترابى منه وفهمى لركائز شخصيته القيادية ونظريته العميقة والثاقبة، وكنت ليلة الثورة فى كلية أركان الحرب واذكر يومها أن مدير الكلية عندما علم بالثورة والعناصر التى حركتها من الضباط الأحرار علق قائلا - طيب ده حلمى السعيد رجل مهندس.. هو ماله والحاجات دى!

بعد نجاح الثورة كان تكليفى بأن أتولى - ومعى زميلى فريد طولان الذى اصبح بعد ذلك محافظا لبور سعيد - الإشراف على مكتب الإعلام بالقيادة العامة التى فيها كان يجتمع مجلس قيادة الثورة وتدار كافة العمليات - وكانت مهمتنا ان نلتقى بالصحفيين من عرب وأجانب، نستلم

منهم أسئلتهم واستفساراتهم، وكانت التعليمات لنا أن نقوم بتسليم الأسئلة التى باللغة العربية إلى السيد أنور السادات، أما الأسئلة الخاصة بالصحافة الأجنبية فنقوم بتسليمها إلى السيد / على صبرى، وبعد حصولنا على الإجابة كنا نقوم بتسليمها إلى المتقدمين بها من صحفيين عرب وأجانب، وقد استمرت هذه العملية ستة شهور أى منذ اليوم التالى لقيادة الثورة إلى نهاية شهر ديسمبر ١٩٥٢.

إن الذكريات كثيرة عن تلك الفترة خاصة أنها تشكل البدايات للمرحلة التاريخية الحاسمة.. كانت تقدم لنا تساؤلات واستفسارات من الصحفيين محاولة منهم لاستشراف آفاق المستقبل.. وعما يحمل الغد لمصر والمنطقة؟ كما كان حرصهم – من واقع الأسئلة – الرغبة فى معرفة هؤلاء الضباط الشبان الذين خططوا ونظموا وقادوا الثورة.. ما هى أفكارهم؟ ما هى برامجهم؟ هل هناك قوى تساندهم وتحركهم؟ إلى غير ذلك من تساؤلات لا حصر لها، وكانت مهمتنا كمكتب إعلام بالقيادة شديدة الدقة والحرص والحساسية وتتطلب التصرف بلباقة مع اليقظة التامة بمصالح الوطن وأمن الثورة وضمانات الحفاظ على خطة الحركة خاصة التخلص من الملك والنظام الملكى برمته.. ومن القضاء على الإقطاع وتحكم رأس المال وأسلوب الثورة فى تحقيق هذا التوجه.

كما أوضحت فإن مكتب إعلام القيادة كان يشكل حلقة الوصل وقناة الاتصال بين الصحافة وقيادة الثورة، وعن طريق هذا المكتب تم إبلاغ الصحف بأخبار مجلس الثورة وقراراته، كما كنا نشرف على متابعة التنفيذ لتصدر الصحف عاكسة التوجيهات وضمان عدم الخروج عنها، وكان ذلك يقتضى منا سهرا طويلا للمتابعة.

أسوق هنا مثالا واحدا – لمجرد الاستشهاد – وهو قرار مجلس قيادة الثورة بشأن إصدار قانون الإصلاح الزراعى فقد كانت هناك وجهات نظر متناقضة بين مجلس الثورة بقيادة عبد الناصر ومجلس الوزراء برياسة على ماهر وانحياز مجلس الوزراء لصالح الإقطاع ورأيه فى عدم تحديد الملكية الزراعية وإنما فرض ضرائب تصاعدية لزيادة دخل ميزانية الدولة وهى وجهة نظر تختلف جذريا عن توجه مجلس قيادة الثورة الذى تعامل مع هذه القضية على أنها أساس تحرير للفلاح من تحكم واستبدادية الإقطاع ولهذا كان فى مقدمة الأهداف الستة للثورة (القضاء على الإقطاع) لذلك كان الإصرار على تحديد الملكية وصدور أول قانون للإصلاح الزراعى (٩ سبتمبر ١٩٥٢) وهو أول المعارك التى خاضتها الثورة لتحرير الإنسان من أشكال السخرة والعبودية الذين طحنتهم الإقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين فى مصيرها.

وكان قرار مجلس قيادة الثورة هو إصدار القانون الأول للإصلاح الزراعى وكانت تعليمات عبد الناصر التى نقلها لنا عبد الحكيم عامر قوله: «اتصلوا بالصحف وابلغوهم بوقف الطبع حتى تصلهم قرارات مجلس قيادة الثورة».

وصدر القرار فى ساعة مبكرة صباحا وأبلغناه إلى الصحف التى صدرت تحمل هذا القرار الثورى الذى حرر الإنسان من اغلال الإقطاع وقيود السخرة والسيطرة.

الإعداد والتدريب
لمعسكرات الحرس الوطني

الإعداد والتدريب لمعسكرات الحرس الوطنى

فى نهاية شهر ديسمبر ١٩٥٢ تقريبا تركت مكتب الإعلام بالقيادة العامة وتولى مسئوليته زملاء آخرون وكانت كلية أركان الحرب قد أعطتنا شهادة التخرج وأصبحت ضابط أركان حرب.

كان مكتب القيادة العامة فى الدور العلوى أما مكتب رئيس أركان حرب القوات المسلحة (كان يشغله وقتذاك الفريق محمد إبراهيم) فكان فى الطابق الأرضى، وكنت عضوا فى هذا المكتب الذى قمنا من خلاله بتنفيذ توجيهات وإنجازات كثيرة أذكر منها أنه فى عام ١٩٥٣ نشأت فكرة تكوين حرس وطنى يقوم على التطوع من الجماهير، وكان مكتب رئيس الأركان يضم كمال الدين حسين عضو مجلس القيادة وانا وعدداً من الضباط، ولأن كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة فكان هو قائد عمليات تدريب المتطوعين، وتوليت أنا أركان حرب هذه العملية، وكانت مهمتنا هى تجهيز المعسكرات بتوفير الأراضى اللازمة لها واختيار أكفأ الضباط وصف الضباط لعمليات التدريب وأن نعمل على تجهيز «تبة ضرب النار» فى كل معسكر تدريبى ونجحنا فى افتتاح أول معسكر فى إمبابة.

بعد ذلك كانت لنا زيارات ميدانية إلى كافة أنحاء مصر.. من أسوان

إلى الإسكندرية وقد وجدنا تعاونا كبيرا ومساندة غير محدودة من المحافظات (التى كانت وقتها تسمى مديريات) وكان تدفق المتطوعين كبيرا، وقد نجحت المعسكرات وقامت بتدريب أعداد كبيرة دفعهم إلى التطوع روح الوطنية المتأججة بالحماس والتصميم وقوة الإرادة لإجبار القوات الإنجليزية على الجلاء وكانت وقتها تجرى اجتماعات مفاوضات الجلاء بين مصر وبريطانيا فكان المفاوض المصرى يستمد قوته من إرادة وتصميم الجماهير وكان المفاوض البريطانى يدرك تماما ماذا تعنى كلمات عبد الناصر القليلة والبليغة بأنه «على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل وإلا فعليه أن يدفع ثمن وجوده».

لقد كتب الكثيرون موضحين أن المقاومة الشعبية من متطوعى الحرس الوطنى كانت تشكل ورقة ضغط وأنها أجبرت الوفد البريطانى المفاوض بقيادة وزير الدولة الانجليزى أنتونى ناتنج على سرعة توقيع اتفاقية الجلاء وذهاب سبعين ألف جندى بريطانى بلا رجعة من قواعدهم التى دنست مصر ردحا من الزمان. وأذكر أنه فى عام ١٩٥٣ تم عمل استعراض كبير ضم ثلاثة آلاف متطوع تجولوا فى شوارع القاهرة الرئيسية من ميدان التحرير إلى ميدان قصر عابدين حيث التقى بهم اللواء محمد نجيب وخطب فيهم.

وسارت برامج معسكرات الحرس الوطنى وفق الخطة الموضوعة وشكلت له قيادة وتم تعيين عبد الفتاح فؤاد قائدا عاما للحرس الوطنى وانتشرت فصائلها فى الجامعات والمؤسسات والشركات والمصانع إلى جانب التوسع الجغرافى على مستوى المدن والمراكز والمحافظات.

أزمة مارس ٥٤
حقائق ووقائع

أزمة مارس ٥٤
حقائق ووقائع

وفى ما يتعلق بأزمة مارس فإننى أذكر تفاصيل ما رأيت، فقد حضر القائد جمال عبد الناصر إلى مقر القيادة وأتذكر أنه يومها وقف على منضدة الاجتماعات وقال – فيه ناس ضدنا وبيقولوا لازم ترجعوا قشلاقاتكم، وأنا لا أتحمل مثل هذا الكلام، وأنا رايح اقعد فى بيتنا.

وكان رد الضباط الموجودين – وهم من الضباط الأحرار – بالرفض التام وقالوا: مفيش اعتراض عليك.. وإن اللى مش عاجبه هو اللى يمشى.

ذهبنا بعدها جميعا إلى غرفة القائد العام عبد الحكيم عامر وبعد فترة حضر خالد محيى الدين – ويومها قال له عبد الحكيم – يا خالد أنت بكده حتخرب البلد.. انت بتعمل بتصرفاتك انقسام فى البلد.... وأقولها بكل صدق إنه لم يتعرض أحد لخالد محيى الدين ولم يعتدِ عليه أحد لا بالقول أو بالإشارة.

لقد كان رد خالد محيى الدين – لا مفيش حاجة زى دى..

ثم ترك خالد الاجتماع وسار على قدميه متجها إلى مكتبه فى سلاح الفرسان ومقره أمام مبنى القيادة العامة والوصول إليه مجرد عبور الشارع الرئيسى وهو الخليفة المأمون.

وبالمناسبة أقولها إننى أعتبر «خالد محيى الدين» من الشخصيات الوطنية الجادة الممتازة، وهو إنسان ثقف نفسه بنفسه وهو قارىء جيد.. أما كون أنه قرأ فى الفكر الاشتراكى أو الشيوعى فذلك كان اتجاه عدد كبير بين أبناء جيلنا، وخالد محيى الدين شخصية ممتازة وقد آثر السلامة ورفض إحداث أى إنشقاق وكان فى الإمكان أن يقول أنا.. وأنا.. وتحت أيدى مدرعات لكنه لم يقل ذلك ولم يحدث منه أى فعل.

تلك هى وقائع ما يسمى بأزمة مارس – كما عايشتها عن قرب – بصرف النظر عن كل ما ينشر ويكتب ويقال ويشاع عن حكايات واتهامات وصدامات يعلم الله مدى حجم خيال وشطحات الذين يرددون ذلك دون تقديم سند من حقيقة أو أدلة دامغة وتلك شهادتى للأجيال عما يسمى أزمة مارس سجلت الوقائع. من قريب وكما سمعت أقوال أطرافها الأساسيين.. كلام عبد الناصر.. كلام عبد الحكيم عامر.. وتعليق خالد محيى الدين.

ماذا حدث فى سلاح المدرعات؟!!

كان اللواء محمد نجيب يسكن فيلا صغيرة فى أخر شارع طومانباى بحى الزيتون بالقرب من معسكر الحلمية الذى كان مخصصاً كله لسلاح المهندسين وكانت قوات المشاه والمدفعية والمدرعات التى قامت بالثورة مشغولة فى عمليات التأمين وحراسة الأغراض الهامة فى القاهرة لذلك قمت باختيار ضباط وأفراد من سلاح المهندسين للقيام بحراسة محمد نجيب ولذلك قام عبد الحكيم جاويش، وجمال محمد على، وكمال محمدى، ومحمود حنفى، وصلاح فهمى، وعبد المنعم أبو المجد وأحمد شوقى فراج بواجب الحراسة حتى تكوّن الحرس الجمهورى بقيادة

عبد المحسن أبو النور وعندما قرر مجلس قيادة الثورة عزل محمد نجيب قام هؤلاء الضباط بالاشتراك فى تحديد إقامته مع الكتيبة (١٣) مشاة التى أصبح يقودها محمد السيد عبد الرحمن، وفى ذلك اليوم الساعة ٢ صباحا حضر عبد المحسن أبو النور قائد الحرس الجمهورى، وصلاح نصر وكان مديرا لمكتب القائد العام، وحلمى السعيد.

وقام عبد المحسن أبو النور بتجميع عساكر الحرس الجمهورى فى الوقت الذى كان فيه ضباط من سلاح المهندسين يؤمنون تحرك الكتيبة (١٣) مشاة بجوار سور سلاح المهندسين حتى وصلت الى منزل محمد نجيب واتخذت مواقعها حوله.

ولقد قام عدد من ضباط سلاح المدرعات بالتجمع فى ميس المدرعات وبدأوا استعداد الدبابات للتحرك وكان سعد زايد وحلمى السعيد بمقر القيادة العامة فى كوبرى القبة فاتفقت معه على الذهاب الى سلاح المدفعية لوضع قوات مدفعية مضادة للدبابات فى وضع الاستعداد للتحرك ووحدات من مدفعية الميدان لتجهيز مدافعها وتوجيهها على معسكر سلاح المدرعات كما طلبت من مهندس الصيانة حسن السيد أحمد عدم تسليم الدبابات التى تم إصلاحها الى سلاح المدرعات وتجهيز أطقم لها من مهندسى الصيانة بقيادة عثمان الخضرى وعدد من الفنيين وطلبت ذخيرة لمدافع الدبابات فتم صرفها لهم.. وهكذا فى خلال بضع ساعات كانت القوات جاهزة للتدخل لولا قدر الله حدث تحرك من ضباط المدرعات.. وكنا نتصرف بتلقائية لتأمين الثورة.

تدريب المتطوعين
من ثوار الجزائر
وأبطال المغرب

تدريب المتطوعين من
ثوار الجزائر وأبطال المغرب

عودة مرة أخرى لتأكيد منهجى فى كتابة هذه الشهادة وهو أننى لا أقوم بتأصيل ما حدث ولا أتولى تحليل ما وقع. إنما دورى أن أروى وأسجل ما رأيت بنفسى أو شاركت فيه عملياً أو كنت طرفا مشاركا أو وسيطا أو متابعا، وبخصوص هذا التدريب للإخوة العرب من ثوار وأبطال الجزائر والمغرب، فالذى حدث أننى كنت أعمل فى مكتب رئيس أركان حرب القوات المسلحة حيث كان يتم تكليفى للقيام بمثل هذه المهام للتدريب على نحو ما حدث فى الإعداد لمعسكرات الحرس الوطنى.

ولقد كانت المهمة التى نحن بصدد الحديث عنها تنحصر فى القيام بتدريب متطوعين من الجزائر والمغرب، وأذكر جيدا أن الشخص الذى كان يتولى هذا الأمر هو الأمير محمد عبد الكريم الصغير وهو غير شخص آخر اسمه الأمير محمد عبد الكريم الكبير.

تفاصيل تلك المهمة أنه حضر عبد الحكيم عامر - قبل أن يصبح قائدا عاما - إلى مكتبى وقال - فيه ناس من الجزائر والمغرب عاوزين ندربهم.. وهذا الموضوع إنت مكلف به ونسق مع صلاح نصر.

وبالفعل كان يتم تدريب هؤلاء الثوار «فى الكتيبة ١٣» - ولمعلومية القارىء والأجيال «إن الكتيبة ١٣ كان لها باستمرار دور كبير

وحاسم لحماية وتأمين ثورة ٢٣ يوليو، وكانت تضم أعدادا كبيرة من الضباط الأحرار - لأنها هي التى تحركت للثورة وأمنت مسيرة الثورة، وكان قائدها صلاح نصر بالإضافة الى كتائب حمدى عبيد.. وعبد المحسن أبو النور ومحمد البلتاجي.. ويوسف صديق وشمس بدران وغيرهم» .

وكان يعتمد على الكتيبة ١٣ فى الأمور المتعلقة بأمن الثورة، وتنفيذا لتكليفنا بتدريب ثوار الجزائر والمغرب حيث اتفقت وصلاح نصر على أن نذهب فى لورى ونقابلهم داخل جامع فى الدقى حيث أرسلهم الأمير عبد الكريم الخطابى على أن يتم تسليمهم لنا على مجموعات ثم نرجع بهم ليلاً إلى المعسكر ونقدمهم على أنهم عساكر مستجدين لكنهم كانوا منعزلين عن بقية العساكر.. لهم أكلهم.. ونومهم.. لكنهم موجودون ضمن الكتيبة ١٣ ، وقد تم ذلك فى سرية تامة، ولا يعلم تفاصيلها إلا عدداً قليلاً ممن كان لهم أدوار فى عملية التدريب، وأعتقد أن هذه الحقيقة لا يعلمها الكثيرون، وقد عاش ومات صلاح نصر ولا يعلم أحد شيئا عن هذا الدور الوطنى الذى قام به ببسالة وفدائية وإنكار ذات.

وأسجلها للتاريخ أن القائد جمال عبد الناصر كان يولى كل اهتمام ورعاية لهؤلاء الثوار التراما بتوجهاته القومية والتزام ثورة ٢٣ يوليو بتأكيد الانتماء العربى بالمواقف، وهذا الدعم كان أحد أسباب نجاح ثورة الجزائر وطرد المستعمر الفرنسى وحقق قيام الجزائر الحرة المستقلة الذى نتألم لما يحدث فيها الآن من اقتتال بين الجزائرى والجزائرى وحيث يسقط أبرياء مع مطلع كل شمس، كما لاينسى أحد أن دعم عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو لثورة الجزائر كان أحد محركات مؤامرات العداء الفرنسى ضد مصر والتى كان ثمنها هو تحالف فرنسا مع بريطانيا والعدو الإسرائيلى فى ارتكاب جريمة العدوان الثلاثى ضد شعب مصر عام ١٩٥٦ .

عضوية بعثة التسليح
إلى فرنسا وبريطانيا

عضوية بعثة التسليح
الى فرنسا وبريطانيا

تسليح الجيش المصرى بكل تفاصيله وملابساته يتصدر صفحات تاريخ النضال المصرى.. صفحات ينبغى أن تروى للأجيال تحقيقا لمبدأ من مبادىء الثورة الستة «إقامة جيش وطنى قوى»، معرفة التفاصيل التاريخية ومتابعة الحركة الوطنية هى مهمة سجلتها كتب التاريخ.

أما ما أود ان أضيفه من واقع معايشتى القريبة لتلك الأحداث ومشاركتى فيها كعضو فى لجنة التفاوض لشراء الأسلحة فهى أنه بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ارتكب العدو الإسرائيلى عدوانا بشعا على سوق غزة وتحقيقا لهدف الثورة «بناء جيش وطنى قوى» كان التحرك للتسليح من مصادره المختلفة، وطلب منا الأمريكان والإنجليز إعداد كشوف باحتياجات الجيش المصرى وبالفعل قمنا فى رئاسة أركان الجيش بإعداد كشوف الأسلحة وأرسلناها للحكومة الأمريكية، كما تم إرسالها إلى الحكومة البريطانية، وطلبوا منا أن نرسل لهم بعثات على مستوى للتفاوض فكنت عضوا فى البعثة التى سافرت إلى انجلترا برئاسة فتحى رزق، وكانت هناك بعثة أخرى سافرت إلى أمريكا برياسة على صبرى، وأذكر أننا سافرنا إلى إنجلترا وأمضينا قرابة ثلاثة شهور فى مفاوضات مع ما سبقها من جهود

بذلها الملحقون العسكريون قبل وصول بعثتنا، والنتيجة أن وزير التموين فى انجلترا عندما ذهبنا لمقابلته قال - مش حانقدر نعطيكم أسلحة تجعل من العرب مجتمعين قوة اكثر من قوة اليهود.

وكان هذا منطقا غريبا علينا. وتلك هى سياسة الغرب فى ضمان تفوق إسرائيل عسكريا على العرب.

كما أنهم صارحونا بأنهم يريدون أن يعرفوا مسبقا ماذا سيقول عبد الناصر فى مؤتمر عدم الانحياز الذى كان مقرراً عقده فى باندونج (١٨ أبريل ١٩٥٥).

الخلاصة أن اتصالاتنا كان مكتوباً لها الفشل من البداية لموقف وتعنت بريطانيا وأمريكا رغم أن مصر فى ذلك الوقت كانت على استعداد للدفع نقدا ثمنا للأسلحة، فقد سافرنا إلى بريطانيا ومعنا نقدا أجنبيا (حصلت مصر على ٣٠٠ مليون جنيه استرلينى من نفقات المجهود الحربى فى الحرب العالمية الثانية).

فى هذا الصدد أسجل أنه كانت هناك بعثة سافرت إلى بلجيكا وجمعوا خردة الحرب ونجحوا فى إعادة تصنيع قطع غيار جديدة منها وكانت اللجنة برئاسة المهندس حسن السيد.

بعد ذلك عرض علينا سلاح مضاد للدبابات «البازوكا» وكان اختراعا جديدا فى ذلك الوقت، ثم سافرنا إلى فرنسا ونجحنا فى شراء الدبابة الصغيرة لتسليح سلاح المدرعات.

وتوالت الأحداث إلى أن علم الغرب بصفقة الأسلحة التشيكية حيث

كان القائد عبد الناصر قد اتفق عليها مع الروس فى باندونج - بواسطة (شواين لاى) رئيس وزراء الصين - ووصلت إلينا تلك الأسلحة فى تكتم وسرية شديدة وتم وضعها فى مخازن الجيش فى وادى حوف.

ثم تصاعدت الأحداث بعد ضربة كسر احتكار السلاح بعقد الصفقة التشيكية وحدث موضوع تمويل السد العالي وممارسة الضغط على مصر بسحب قروض البنك الدولى وسحب التمويل الأمريكى الأوربى، وما كان من «ضربة المعلم» بقرار تأميم قناة السويس لتصبح شركة مساهمة مصرية.

نتيجة كل هذه التطورات - وكنت يومها فى مكتب رئيس الأركان فى كوبرى القبة وتحت ضغوط الغازات وعدوان ١٩٥٦ - كان لى دور فى عملية التصديق على طلبات القوات المسلحة إذ كانت مهمتى تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه مع رئيس الأركان والقيادة العامة للقوات المسلحة.

وقد شهد عام ١٩٥٦ شيئا هاما إذ كنت وقتها فى الجيش وكان موضوع تأميم قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦، كان عملى فى مكتب رئيس الأركان فى القيادة ومكتب القائد العام كان به عدد من الضباط الأحرار منهم صلاح نصر وعباس رضوان وتوفيق عبد الفتاح، ولأننى كنت فى مكتب رئيس الأركان بالدور الأرضى من المبنى فقد كنا نلتقى كثيرا ونتشاور فى معظم الأمور.

لقد تم التأميم إثر خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى الإسكندرية

إن القائد جمال عبد الناصر كان قد اختار المهندس محمود يونس ليرأس مجموعة التأميم.

فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ - وأثناء خطاب الرئيس فى الإسكندرية - كنا (صلاح نصر وعباس رضوان وحلمى السعيد وتوفيق عبد الفتاح) مجتمعين فى القيادة فى كوبرى القبة لمتابعة مايجرى وكانت مسئوليتنا تأمين مصر ومتابعة عملية التأميم وتأمينها بعد إعلانها.

مهمة التحقيق في
تجاوزات المخابرات العامة

مهمة التحقيق فى
تجاوزات المخابرات العامة

إن صلاح نصر كما أعرفه عن قرب من أكفأ العناصر الوطنية والثورية وإن الرجل أدى دوره بكفاءة وأمانة، وكما أشرت من قبل كان الاعتماد على الكتيبة ١٣ التى قادها وأدى مهاماً حاسمة وشجاعة لتأمين الثورة وحمايتها وصلاح نصر عاش حياة كريمة ومات وهو لم يترك إلا بيتا بناه كان قد اشتراه بعد أن باع بيتا قديما كان يملكه بينما كان تحت يده خزائن بالملايين لو أراد ان يصبح ثريا.

أما حكايات ما يقال وينشر عنه فيجب ألا يغيب عن أذهاننا لحظة واحدة أن صلاح نصر لم يكن شخصا عاديا أو يشغل منصبا عاديا إنما الرجل كان رئيسا لجهاز المخابرات العامة وليس أى جهاز أمنى آخر، ومعروف تاريخيا وواقعيا - أن المخابرات فى كل زمان ومكان هى أسوأ مهنة فى العالم ومهمتها هى جمع المعلومات الدقيقة لتكون أمام القادة صناع القرار فى بلادهم، وجمع المعلومات تعتمد على أية وسيلة شريفة أو غير شريفه.. فليس فى عمل المخابرات مثاليات أو التزام بمبادىء وقيم إنما الغاية أولا وأخيرا هى الحصول على المعلومات بأية وسيلة.. بالرشوة..

بالنساء.. بالإدمان.. ومنطقها أنه أمام الحصول على المعلومات لصالح أمن الدولة تهون وترخص كل الوسائل المتاحة وغير المباحة.

من هنا فإنه عندما ينشر فى مجلة أو صحيفة أو يصدر كتاب أو يزعم البعض أنه يكتب مذكرات وحكايات فإن القارىء يتقبل ما سيقرأه لأنه كلام يكتب حول رئيس المخابرات العامة بصرف النظر على أن هذا الكلام صحيح أم كذب.. المهم أن المواطن يكون عنده استعداد لذلك، والإشكالية أنه يتعامل بعد ذلك على أن ما قرأه هو الحقيقة بعينها.

من هنا كان ما قرأته فيه تجنّ كبير على صلاح نصر بل ومحاولات للإساءة المتعمدة إلى دوره وإلى رسالة المخابرات العامة التى لاينكر إلا مكابر ما قامت به من أعمال جليلة وحققت انتصارات أذهلت العالم وأولهم العدو الإسرائيلى ذاته.. وليس ببعيد – على سبيل الاستشهاد – نجاح المخابرات العامة فى زرع رفعت سيد على الجمال الذى قدم التليفزيون بطولته فى مسلسل «رأفت الهجان» وكذلك عملية «إغراق الحفار» فى ساحل العاج.. وغيرها وغيرها من بطولات وعمليات لم ينشر الكثير منها ولازال طى سجلات جهاز المخابرات العامة. وهنا تقفز إلى الأذهان بفخر واعتزاز كشف فضيحة لافون المشهورة.

التحقيق مع صلاح نصر...

الذى حدث أن القائد جمال عبد الناصر كان قد وصلته شكاوى من بعض الناس حول انحرافات تنسب للمخابرات العامة وبعض قياداتها، وكان أمين هويدى قد تم تعيينه رئيسا للمخابرات العامة كما تم تعيين الفريق محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة.

في تلك الفترة أمر جمال عبد الناصر بأن أقوم أنا بالتحقيق في الشكاوى التي وصلته عن انحراف المخابرات العامة، ولما أشرت أن صلاح نصر صديقي. أذكر أن جمال عبد الناصر لم تكن لديه النية لأن يذيع هذا الكلام وقال - حلمي السعيد أكثر واحد يقدر يحتفظ بكل الأسرار - كما أنني كصديق لصلاح نصر سأكون أقدر على تبيان الحقيقة دون مبالغة ولذلك قابلت أمين هويدى الساعة ٢ يوم ١٩٦٧/٨/٢٧، وسامي شرف الساعة ٣ من نفس اليوم لهذا الغرض، وبدأت التحقيق يوم ١٩٦٧/٨/٢٨ الساعة ٨ مساءا وأنهيته يوم ١٩٦٧/١٠/١٤ الساعة ١١ مساءا.

من هنا جاء تعييني للتحقيق في ما نسب للمخابرات العامة من تجاوزات. وما قيل عن سوء استخدامها للأموال السرية.. وسوء استغلال النساء في أعمال المخابرات.

وكان مكلفا معي في هذه المهمة زميل فاضل هو من أكفأ ضباط المخابرات هو محمد نسيم (حاليا رئيس شركة سينا للسياحة) وكان له دور كبير في زرع رأفت الهجان في إسرائيل كما قام بتفجير الحفار الإسرائيلي في ميناء أبيدجان بساحل العاج، وقد قمنا بالتحقيق مع عدد كبير من السيدات والرجال من بينهم ممثلات.

كتبت - وزميلي محمد نسيم - تقريراً بنتائج التحقيق وعلى ضوئه حول القائد عبد الناصر التقرير إلى النيابة العامة التي كان يتولاها المستشار علي نور الدين والتي بمقتضاها تم تقديم الذين تورطوا في التجاوزات إلى المحاكمة ثم صدرت الأحكام بالخصوص.

وأذكر أننا قبل حركة المشير ذهبت أنا وشعراوى جمعة إلى صلاح نصر وكان طريح الفراش مريضا من ذبحة صدرية فى مكتبه ولما بدأ التحقيق معه قال لى: «إنتم حضرتم المخابرات عشان تشوفوا أنا عيان ولا لأ!» قلت له ياصلاح إحنا أصحاب ولكنه كان قد بدأ يشك فى أن هناك تحقيق سيبدأ معه ومع رجال المخابرات.

وهنا أود أن أوضح شيئاً هاماً هو أن رئيس الجمهورية أو القيادة العليا يعرف القضايا بشكل عام دون الدخول فى التفاصيل والشىء الذى حدث أنه كما أشرت – أنه وصلت شكاوى منها على سبيل المثال – أن المشير عبد الحكيم عامر عنده شركة سيارات نقل، واعتبروا أن هذا استغلال للنفوذ ولم يكن هذا صحيحا لأن تلك الشركات كانت تملكها المخابرات العامة ويطلق عليها إسم شركات فقط تمولها المخابرات وتأخذ أرباحها تقوم به فى تنفيذ عملياتها، وتلك الشركات كان من مهامها تجميع معلومات وكان البعض يطلق عليها شركات المشير لكن الحقيقة غير ذلك فهى شركات للتغطية وكل أجهزة المخابرات فى العالم تخصص جزءا كبيرا من نشاطها فى شركات نقل وطيران وتجارة وتستفيد من أرباحها لتعزيز ميزانيتها.

ولقد تم التحقيق مع عدد (٤٤) سيدة، و(٩) أفراد من خارج الجهاز، و(١٤) فردا من قوة جهاز المخابرات العامة، ولقد اتضح أن ثلاثة أفراد من الجهاز وثلاثة من خارج الجهاز متورطين فى علاقات نسائية، كما كان الجهاز يقوم بعمليات السيطرة على بعض النساء حتى يمكن استخدامهن فى عمليات المخابرات، وبعض النسوة كن لا يوافقن على

الاجتماع بالرجال إلا إذا كانوا أجانب ولذلك استخدم عدد من المترجمين من أفراد الجهاز للقيام بإصطحابهن الى الشقق الآمنة الخاصة بالمخابرات والمجهزة بمعدات التصوير.

ومن المعلوم أن التحقيقات كانت تتم فى المخابرات العامة فى مكان مستقل ويرسل صورة من ملخص التحقيقات للإحاطة إلى سامى شرف وأمين هويدى.

وكان ضباط المخابرات الذين تم سؤالهم يعترفون تماما أن هذه العمليات هى لأمن البلاد حيث كانت معظم الأعمال التى قاموا بها لخدمة أفراد أجانب للحصول على معلومات أو خلافه من أغراض المعلومات.

فى إيجاز يمكن القول إن المخابرات العامة سلطاتها كبيرة وتملك أموالا كثيرة وهى تقوم بتنفيذ تكليفات ومهام حساسة وهامة.

وفى عهد صلاح نصر حققت المخابرات العامة أعمالا كثيرة ممتازة ونجاحات هامة ضد أعداء البلاد.

وقد ذكرت فى التحقيقات وقائع وتصرفات عديدة حول علاقات واتهامات وقد تم استجواب الأطراف لتبيان الحقيقة، وكانت أكثر الموضوعات إثارة وخاضت الصحف فى تفصيلاتها دون الاقتراب من الحقيقة هى قصة السيدة (ن) التى كانت على علاقة مع أحد قيادات المخابرات العامة وكان لها أصدقاء أجانب، ولقد وقعت إقرارا عام ١٩٦٠ لتكون مندوبة مخابرات.

وفى عام ١٩٦١ تم تقديمها الى السفارات لعمل صداقات مع رجال السلك الدبلوماسى، وكان جميع زملائها فى الوسط الفنى يعلمون علاقتها مع أحد قيادات المخابرات العامة الذى نجح فى تقديمها الى أحد القادة السياسيين عام ١٩٦٢ وذلك بترتيب مقابلة لهما (السيدة الفنانة والشخصية القيادية) فى إحدى الفيلات الآمنة التابعة للمخابرات العامة فى حجرة مظلمة ولما قامت القيادة السياسية بإشعال سيجارة فعرفته السيدة (ن) وكانت دائما تقول إنها عرفته بسيجارة.

وفى حوالى عام ١٩٦٣ وقعت على ورقة مع هذا القائد السياسى أيضا وأصبحت هذه الورقة فيما بعد عقد زواج عرفى وشهد عليه اثنان من إخوة هذا القائد السياسى، أما فى عام ١٩٦٥ فقد قامت رئاسة المخابرات بعمل كنترول عليها بواسطة مترجم من المخابرات وذلك بغرض عدم قيامها بالتحدث عن علاقتها بتلك الشخصية السياسية، وقد أخطرت المخابرات العامة هذه القيادة السياسية بعمل الكنترول عليها.

وفى شهر ديسمبر ١٩٦٤ تعرف أحد المحامين وزوجته على القيادة السياسية وذلك بالمقابلة على طريق مصر الإسكندرية الصحراوى بترتيب مع السيدة (ن) على اعتبار أن السيارات قد تقابلت صدفة لحضور حفلة رأس السنة فى كنج مريوط.

كانت السيدة (ن) تخطط ليكون لها من القيادة السياسية طفل، وقالت هذا الكلام الى المحامى والى النقيب (...) ولكنهما أصرا على كشفها للقائد السياسى.

وقد ذكر النقيب (...) فى التحقيق أن القائد السياسى كان يحبها جدا وأنها تحبه، وأنها رفعت معنوياته وأنها كانت تحاول العمل على راحته وتعمل كسيدة ليقارن بينها وبين زوجته.

وكانت السيدة (ن) تستهدف تأمين مستقبلها بأن تنجب منه طفلا وأنها كانت قوية الشخصية وذكية وتحاول الاستزادة من الثقافة وتسد عنده فراغا كبيرا فى هذه الناحية، لذا كانت تبالغ فى إظهار الخوف عليه.

ونتيجة لتبليغ النقيب (...) للقائد السياسى عن خططها وتطلعاتها بزواجها العرفى فقد سجل لها النقيب (...) هذا الكلام وسلمه للقائد السياسى الذى سلمه لها بدوره فقامت بمساعدة المخابرات والمباحث العسكرية بالقبض على النقيب (...) ثم غيرت خطتها بأن سعت لزواج السيدة (...) زوجة المحامى ثم زوجة النقيب فيما بعد لشقيق القائد السياسى وبذلك يمكنها زيارة زوجته والتعرف على أولاده.

وكان القائد السياسى يحبها جدا وتسيطر هى عليه، والدليل الواضح على ذلك أنه كان ينقل كل ما يقال له عن تصرفاتها إليها رغم ما يمثل ذلك من مخاطر على المبلغين وتسليم التسجيل الذى قام به النقيب (...) للسيدة (ن) بأوامر من القائد السياسى اليها والتضحية بالنقيب رغم إخلاصه له وما تم اتخاذه بالنسبة للمحامي، كما سمح لها بعمل تسجيل له جاء به أقواله – «إنت تسيبينى وإنت أغلى من أولادى، دا أنا ماشفتش أولادى من ثلاثة أو أربعة أيام لكن ماقدرش ما شفكيش ثلاثة أو أربع أيام.. يشرفنى إن إنتى أغلى شيء.. أنا ماأقدرش أستغنى عنك.. ده حكم إعدام وإنت قاعدة

تهزرى.. تحكمى عليه بالإعدام بهذه البساطة...» وقالت: والله العظيم قلبه وقف تقريبا وخد كورامين وبقى يزعق...

لقد كانت قيادات المخابرات تخاف منها وتعمل لها حساب ولقد أنجبت طفلا يوم ١٩٦٧/٤/٤ الساعة ١٢ ظهرا، وحتى ذلك التاريخ ظلت زوجته عرفياً.

ومن الغريب أن قيادات المخابرات العامة فى تلك الفترة كانت تشجع القائد السياسى على توطيد هذه العلاقة مع السيدة (ن) بدلا من حمايته منها.

كما تجدر الإشارة الى أن التحقيقات كشفت عن استغلال إمكانيات المخابرات العامة للأغراض الشخصية، علاوة على استخدام بعض الأماكن الآمنة لقيادات المخابرات وأصدقائهم من الشخصيات العامة وتلك القيادة السياسية لمقابلة سيدات، وقد قال (...) إنه قام بعمل مكتب للعلاقات العامة تولت إدارة المخابرات تمويلة بمبلغ ٢٥٠ جنيه شهريا، ولما فشلت الفكرة قام بتقديمه الى أحدى شركات المقاولات الكبيرة بمبلغ ٢٥٠٠ جنية سنويا، وقد إنضم رئيسها الى المجموعة يعمل جلسات ترفيهية فى منزلهم حيث قامت علاقة بين أحد قادة المخابرات وأخت أحد القيادات السياسية، وكذلك زوجة أحد كبار الموسيقيين التى كان يشك أنها على علاقة بجهات أجنبية، وقد أكدت خادمة هذه الموسيقى تردد قادة المخابرات العامة والقائد السياسى على منزل الموسيقى الذى ضاق بهم، وقد تم تعيين هذه الخادمة بالمخابرات العامة.

وكانت المخابرات العامة قد بدأت في مارس ١٩٦٣ استخدام الجنس كأحد عوامل الحصول على معلومات وبالفعل بدأت المخابرات العامة في تجنيد سيدات من الراقصات في الكباريهات.

ولكن الغريب أن بعض قادة المخابرات عندما تعجبهم سيدة من الممثلات أو الفنانات يقومون بعمل سيطرة عليها وإجبارها على التوقيع على إقرار بالعمل كمندوبة للمخابرات العامة.

التفاصيل كثيرة في قضية انحراف بعض قيادات المخابرات العامة والتي كان لي شرف تكليف الرئيس جمال عبد الناصر للتحقيق في تجاوزاتها ومعي الزميل محمد نسيم. وهذه القضية بظروفها وأبعادها تكشف بعدا هاما في شخصية القائد جمال عبد الناصر وشجاعته في مواجهة كل انحراف وحرصه على أن يعرف الشعب كل الحقائق وأن ينفض عن نفسه كل رواسب الماضي ليبني مستقبله ويحقق طموحاته بصفحة ثورية نقية طاهرة.

وأشهد على كمّ معاناة القائد عبد الناصر وهو يتصدى بكل حسم للانحرافات والأخطاء منحازا كل الانحياز للضمير الوطني مهما كلفه ذلك من عذاب في معركة تصفية مراكز القوى التي ظهرت والتي وقفت في طريق التصحيح خوفا من ضياع نفوذها.

لقد كان القائد عبد الناصر حريصا على أن يتضمن برنامج ٣٠ مارس شهادته عندما وقف يصارح الجماهير بقوله: «إننا استطعنا وهذه مسألة أخلاقية ومعنوية، أعلق عليها قيمة كبيرة أن نضع أمام الجماهير بواسطة المحاكمات العلنية صورة كاملة لانحرافات وأخطاء مرحلة سابقة».

حكاية استيراد السموم
وانتحار المشير
عبد الحكيم عامر

حكاية استيراد السموم
وانتحار المشير عبد الحكيم عامر

هذا يقودنا إلى موضوع السموم التى استوردتها المخابرات العامة والتى حصل عليها المشير عبد الحكيم عامر وانتحر وكما يروج البعض «نحروه» والمطالبة بفتح ملف انتحار المشير من جديد والذى أمر النائب العام المستشار رجاء العربى بإغلاق الملف مرة أخرى لعدم وجود ادلة مادية ثبوتية قطعية تبرر إعادة التحقيق إلا كلمات فى مجلة او صحيفة أو تصريح لأحد الأقرباء وجميعها لا تقدم حججا لذلك.

لقد كنا فى صدمة وذهول لما حدث فى يونيو ١٩٦٧ وكان المهم هو رفع الروح المعنوية للجماهير وأن يستعيد الناس توازنهم.

والذى حدث أن المشير عامر كان يتجمع عنده مجموعة ضباط فى بيته يعملون على إثارته ويسعون إلى إحداث وقيعة وانشقاق بينه وبين عبد الناصر صديقه ورفيق نضاله وأذكر أن يومها قال لى شعراوى جمعة ان المشير عامر له طلبات.. وإنه مختلف فى حاجات مع الرئيس عبد الناصر ومعرفتى عن عبد الناصر من قبل الثورة — أنه هو والمشير عبد الحكيم عامر إخوة، وعندما كنت وعبد الناصر زملاء مدرسين فى مدرسة الشئون الإدارية كان عبد الحكيم عامر برتبة صاغ وجمال برتبة بكباشى، وعندما كان عبد

الحكيم عامر يحضر إجازة ميدان كان عبد الناصر يذهب إليه بسيارته إلى المحطة ويقضى معه كل الإجازة وطوال تلك الفترة لم نكن نرى عبد الناصر لأنه كان مشغولا مع عامر وكما نقول بالبلدى .. «مانقدرش نتلم على عبد الناصر طول ما عبد الحكيم عامر موجود فى إجازة ميدان».

هذه العلاقة كانت قوية واستمرت طول سنوات الثورة وتعيين عامر قائداً للقوات المسلحة دليل قوى على أن عبد الحكيم عامر كان قريبا إلى قلب عبد الناصر وله عنده منزلة خاصة، حتى إن عبد الناصر أطلق اسم عبد الحكيم على أحد أبنائه، وبالمثل فعل عبد الحكيم عامر فأطلق اسم جمال على أحد أبنائه، كما وطدت العلاقة بالمصاهرة فتزوج تحسين شقيق عبد الناصر من إحدى بنات المشير عامر.

كل ذلك يفند المزاعم ويرد على الأراجيف التى تروج بأن عبد الناصر قتل المشير وأن الأخير لم ينتحر بل «نحروه» كما خرجت علينا بذلك عناوين إحدى المجلات ولم تقدم الصفحات دليلا واحدا مقنعا يثبت صحة ذلك العنوان الصحفى الذى كتب من باب الإثارة واستهدف زيادة المبيعات ولو على حساب الحقيقة، والدليل على ذلك أن المستشار النائب العام أغلق الملف كاملا وأذاع بيانا أوضح فيه عدم جدية مبررات إعادة التقحيق.

وأذكر أنه قبل انتحار المشير بفترة كنت مع الأخ شعراوى جمعة والأخ سامى شرف وكنا إخوة حريصين على وحدة الصف بين القيادة كما كنا قريبين من الاثنين (عبد الناصر، وعامر) لذلك ذهبنا إلى المشير فى

بيته وتكلمنا معه قائلين – إنتم أكثر من إخوة وأية خلافات يمكن علاجها بالجلوس والحوار معا، وأن الموقف السياسى سيىء ولايحتمل انشقاقاً، وان الموقف الآن يحتاج إلى تضامن وليس إلى خلاف.

وتطور موضوع المشير وحدثت أشياء كثيرة حركتها المجموعة من الضباط الذين أحاطوا بالمشير وساهمت فى تصعيد الخلاف وتعميق الهوة بينهم انتهت إلى النتيجة المأساوية بقيام المشير عامر بالانتحار.

وماذا عما يثار عن موضوع السموم؟ وكيف وصلت إلى المشير عبد الحكيم عامر لتكون وسيلة الانتحار؟

لقد سألت صلاح نصر عن عملية السموم وكيف ولماذا استوردتها المخابرات العامة؟ فأجاب بأن المخابرات العامة استوردت نوع من السموم هو «أكونيت» يستخرج من نبات اسمه العلمى «خانق الذئب» وقال إنه تم الاستيراد لكبار القيادات فى حالة الهزيمة لأنها تحدث قتلا فوريا وبدون ألم وقال إن الرئيس جمال عبد الناصر غضب يومها (وكان ذلك قبل ٥ يونيو ١٩٦٧) وقال بحدة – مش انا اللى انتحر؟!

لكن المشير عبد الحكيم عامر أخذ واحدة منها ووجدوا مكان لصقها بين فخديه وهى التى ادت إلى وفاته.

ذلك كله ورد فى استجوابى لصلاح نصر بتكليف من الرئيس جمال عبد الناصر للتحقيق فيما نسب لجهاز المخابرات من تجاوزات، وجميع هذه الردود والتحقيقات مسجلة فى شرائط وكلها سلمت للنيابة العامة والتى بمقتضاها كانت قضية انحراف المخابرات ومحاكمة قيادات الجهاز ثم صدور الأحكام على من ثبت تجاوزهم عن طبيعة العمل أو استغلالهم للأموال والنساء تحت زعم نشاط الجهاز وعملياته.

العمل السياسى
وجهاز التنظيم الطليعى

العمل السياسى
وجهاز التنظيم الطليعى

بداية أوضح أن هذا التنظيم ليس تنظيما سريا، إنما غير المعلن هو أسماء الأعضاء.. لقد كانت فكرة القائد جمال عبد الناصر أنه مع وجود التنظيم السياسى الكبير الواسع (وهو الاتحاد الاشتراكى العربى) الذى ضم أعداداً كبيرة من الجماهير كان لابد من تشكيل جهاز سياسى يضم كوادر من العناصر الملتزمة بفكر وتوجهات ثورة ٢٣ يوليو وبرنامجها الوطنى والقومى. فجاءت فكرة تشكيل تنظيم سياسى أطلق عليه «طليعة الاشتراكيين» على أن يتحول فيما بعد إلى حزب معلن للثورة بعد أن يقف على قدميه ويؤسس بنيانه ويختار كوادره.

أما عن السرية فقد فرضتها مقتضيات حماية أعضاء التنظيم مع بداية تأسيسه وذلك يقدم قمة الانتماء والعطاء. فالعضو يعطى ويتحرك دون ضجيج من الدعاية أو المظهرية ويسهم فى إنكار ذات وتفان فى تبنى وحل الكثير من مشكلات الجماهير والعمل على سرعة توصيلها بأمانة إلى المستويات الأعلى القادرة على اتخاذ القرار وتطبيقه لصالح الجماهير، كما أن هذا العضو يملك قدراً كبيرا من الحقائق والاطلاع على مجريات الأمور فى كافة القضايا من خلال ما يصله ويصل مجموعته من نشرات التنظيم

ومطبوعاته والكتيبات التى تتضمن تحليلات مستفيضة لكافة القضايا وما تحمله من فكر القيادة السياسية بما يمكن العضو المنتظم للتحرك الواعى وسط الجماهير والإجابة على التساؤلات المطروحة وما قد يكون قد غمض من أمور وبذلك يسلح الجماهير بالوعى ويضمن حمايتهم من سموم القوى المضادة وما تطلقه من سموم وأراجيف.

فكرة وتشكيل مجموعات تنظيم طليعة الاشتراكيين...

لقد حدد القائد جمال عبد الناصر ضوابط ومعايير لابد من توفرها فى الشخص الذى يتم ضمه لعضوية هذا الجهاز والذى كانت مهمته بعث الحيوية والحركة فى الاتحاد الاشتراكى العربى وخلق صلات حية ومستمرة وأمينة بين القيادة والقاعدة ومن القاعدة إلى القيادة لذلك كان من أهم مواصفات العضوية أن يكون الشخص عنصراً قياديا، وأن يكون واعياً ومؤمناً بالاشتراكية وملتزماً بأهدافها ومخلصا لها وقادرا على التنظيم والقيادة، ومرتبطا بالجماهير، وضاربا المثل للقدوة الصالحة والتضحية فى العمل.

هذا التنظيم لم يكن يتحرك من فراغ، إنما كانت له منطلقاته السياسية وثوابته التنظيمية ويضبط حركته لائحة تحدد المهام الأساسية لعمل هذا التنظيم وهى كما توضح لائحته وأدبياته:

* المقدرة على التحليل الموضوعى للواقع المصرى وللواقع العربى القومى وللارتباط العضوى بينهما تاريخيا ونضالا ومصيرا على أساس أن موضوعية التحليل هى التى تستطيع أن تعطى مفاتيح الممارسة الأصيلة النزيهة للتغيير الثورى من مجتمع الواقع إلى مجتمع الأمل.

* القدرة على القيادة وعلى التعبئة على أساس المفهوم المقرر فى الميثاق من تعريف القيادة بأنها القدرة على الالتحام بالجماهير وتعرف مشكلاتها وإيجاد الحلول الصحيحة لها، وبتعريف التعبئة بأنها الدعوة بالإقناع والتوعية لتقوية وتدعيم حركة تقدم الجماهير إلى أهدافها.

* العناصر المكونة لإطار هذا التنظيم والمجندة من بين جميع قوى الشعب العاملة صانعة التحالف لابد أن تمثل إرادة التغيير الثورى وتذويب الفوارق بين الطبقات فى المجتمع الذى تخدم أهدافه.

وللتنظيم الطليعى أمانته التى كان لى شرف عضويتها كما كان لى شرف العمل مسئولاً عن التنظيم فى منطقة جنوب القاهرة وتضم الأقسام الهامة (حلوان، المعادى، مصر القديمة).

انضمامى لأمانة التنظيم الطليعى...

أذكر أن على صبرى طلبنى وشرح فكرة وأهداف التنظيم الطليعى وعملت مع مجموعة تنظيم على صبرى، وكان فيها عدد من الوزراء والشخصيات العامة.. وكان من المفترض أن كل واحد يقوم بتشكيل مجموعة. كما كان هناك بعض الشخصيات الهامة مكلفة أيضا بمثل هذا العمل. بعد ذلك تطور عمل التنظيم الطليعى وشكلت له أمانة كان يتولاها شعراوى جمعة وكان معه عدد من الزملاء، وجاء تكليفى بأن أكون مسئول التنظيم الطليعى لمنطقة جنوب القاهرة.

أما عن السرية - كما نصت اللائحة - فقد كانت ضرورة هامة فى فترة تكوين التنظيم لحمايته من مؤامرات الاستعمار وبقايا الرجعية، ووقايته

من تسرب العناصر الانتهازية كذلك فإن السرية فى العضوية كانت أمرا مطلوبا لأنه لم يضم للتنظيم أى شخص إنما كان الترشيح وفق ضوابط ومواصفات وشروط ينبغى توفرها فى الشخص، والإعلان عن اختيار فلان دون إعلان يفتح الباب أمام الأحقاد وإلى التحرك لتشويه الشخص المختار وإلصاق الاتهامات به لإساءة سمعته وبذلك يحكم على التنظيم بالفشل منذ لحظة ولادته، خاصة إذا علمنا أنه كانت هناك شخصيات رئاسية فى موقع عملها الوظيفى لم تختر للعضوية بينما يتم اختيار عناصر أقل منها فى المستوى الوظيفى لكن يتوفر فيهم شروط العضوية ولأنهم يعتبرون أصحاب مصلحة حقيقية فى الثورة وضمان استمراريتها.

أما الادعاء بأن مهمة أعضاء التنظيم الطليعى كتابة التقارير فإن ذلك هو جزء من حملة التشكيك.. أى سهام الانتقاد الموجهة إلى إنجازات عديدة منها السد العالى.. ومنها التأميم والقرارات الاشتراكية.. والى الدور القومى العربى لثورة ٢٣ يوليو فى نصرة ومساندة قضايا الحرية والتحرر والسلام القائم على العدل..

وإطلاقا لم تكن مهمة عضو التنظيم كتابة تقارير أمنية فتلك مهمة أجهزة عديدة متخصصة أوكل لها المجتمع هذه المهمة وتعمل وفق نظم ولوائح.. ونطاق عمل التنظيم الطليعى هو التحرك مع الجماهير وتلمس مشاكلها، وهم حلقة صلة بين القاعدة والقيادة.. وبكل تأكيد فإن أسلوب الاتصال وتبنى مشاكل الجماهير للعمل على حلها واتخاذ القرار المناسب والسريع لابد وأن يكون من خلال دراسات مقدمة وتحليلات وعرض وجهات نظر تتحدد فوق الورق ولاتكون الوسيلة «كلام» مرسل.

كما كان للعضو حقه الكامل فى أن يعبر عن رأيه صراحة وأن ينتقد ما لايقنعه وله الضمانات التى تكفل له حق ممارسة النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع.

بكل تأكيد ويشهد الله على ما اقول أننى لم أصادف أى تخوف من الشخص المرشح للعضوية، بل ربما يحدث فى البداية أن الشخص المطلوب ضمه يتردد وتدور فى نفسه مجموعة تساؤلات عندما يطلب منه زميله اصطحابه لمقابلة شخصية قيادية عامة، فالشخص هنا قد يظن ان زميله يداعبه فتكون الدهشة الممزوجة بالاستغراب وعدم التصديق فى أن هذه الشخصية الهامة (قد يكون محافظ أو وزير) بينما يكون هذا المواطن فى حياته الوظيفية لم تتح له رؤية مدير عام أو وكيل وزارة يعمل معه سنوات عديدة وفجأة يجد نفسه مطلوبا لمقابلة وزير أو محافظ ويصبح بعدها زميلا له فى عضوية تنظيم يجمع بينهما لذلك عندما يخطر هذا الشخص مع زميله ويلتقى بى فى مكتبى وأتناقش معه وأفاتحه فى العضوية شارحا له مبررات مرحلة السرية فى عضوية التنظيم، هنا تكون النتيجة - كما كان يحدث - أن الشخص المختار يشعر بالاعتزاز والفخر ويدرك انه موضع ثقة القيادة السياسية التى تابعت نشاطه ورأت أنه عنصر وطنى إيجابى يصبح من الأهمية ضمه للعمل السياسى دون غيره ممن لا ينطبق عليهم شروط العضوية مهما كانت درجتهم الوظيفية أو قيادتهم المهنية.

ثم تتضاعف ثقته بنفسه وفاعليته فى المجتمع عندما تصله نشرات التنظيم حاملة كافة التحليلات عن الوضع داخليا وعربيا وعالميا وإطلاعه أولا بأول على المشاريع المقدمة للقيادة السياسية للصراع العربى الصهيونى

ليبدى رأيه الذى يؤخذ فى الاعتبار وتحدد اتجاه الرأى العام، كذلك تصله الإجابات السريعة عن ما تطرحه المجموعات التنظيمية من تساؤلات واستفسارات.

وواضح أنه لم توجد أية ازدواجية، فتنظيم طليعة الاشتراكيين كما عايشته - هو بمثابة تنظيم الطلائع الثورية القائدة لتحالف قوى الشعب العاملة، ومهمة هذا التنظيم وحتمية وجوده وعلاقته بالعمل السياسى حددها الميثاق الوطنى (الصادر فى مايو ١٩٦٢) عندما أشار فى الباب الخامس عن «الديمقراطية السليمة موضحا»:

«إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسى جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات» وأتذكر أن القائد جمال عبد الناصر ناقش هذه القضية باستفاضة فى حديثه التاريخى مع المبعوثين يوم ١٦/٥/١٩٧٠.

فى الحقيقة الجهاز السياسى نص فى الميثاق على: «يكون فيه جهاز سياسى فى داخل الاتحاد الاشتراكى.. والحقيقة كان هدفنا هو تنشيط العناصر التى فيها حيوية.. ولم يعلن على أساس أنه - عندما تعرف الأسماء تدخل الناس فى صراعات مع بعض «.. ده عايز ده ومش عايز ده.. مش عايزين نخلى العملية من الأول بهذا الشكل.. فلما يقوى الجهاز السياسى تبقى عملية الهدم فيه مش ممكنة.. دا السبب الحقيقى فى عدم إعلان أعضائه حتى الآن.. » هو عدد أعضاء الجهاز السياسى مش كثير.. يعنى

الحقيقة يفضل فى هذا القلة.. لأن الاتحاد الاشتراكى بنى على أن كل الناس تدخل».

وبالنسبة لى فإننى على مستوى أمانة التنظيم كنت عضوا فيها منذ بداية تكوينها ثم كان تكليفى مسئولاً للتنظيم فى منطقة جنوب القاهرة وهى منطقة استراتيجية وحيوية هامة لأنها تضم أهم المصانع ذات التجمعات العمالية الكبيرة فى حلوان والمعادى والكثافة السكانية فى شياخات مصر القديمة الأمر الذى يتطلب تواجدا تنظيميا حركيا فعالا يشكل حلقة وصل واتصال جيدة مع القيادة.

وأسجل هنا فاعلية هذا التنظيم وقدرته على الحركة السريعة فعندما كانت تحدث مشكلة أو موقف معين أو أزمة داخل موقع أو مصنع سرعان ما يقوم الشخص القيادى فى هذا الموقع بالاتصال بى مبلغا بالموقف وتحليلاته مقرونة بالمقترحات بالخصوص، فأقوم أنا بدورى بالاتصال الفورى بالسيد أمين التنظيم وكان وقتذاك السيد / شعراوى جمعة الذى كان يقوم بدوره بالاتصال السريع بالرئيس جمال عبد الناصر ويأخذ توجيهاته لحل المشكلة، ويفيد بالنتيجة التى أبلغها للشخص القيادى الذى اتصل، وهنا تجد الجماهير أن قضيتها قد حسمت وأن مطالبها العادلة قد اجيبت وبسرعة عبر قنوات الاتصال.

تلك السرعة كثيرا ما سببت حرجاً كبيرا لعدد من المسئولين، فقد حدث أكثر من مرة أن مشكلة بذاتها تم التحرك فيها وحسمت تماما قبل أن تصل معلوماتها إلى الوزير المختص الذى يتبعه ذلك الموقع بسبب بطء

التسلسل القيادى إلى أن يصل من المستوى الأعلى فى شكل تقرير كامل إلى الوزير المختص.

وقد حدثت مواقف حرجة كثيرة منها كما أذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر قبل اجتماع مجلس الوزراء تحدث مع أحد الوزراء مستفسرا عما حدث فى مصانع المحلة الكبرى ومن ردود الوزير أدرك الرئيس جمال عبد الناصر أن الوزير مازال يبحث الموضوع - حتى تلك اللحظة - بينما المشكل كان قد تم رفعه تنظيميا واتخذت فيه قرارات لأن العمال كانوا أصحاب حق.

ذلك نموذج يوضح تواجد التنظيم السياسى وسرعة حركته ووسائل اتصالاته المباشرة والفاعلة على كافة المستويات.

يتم ذلك دون ضجيج أو بحثا عن دعاية أو المزايدة الانتخابية إنما كان التنظيم أولا وقبل كل شيء عملا لصالح الوطن محركه الالتزام ومنطلقه العطاء بصدق وإنكار ذات لأن الذين يقومون بذلك عناصر ملتزمة ومختارة وهذا يثبت أن الاختيار يؤدى إلى حثه الدفع بالعناصر الجيدة من موضع الثقة ووفق ضوابط ومعايير، أما الانتخابات فإنها لاتفرز بالضرورة العناصر الجيدة لأن للانتخابات حساباتها وتوازناتها.. وهذا ما تؤكده الفترة النشطة للعمل السياسى فترة اعتماده على تعيين أمناء وأعضاء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى بخلاف فترة الانتخاب.

أسجلها بكل أمانة «إننى أحمد الله فخلال فترة العمل ومع مجموعة الشباب الذين ارتبطت بهم من العاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

الذى شرفت بتكوينه وان أكون أول رئيس له.. كانوا دائما والحمد لله على مستوى المسئولية وأثبتوا عن جدارة مواقفهم وكان تواجدهم الفعال تلبية لنداء الوطن حيث يكون موقع النداء».

وأما ما قيل عن خروج مظاهرات عمالية مرتبة يوم ١٥ مايو ١٩٧١ فإنه من طبيعة الأشياء أن تكون هناك إنفعالات.. ويكون كذلك أسلوب التصيد وتضخيم السلبيات والتنظيم الطليعى - كما فى غيره من المجالات كان موقع هجوم شديد وتجريح متعمد وبالتالى ألصق به البعض ما هو براء منه وتضاعفت شراسة الهجمة بعد ١٥ مايو ١٩٧١ وأسجلها بنزاهة من موقع عملى القيادى فى ذلك الموقع الذى ضم أقسام حلوان - المعادى - مصر القديمة لم تكن فى ١٥ مايو أية تعليمات أو توجيهات لتحريك الجماهير ولاتوزع منشورات لاتخاذ موقف من النظام.. ربما تكون قد حدثت تحركات ضئيلة على المستوى الفردى تمت بمبادرة شخصية منهم إثر سماعهم نبأ تقديم الاستقالات من مجموعة وزراء فى التنظيم، لكن لم تكن هناك تعليمات ولم أطلب شخصيا من أحد التحرك لقناعتى أن ظروف البلد لم تكن لتتحمل أية هزات لكن كل ما أثير هو من قبيل إلصاق اتهامات لشخصيات وطنية مخلصة وملتزمة بفكر وطريق عبد الناصر وتحمل مسئولية العمل الوطنى فى مواقع هامة. لم يكونوا طلاب سلطة وإلا لما أقدموا على تقديم استقالاتهم محتفظين بكرسى الوزارة إذا كانت السلطة هى مطمعهم لكنهم اتخذوا ما اعتقدوا أنه الموقف الصحيح وهو الاستقالة بهدوء كى لا يشاركوا فى تنفيذ سياسات وتوجهات تتناقض مع قناعاتهم.

وما أود ان أضيفه فى ختام هذه الشهادة أننى لا أذيع سرا بالقول بأن الكثير من الذين تولوا ويتولون الآن مواقع قيادية على أعلى مستوى كانوا أعضاء فى التنظيم الطليعى ونهلوا من فكره وتعلموا فيه أسلوب العمل السياسى ودراسة حل مشاكل الجماهير ولقد كانت العضوية وسيلة لأداء عمل وطنى يتم فى إنكار ذات ويؤدى فى صمت وبعيدا عن وهج الدعاية والمظهرية.

عن إعادة التنظيم الأعلى
للدولة ورئاسة الجهاز
المركزي للتنظيم والإدارة

عن إعادة التنظيم الأعلى للدولة ورئاسة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

الإصلاح الاقتصادى:

فى عام ١٩٦١ بدأت الدراسات الاقتصادية من بعض الجهات ومنها مكتب الرئيس لشئون التخطيط والاقتصاد الذى كنت أتولاه، وذلك بغرض الإصلاح الإقتصادى من جميع الاتجاهات من توفير للعمال كحق العمال فى أرباح الشركات المساهمة واشتراك العمال فى الإدارة وتحديد ساعات العمل إلى تحديد الحد الأقصى لما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو أى شخص يعمل فى هيئة أو مؤسسة أو شركة أو جمعية عن مبلغ خمسة ألاف جنيه سنويا، وزيادة الضريبة العامة على الإيراد حتى تصل الى ٩٠٪ إذا زاد الإيراد عن عشرة آلاف جنيه، وتأميم البنوك وشركات التأمين ومساهمة الحكومة بحصة لاتقل عن ٥٠٪ فى عدد من شركات المقاولات والشركات التجارية والصناعية، وتحديد ملكية أى شخص طبيعى أو معنوى من أسهم بما لايزيد عن عشرة آلاف جنيه وعدم الجمع بين وظيفتين، وتحديد الحد الأقصى للملكية من الأراضى الزراعية ليكون ١٠٠ فدان.

وفى شهر يونيو ١٩٦١ تم حصر الشركات المصرية المساهمة

وعمل بيان عن كل شركة بما فى ذلك عدد العاملين ورأس المال والنشاط ومدى الربحية وتم تقسيمها حسب النشاط والحجم، وكان هذا العمل يتم بمعرفة إدارة التعبئة العامة والإحصاء (حاليا الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء).

ثم يقوم مكتب الرئيس للتخطيط والاقتصاد بالدراسة ووضع الأسبقيات حسب تعليمات الرئيس فى ذلك الوقت بتأميم البنوك وشركات التأمين بالكامل ومساهمة الحكومة بنسبة ٥٠٪ فى عدد عشرة من شركات المقاولات والشركات التجارية، وكانت شركات المقاولات سعيدة بذلك حيث صدر قرار بألا يزيد حجم الأعمال التى تسند للشركات الأخرى عن ستين ألف جنيه.

تكونت لجنة منى وسامى شرف والمستشار عمر شريف من مجلس الدولة لصياغة القرارات اللازمة حسب هذه التوجيهات ولقد استمر اجتماعنا فى قصر الصفا بالإسكندرية حتى تم خلاله إعداد هذه القرارات.

وتلاحظ أن جميع الشركات ظلت شركات مساهمة وكان رأى الرئيس أنه سيأتى الوقت الذى تطرح فيه أسهم هذه الشركات للشعب كما كان من رأيه أيضا أن تظل بعض الشركات التجارية محتفظة بمستواها، وقد نقلنا هذا التوجيه الى كمال إستينو وكان وزيرا للتموين للاحتفاظ بمستوى شيكوريل وهانو.

ثم صدر بعد ذلك تشكيل المؤسسات العامة وهى المؤسسة الاقتصادية وكان يرأسها السيد / حسن إبراهيم، ومؤسسة مصر وكان يرأسها

حلمى السعيد، ومؤسسة النصر وكان يرأسها محمد مرزبان وكانت هذه المؤسسات تابعة لرئيس الجمهورية.

ولكن هذا التنظيم لم يستمر طويلا فسرعان ما تحول الى المؤسسات النوعية التى نقلت تبعيتها إلى الوزراء.

كانت مؤسسة مصر التى كنت رئيسها يتبعها بنك مصر وحوالى ستون شركة.. ولما ذهبت إلى مكتبى فى مبنى بنك مصر فى الدور الرابع بدأت عملى بزيارة الأستاذ / محمد رشدى رئيس بنك مصر فى مكتبه فى الدور الأول للتحية ولقد قيل فى ذلك الوقت إننى ذهبت اليه لأعاين مكتبه لأنتقل إليه ولم يكن ذلك صحيحا ولا فى نيتى كما قيل لى إن الأستاذ / محمد رشدى (زوج بنت طلعت حرب) متخوف من أن أقوم بمضايقته ولكنى عكس ذلك وحتى أجعله يطمئن جدا لأنه أيضا كان رجلا محترما وكانت تعليماتى بأن يدخل إلى مكتبى فى أى وقت دون المرور على السكرتيرة، وكان تعاوننا مثمرا دائما.

من القضايا الهامة التى أولتها ثورة ٢٣ يوليو اهتماما كبيرا قضية الإصلاح الإدارى ووضع العلاج الجذرى لها وحسن استثمار الإمكانات البشرية فى مجالات التنمية والبناء الحضارى، فى هذا الإطار كان الاهتمام بدراسة وتقييم تجارب الشعوب النامية وخطط التنمية والإصلاح الإدارى لديها.

لذلك كان حرص الرئيس جمال عبد الناصر على اصطحاب عدد من المستشارين والخبراء معه فى زياراته إلى دول العالم على النحو الذى

حدث فى زيارته إلى باكستان والهند عام ١٩٥٨ حيث كنت ضمن الوفد المرافق مع سيادته باعتبارى مديرا لمكتب الرئيس للشئون الاقتصادية وكان لهذا المكتب مساهماته فى عملية إعادة بناء الدولة بتكليف من مجلس رئاسة الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٤ ، وكان لى شرف أن أكون أول رئيس للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى لعب ويلعب دورا كبيرا فى تطوير مستوى الخدمة المدنية ورفع الكفاية الإنتاجية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتأكيد من تحقيق الأجهزة التنفيذية لمسئولياتها فى ميدان الإنتاج والخدمات.

وبعد صدور القرارات الاشتراكية دار البحث حول إجراء التعديل الوزارى وتعيين رؤساء المؤسسات الاقتصادية الجديدة وأذكر أن السيد / على صبرى قال لى أن اسمى كان ينتقل من الوزارة الى المؤسسات مثل كرة تنس الطاولة (البينج بونج) الى أن استقر على تكليفى برئاسة مؤسسة مصر.

أما الحديث عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وما حققه من إسهام فى تحقيق مستهدفات خطة التنمية فبدايته أود أن أوضح أن فكرة وأهداف تأسيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة تؤكد مدى اهتمام ثورة ٢٣ يوليو بالإنسان الذى من أجله كان قيامها، ومن أجل مستقبلة الحر السعيد تحددت أهداف الثورة والتى على قمتها أحد الأهداف الستة «إقامة عدالة اجتماعية» إذ كانت شريحة العاملين فى الدولة تشكل نسبة كبيرة يتطلب إنصافها وظيفيا بوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب. والتأكد من مدى تحقيق الأجهزة التنفيذية لمسئولياتها فى ميدان الإنتاج

والخدمات وهو ما ركزت على إبرازه بوضوح المادة الثالثة من الأحكام للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

وهذا الجهاز هو واحد من أجهزة ثلاثة رؤى تكوينها وهى:

- الجهاز المركزى للمحاسبات.
- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.
- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

عودة الى ظروف خلفيات تأسيس هذا الجهاز أود أن أوضح أنه عقب ردة الانفصال (٢٨ سبتمبر ١٩٦١) ضد الجمهورية العربية المتحدة تشكلت لجنة الرئاسة التى قررت تشكيل لجنة عليا لإعادة هيكلة الدولة تسمى «لجنة تخطيط وتنفيذ مشروع إعادة التنظيم الأعلى للدولة» وكان ذلك تنفيذا لتوصية بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٣ من مجلس الرئاسة بإعادة النظر فى التنظيم الأعلى للدولة بهدف توضيح وتحديد الاختصاصات العامة لجميع أجهزة الدولة الرئيسية وتجنب تكرار الاختصاصات الموجودة حاليا فى أكثر من جهاز أو وزارة.

وقد ضمت تلك اللجنة عددا من الشخصيات الفنية والمتخصصة كان من بينهم الدكاترة:

- إبراهيم حلمى عبد الرحمن.
- أحمد رمزى.
- عبد السلام بدوى.

- فؤاد الشريف.
- حسن توفيق.
- محيى رياض.
- أحمد عبد الغفار.
- المهندس/ محمد حليم رشيد.
- محمد عبد المنعم خميس.
- عبد المجيد فريد.
- حامد محمود.

وتكونت سكرتارية فنية لتلك اللجنة من أفراد مكتبى حيث كنت أشغل منصب مستشار الرئيس للشئون الاقتصادية ثم صدر قرار تعيين بعد ذلك رئيسا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

وفى عام ١٩٦٤ بعد إقرار التنظيم الأعلى للدولة كان قد تم إخطارى من على صبرى بأننى سأتولى رئاسة الجهاز المركزى للمحاسبات، وكان تكليفى بإعداد مشروع قانون الجهاز المركزى للمحاسبات وقانون الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ثم وقع الاختيار على زكريا محيى الدين لرئاسة الجهاز المركزى للمحاسبات وتعيينى رئيسا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وقد جاء تأسيس هذا الجهاز تتويجاً لجهود سابقة ودراسات قدمها خبراء، وأشير هنا الى أنه جاءت لجنة من أمريكا تضم دكتور جولك، ودكتور بولك وإستمروا فترة فى القاهرة خلصوا بعدها الى عمل تقرير إصلاح إدارى فى مصر، وكان معظم محاور ذلك التقرير منصبا على توصيف الوظائف والترقيات، وكان ذلك شيئا مهما فى تلك الفترة لأنه

كان جديدا أن يسمع الناس عن تحديد مواصفات للوظائف (على سبيل المثال فإن مدير أى هيئة معينة حدد بشروط أن يكون حاصلا على مؤهل معين وأن يكون له كم معين من الخبرة) وذلك هو ما يسمى بوصف الوظائف.

كان ذلك نواة ديوان الموظفين الذى كان يركز على مهمة شئون الأفراد وكان يتبعه مديرو المستخدمين فى الوزارات، وعندما تأسس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ترك مديرو المستخدمين لتبعية وزاراتهم وبذلك نقل كل مدير للمستخدمين بدرجاته إلى الوزارة التى يعمل بها.

وأصبح فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة مركزية لشئون العاملين مهمتها دراسة شكاوى الأفراد وتأخذ الفتاوى من الدولة وتبعث بها للوزارات وتوجد إدارة مركزية لترتيب الوظائف.. وإدارة مركزية للتنظيم.. وإدارة مركزية للتفتيش وقد أصبح هدف الجهاز يختلف عن مهمة ديوان الموظفين وهى تنظيم الدولة وترتيب الوظائف وتوصيفها.

كما كان يتبع الجهاز كلا من هيئة الرقابة الإدارية وهيئة النيابة الإدارية لمعرفة الأخطاء واقتراح العلاج والتعرف سريعا على ثغرات القوانين بمعرفة الرقابة الإدارية وبالتالى معالجتها وحدد القانون أهداف الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة واختصاصاته فنص على أن الجهاز هيئة مستقلة تلحق بمجلس الوزراء وتتألف من إدارات مركزية يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية وتتكون هذه الإدارات المركزية من عدد من الإدارات العامة يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصها قرار من رئيس الجهاز.

والمادة الرابعة من الأحكام المرافقة للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نصت على ان يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية:

١- الوحدات التى يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة.

٢- الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها.

وفى سبيل تحقيق تلك الأهداف يباشر الجهاز الإدارى مجموعة اختصاصات فى مقدمتها.. اقتراح القوانين واللوائح خاصة بالعاملين وإبداء الرأى فى المشروعات المتعلقة بشئونهم قبل إقرارها والإشراف على تنفيذ هذه القوانين واللوائح وإصدار التعليمات الفنية والنشرات المنظمة لتنفيذها.

كان الاهتمام بإعداد الهيكل التنظيمى للجهاز واختيار القيادات المشرفة على الإدارة المركزية والإدارة العامة وإعطاء دفع ليكون الجهاز ويستمر جهازا علميا يعطى المشورة العلمية المتمشية مع أحدث العلوم للوزارات والهيئات الممثلة للدولة وقد عهدت بهذه المهمة إلى عدد من الخبراء من أساتذة الجامعات الذين أشرفوا على التدريب وإتاحة فرص الدراسات العليا أمام شباب الجهاز لدرجات (الدبلوم، الماجستير، الدكتوراه).

كما كان تشكيل لجنة الوكلاء لدراسة كافة القضايا ونجاح هذه اللجنة دعا الى انتشارها فى سائر الوزارات.

وهنا أشيد بالمستوى الممتاز لعناصر أعتز بهم من شباب العاملين فى الجهاز فى الفترة التى قضيتها معهم، لقد كانوا عناصر ممتازة من ديوان الموظفين تم اختيار أفضلهم للعمل فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

وماذا عن علاقة الجهاز بالوزارات؟

كانت العلاقة جيدة جدا، فقد كانت الوزارات تلجأ للجهاز فى كثير من الأمور، كما أن عددا من أعضاء الجهاز كان يتم انتدابهم للوزارات إلى أن تم إنشاء وحدات اسمها وحدات التنظيم والإدارة فى كل وزارة، صدر بها قرار وزارى وكانت تتبع إداريا الوزارة التى توجد بها، وكان الجهاز يرسل لهم القواعد والتعليمات.

لقد كان أفراد الجهاز هم من الكوادر الممتازة وظيفيا إلى أن تركت الجهاز وعدت إلى رياسة الجمهورية.

وكان من الطبيعى أن تستعين الجهات الخارجية بهذه الكفاءات فتم إعارة بعضهم خارج مصر والبعض الآخر عمل مدرسا فى أقطار عربية مثل السعودية والكويت.. والبعض دفعته الظروف إلى الهجرة وبين فترة وأخرى ألتقى بعدد من شباب الجهاز وقد شقوا طريقهم ويشغلون الآن مناصب قيادية منهم القضاه ومنهم من يعمل فى النيابة ومنهم أساتذة الجامعات.

لقد استمر عملى فى الجهاز حتى عام ١٩٦٩، فبعد بيان ٣٠ مارس تشكلت الوزارة التى ضمت أعدادا كبيرة من أساتذة الجامعات وهم أساتذة متخصصين وأفاضل لكنهم وجدوا أن الجهاز يتدخل كثيرا فى أعمالهم ويمارس عليهم رقابته.

وفى فترة رئاستى للجهاز كانت هناك لجان هامة مثل لجنة الوكلاء ولجنة الإصلاح الإدارى ولجنة البحوث والمعهد القومى للإدارة العليا ومعهد الإدارة العامة. وعلاوة على وكالة التخطيط والمتابعة كانت هناك إدارات مركزية للتفتيش والتنظيم والتدريب والعاملين.

إلى جانب إدارة المتابعة والبحوث والكفاءة الإنتاجية والوثائق والتشريعات والتدريب الإدارى وبرامج القادة الإداريين.

كان اهتمام الجهاز كبيرا بقضية التدريب ويتبع رئاسة الجهاز معهد الإدارة العليا، كما تم إنشاء مركز التدريب الإدارى (الأعمال الكتابية - الأرشيف - الحسابات - الاختزال، وكافة الوظائف التى تحتاج إلى أعمال مكتبية) لتحقيق هذا البرنامج كان اعتمادى كبيرا على خبرة كبيرة من الشباب الذين أثبتوا وجودهم وأثبتوا قدرتهم وتفوقهم فى الدورات التى نظمت لهم مع الجامعة للحصول على درجات علمية (دبلوم - ماجستير - دكتوراه) وفى تخصصات عديدة مطلوبة مثل القانون، إدارة أعمال، وكانت الدراسة فى الجامعات المصرية أو تنظيم دورات ودراسات فى الجامعات الجامعة، كما تم إلحاق العديد منهم فى دورات بفرنسا لمدة ستة شهور بهدف رفع كفاءة الأفراد.

لقد كان الاهتمام بالتدريب هو الشاغل الأول لى منذ توليت رئاسة الجهاز، ووضعت خطة تغطى كافة التخصصات والمستويات الوظيفية.. من الموظف الإدارى حتى منصب وكيل الوزارة.

فى هذا الصدد أشير الى فكرة طبقها الجهاز وحققت نجاحا كبيرا ورغم أنها قوبلت فى البداية بنوع من التردد والتحفظ وهى فكرة تنظيم دورة عليا لوكلاء الوزارات وهم بهذا المستوى يشغلون أعلى الدرجات الوظيفية.

وأذكر ان السيد وجيه أباظة وكان وقتذاك محافظا للبحيرة وكان لديه فندقا جديدا لم يفتتح بعد فكانت دعوته باستضافة دورة وكلاء الوزارات

وقيام السيد على صبرى رئيس الوزراء بافتتاح الدورة عاملاً كبيرا على نجاحها وتم الاستعانة بعدد من خيرة أساتذة الجامعات فى تخصصات مختلفة، فكان اللقاء فى برنامج الدورة ثم التفاعل والحوار مع وكلاء الوزارات الذين أدركوا مدى الاستفادة الكبيرة التى عادت عليهم فتغيرت نظرة البداية من أنهم وكلاء تحولوا إلى «تلامذة» فى دورة ينظمها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

وأغرى هذا النجاح إلى تكرار تنظيم هذه الدورات المتخصصة للقيادات العليا فى خطوط متوازية غطت الخطة سائر التخصصات خاصة الشريحة الكبيرة من الموظفين الإداريين ورفع مستوى كفاءتهم الوظيفية مع تنمية سلوك التعامل مع الجماهير لاحتكاكهم المباشر مع الجماهير ومع بقية الموظفين وهم شريحة أولاها الجهاز اهتماما كبيرا لدورهم الهام ولأن كسبهم يسهم فى تسهيل العمل ويؤدى إلى التعامل إنسانيا مع الناس، وعكس ذلك يجعل هذا الموظف الإدارى الصغير فى حالة «قرف»! وإذا شعر بغبن فى عمله أو ظلم فى حقه فى الدرجة الوظيفية انعكس ذلك على عمله فى «تعقيد» الأمر، والى اللجوء إلى «عكننة» خلق الله من المتعاملين معه، ويدفعه إلى اختلاق الأسباب الواهية لعرقلة العمل. لذلك كان اهتمام الجهاز بتوصيف الوظائف، كذلك نص قانون تأسيس الجهاز رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ «أن يكون هدف الجهاز تطوير مستوى الخدمة المدنية ورفع الكفاية الإنتاجية وتحقيق العدالة فى معاملة العاملين.

كما كان على قمة اختصاصات الجهاز.. تطوير نظم شئون الخدمة المدنية لتحقيق وحدة المعاملة والاشتراك فى دراسة كيفية توفير الرعاية الصحية والاجتماعية على الجهات المختلفة.

كذلك اقتراح سياسة الأجور (المرتبات والعلاوات والبدلات (المكافآت) ورسم سياسة الإصلاح الإدارى وخططه، واقتراح الوسائل اللازمة لتنمية ونشر الوعى الوظيفى والارتفاع بمستوى الكفاية القيادية والإدارية».

انطلاقا من هذا المفهوم اعتمدت على تطبيق سياسة الباب المفتوح فخصصت يوما لمقابلة أى موظف يرغب فى عرض أفكاره أو طرح مشاكله وما يواجهه من صعاب وظيفيا وإنسانيا.

وقد حققت هذه السياسة نتائج إيجابية كثيرة فاستمعت إلى مقترحات بناءة وأفكار جديدة تم دراسة الكثير منها وتطبيقها لصالح العمل.

وأتذكر على سبيل المفارقات المضحكة، أن موظفة حرصت على لقائى، وكنت أتوقع أن تكون مظلومة فى الدرجة أو تكون لها شكوى من العمل ومن رؤسائها، لكن عندما تكلمت واستمعت لها ضحكت جدا لان موضوعها كان حول نشلها «فى الأتوبيس» وتحتاج إلى دعم ينقذها من «الورطة» المالية التى سببها سارق الأتوبيس ولقد قدمت لها المساعدة اللازمة وذلك رغم طرافة الطلب وخروجه عن الفكر خلف سياسة الباب المفتوح التى كنت حرصا عليها، وقد طرحت فى اللقاء أفكار وضاءة ومقترحات عملية بناءة.

أما فى عام ١٩٦٩ فقد دارت مناقشات فى مجلس الوزراء عن معوقات العمل التنفيذى وانتهز بعض الوزراء الفرصة لإيجاد مبررات لذلك، وأثير موضوع كثرة الأجهزة الرقابية ووضع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

ضمن الأجهزة الرقابية ويومها أتذكر أن الدكتور حلمى مراد وزير التعليم وقتها إعترض على مراقبة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لأعمال الوزارات، كما أتذكر كذلك أن وزير الخزانة فى ذلك الوقت إقترح أن يكون وزير الخزانة رئيسا للجهاز وحجته فى ذلك أن إنشاء الوظائف والإدارات مرتبط بعملية التمويل منذ البداية. لكن لم يستمر هذا الوضع طويلا وسرعان ما استقلت رئاسة الجهاز عن وزارة الخزانة، ومادمنا بصدد الحديث عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أشير الى بعض الوقائع التى توضح بعدا هاما من أبعاد شخصية الرئيس جمال عبد الناصر وما اتسم به من إنسانية فى التعامل ودقة مراعاته لمشاعر الذين يعملون معه، وإلى شفافيته وقدرته على النفاذ الى أعماق نفسية المحيطين به فيمنحهم النظرة الحانية والكلمة الرقيقة والتصرف اللبق الجميل.

أذكر أنه عند صدور قرار عودتى الى رئاسة الجمهورية وتركى رئاسة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أننى عدت الى منزلى، فوجدت فى انتظارى سامى شرف، ومعه شعراوى جمعة وكان ذلك فى وقت متأخر من الليل، وقالوا لى وقتها: «إن الرئيس جمال عبد الناصر بيقول إوعى يكون حلمى زعلان لأنه نقلك علطول».

وهذه كانت تانى مرة يتأكد الرئيس فيها من عدم زعلى حيث سبق أن نقلنى فجأة من رئيس مؤسسة مصر الى مستشار رئيس الجمهورية ويومها وجدت سامى شرف يقابلنى للتأكد من عدم زعلى، وكان الرئيس عبد الناصر يقول «إننا رجالته وإنه يختارنا عن ثقة وكفاءة للأماكن التى يراها».

وبالمناسبة أذكر أن حمدى عاشور قال لى - إننى كنت مع الرئيس جمال عبد الناصر وأنه قال له: «إن حلمى السعيد من ساعة ما سابنى وراح

الجهاز المركزى بقت الدراسات قليلة» ، وتلك شهادة أعتز بها من أخ كبير وإنسان رقيق المشاعر يملك لمسات الحنان يمس بسلوكة الحميد شغاف القلب.

أستشهد على ذلك بهذه الواقعة والتى كان طرفها حسن صبرى الخولى الممثل الشخصى للرئيس عبد الناصر والذى كان يرسله فى مهمات خاصة الى الملوك والرؤساء، والذى حدث أنه بعد نجاح ثورة القذافى فى ليبيا فى سبتمبر ١٩٦٩ قام العقيد معمر القذافى بزيارة سرية ليلا الى القاهرة واستقبلة فى المطار عدد محدود جدا وكانت هناك تعليمات بعدم حضور أى فرد إلا بتعليمات من عبد الناصر شخصيا، لكن حسن صبرى الخولى كانت له طرق خاصة فى الحصول على المعلومات الغاية فى السرية، ففوجىء عبد الناصر به فى مطار ألماظة الحربى يستقبل القذافى فطلب منه الرئيس أن يغادر المطار فورا ويذهب الى منزله.

وعلم الجميع أن حسن صبرى الخولى مغضوب عليه، وبإعتباره صديقى أردت أن أسرى عنه فدعوته لألقاء محاضرة فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عن الصراع العربى الإسرائيلى لخبرته العميقة فى هذا الموضوع، وقد أعتبر هذا جميلا منى نحوه لم ينسه، وبعد أحداث مايو ١٩٧١ وبعد خروجى من السجن حضر حسن صبرى إلى منزلى لزيارتى رغم الرقابة الشديدة التى كانت مضروبة علينا فى ذلك الوقت وكان قد ترك رئاسة الجمهورية وتم تعيينه سفيرا فى الخارجية.

كنت نقيبا
للمهندسين

كنت نقيبا للمهندسين

الاهتمام بالعمل النقابى

العمل النقابى المهنى يشكل بعدا هاما فى مسيرة حياتى.. أعطيت له جهدا صادقا وساهمت فى دعمه عضوا ونقيبا للمهندسين، كما كان لى دور فى دعم وتنمية الوعى بالهندسة الإدارية انطلاقا من القناعة بأهمية المزاوجة بين الهندسة والإدارة لهذا كان اختيارى رئيسا لجمعية الهندسة الإدارية.

ترجع اهتماماتى بالعمل النقابى إلى بداية سنوات الأربعينات وكنت يومها حديث التخرج برتبة ملازم وموجود فى القاهرة وكان التفكير جديا فى تأسيس نقابة المهندسين فللتقى عدد من الزملاء لتحقيق هذه الفكرة ومن أبرزهم المهندس ابراهيم عثمان وهو صاحب شخصية ممتازة وكان معيداً على فى كلية الهندسة، واشتهر بالذكاء والتفوق ولم يحصل على الدكتوراه التى كان يتطلع اليها لوفاته مبكرا.

أذكر أنه مع مجموعة من الزملاء وجهوا دعوة للاجتماع بهذا الخصوص، وكنت وقتها أعمل فى مرسى مطروح فحضرت للمشاركة فى تكوين النقابة التى حققت خطوات عملية تمثلت فى تجميع الأسماء

وتسديد رسوم الاشتراك، تلك كانت بداية الفكرة وهى رغبة عدد من الزملاء المهندسين ثم تطورت الفكرة وتوسعت من حيث العدد ومن حيث نوعية التخصصات الهندسية لكنه يظل هناك تاريخ هام اعتقد أنه كان يشكل دافعا قويا للانضمام للعمل النقابى.

هذا التاريخ يرجع إلى ما أسميه بأزمة مارس ١٩٥٤ وليس هنا مجال مناقشة ماذا حدث.. ولا البحث عن الأسباب إنما أتطرق اليه من زاوية دورى فى العمل النقابى، إذ إن هذا الحادث أدى الى تحرك عناصر مؤيدة أو معارضة، فكان لابد من التحرك وسط الجماهير والمهندسين لشرح الحقائق وتوضيح الصورة ليكونوا على بينه لما يجرى بين الضباط.

بالفعل تم عمل خطة لتحرك الضباط الأحرار وسط الجماهير حيث تواجدهم فى المنظمات المهنية والنقابية والمحافظات والجمعيات فسافر عدد من الضباط الى بلادهم للقاء مع الجماهير.

أما بالنسبة لى فقد فضلت أن يكون مكان نشاطى فى نقابة المهندسين ووسط تجمع المهندسين، هذا التحرك حقق لى المزيد من الاقتراب للتعرف على أعداد كبيرة من المهندسين وفى تخصصات مختلفة.

مردود ذلك التحرك وما حققه لى من توثيق الصلة مع أعداد من المهندسين وجدت أنه من الممكن ان أرشح نفسيى فى شعبة الهندسة المدنية، وأذكر أنه كان من بين زملائى الذين كانوا ضباطا مهندسين المهندس صلاح فهمى والمهندس محمود حنفى وغيرهما من المهندسين.

وكان من مجموعة العناصر ذات النشاط الكبير المهندس أسعد فهمى وهو من دفعتى وصاحب كفاءة نشطة فى وزارة الرى.

كذلك أشيد بكل التقدير والاعتزاز الى المهندسة أمينة الحفنى التى تعد من أوائل المهندسات وأول دفعة تخرجت مهندسة كيمياء.

كذلك أذكر بكل التقدير والاعتزاز المهندسة سهام عبد الواحد، وقد وفقنى الله فى تكوين لجنة الشئون العامة ضمت فى عضويتها تلك الكفاءات وحققت اللجنة أعمالا كثيرة أسعدت المهندسين.

وكان تحقيق مشروع إنشاء نادى بالنقابة الذى بدأناه بداية متواضعة وفق الإمكانات المتوافرة وقتذاك وتطور الى أن أصبح على النحو الهائل والكبير الذى هو عليه الآن.. لقد بدأنا من «سطوح» «مبنى النقابة».. أخذناه وحولناه إلى ناد، وكان الزملاء يحضرون فيجدون مكانا مناسبا يتم فيه تقديم خدمات بسعر مناسب، وشمل برنامجنا تنظيم حفلات لأعضاء النقابة وعائلاتهم وأذكر أنه كان يوجد فى مبنى النقابة دار سينما هى عبارة عن مقاعد كنا نستغلها كمسرح وتحولت بعد ذلك الى سينما ومسرح رمسيس.

حصيلة كل تلك الاتصالات المباشرة أنها حققت لى تعارفا مع أعداد كبيرة من المهندسين دفعتنى الى ترشيح نفسى سنويا للعمل النقابى الى أن أصبحت عضوا فى المجلس الأعلى للنقابة، كما كان تشجيع الزملاء المهندسين لى دافعا لى لأن اتقدم للترشيح لمنصب نقيب المهندسين، وأذكر فى هذا الصدد أننى قمت بزيارات ميدانية إلى الزملاء المهندسين فى مقار أعمالهم.. فى وزارة الرى والأشغال.. فى السكة الحديد.. وغيرها من مواقع حيث حققت هذه الزيارات نتائج طيبة فى مقدمتها توثيق العلاقات مع الإخوة المهندسين، والحمد لله أننى طوال فترة تحمل مسئولية نقيب المهندسين (من ١٩٦٦ إلى ٩٦٧) اجتهدت لكى

أحقق أعمالا لصالح أعضاء النقابة وعائلاتهم. كما عرضت قضاياهم على كافة المستويات السياسية التى دخلت فى عضويتها بحكم موقعى النقابى.

أعمال حققتها كنقيب للمهندسين ..

إننى أشكر الله وأحمده على توفيقه لى بالنجاح فى حل مشكلة أزلية اقترب منها فهمى وأصر على إيجاد حل جذرى وحاسم لها وهى ما كان يسمى «بأزمة خريجى مدارس الفنون والصنايع» إذ كان النظام المطبق وقتذاك أن تلك المدارس تقوم بتخريج مساعد مهندس وكان لايعطى لهم لقب مهندس إلا بعد عشر سنوات من العمل بعدها يحق لهم التقدم لعضوية النقابة فيأخذون لقب «مهندس» وهذا يترتب عليه منح امتيازات مادية مثل بدل تفرغ إلى جانب الدلالة الأدبية والاجتماعية ونظرة المجتمع إلى المهندس وتلك المدارس قد ألغيت ولكن تكمن المشكلة فى وجود الخريجين القدامى. تلك المدارس خرجت مجموعة من الخريجين وكان يوجد فى النقابة دفترين للتسجيل:

– دفتر «أ». لخريجى كليات الهندسة.

– دفتر «ب». لخريجى الفنون والصنايع.

وترتب على هذا التصنيف أنك كنت تجد – مثلا – زميل يشغل منصبا كبيرا (مثل عبد الرحمن باشا على) وكان خريج فنون صنايع ولم يحصل على لقب مهندس بينما تجد أولاده مهندسين بينما هو وصل الى درجة مدير عام مصلحة الأموال المقررة وحصل على لقب «باشا»، لقد تفهمت أبعاد تلك المشكلة وصممت على اقتحامها بوعى وتصميم فدعوت إلى لقاءات عمل تمت مع مجموعات زادتنى معرفة بالتفاصيل

وربطت بينى وبينهم بوشائج من المحبة والصداقة كان من بينهم الأخ الصفطاوى وهو من خريجى الفنون والصنايع وكان صديقا عزيزا وساهم فى العمل السياسى حيث كان أمينا للمكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى قسم الوايلى عام ١٩٦٧ وكان ضمن وفد سافرنا إلى سوريا، وهناك توفاه الله وقد قام الاخوة فى سوريا لما عرفوا به من شهامة وكرم ونبل فى مواجهة المواقف الدقيقة بتقديم كل المساعدات - تغمده الله برحمته.

لقد ساعدنى على حل تلك المشكلة أننى فى عام ١٩٦٤ كنت رئيسا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى كان فى مقدمة أهدافه «تطوير مستوى الخدمة المدنية ورفع الكفاية الإنتاجية وتحقيق العدالة فى معاملة العاملين والتأكد من مدى تحقيق الأجهزة التنفيذية لمسئولياتها فى ميدانى الانتاج والخدمات».

لعلاج تلك المشكلة كلفت المختصين بالجهاز المركزى بدراسة حالة خريجى الفنون والصنايع ثم نجحنا فى إصدار قرار عملى يعالج المشكلة داخل النقابة ولايحتاج إلى اصدار قرار من رئيس الوزراء او قرارات وزارية.

لقد وجدت أن حل المشكلة فى يد نقابة المهندسين خصوصا وأن عدداً من الخريجين كانوا قد أمضوا عشرين سنة بعد تخرجهم لذلك عرضت الموضوع على مجلس النقابة بكل تفاصيله، وكان اتخاذ القرار الشجاع وهو الغاء موضوع مساعد مهندس بترقية مساعدين المهندسين ليصبحوا مهندسين، وعلى الفور تم إخطار وزارتهم وجهات عملهم، وكان لذلك رد فعل إيجابى كبير وما ترتب على ذلك من امتيازات مادية ومعنوية.

الشيء الآخر الذى أذكره أن الله وفقنى فى علاج جذرى أيضا لخريجى المعاهد العليا الصناعية وكان الذى خلق هذه المشكلة هو الخلاف الذى نشب بين وزارة التعليم العالى وقتذاك والوزارات، وفى كل الأحوال لم يكن ينبغى أن يضار الخريج لأن المفروض أن المجتمع يعمل لصالح المواطن وسعادته وتأمين مستقبله ومستقبل أولاده لكن الذى كان يحدث وقتذاك أن الوزارات تعطى الخريجين بكالوريوس بل ويحصل الممتازين منهم على درجة الماجيستير، والمشكلة جاءت فى أن نقابة المهندسين كانت تشترط للعضوية بها ضرورة الحصول على بكالوريوس او ما يعادلها، وكانت المعاهد العليا تتقدم بالشكاوى من عدم خريجيها الى عضوية نقابة المهندسين ولقد استخدمت سلطتى فى حل تلك المشكلة وقلت - ليصبحوا أعضاء فى النقابة وليس هناك أى مبرر لرفض ذلك وذلك لحصولهم على بكالوريوس فى الهندسة.

هذا الحل أتاح المجال لعلاج مشاكل مماثلة، فبالنسبة لخريجى المعاهد العليا الزراعية.. ثم دخولهم لعضوية نقابة المهن الزراعية.. وخريجى المعاهد العليا التجارية ثم دخولهم لعضوية نقابة المهن التجارية.

وأذكر كذلك أنه فى فترة العمل النقابى كانت توجد مدارس تسمى مدارس الثانوية الصناعية التى خرجت أعدادا كبيرة، والقانون الخاص بإنشاء تلك المدارس ينص على أن مهمتها تخريج عامل ماهر فى حرف وتخصصات مثل.. زجاج.. حديد.. رصاص.. الخ، طبيعة هذه المدارس تختلف عن الفنون والصنايع التى كانت تمنح الخريج مساعد مهندس.

بالطبع كان لايمكن قبول خريجى مدارس الثانوية الصناعية اعضاء بنقابة المهندسين الا ان خريجى تلك المدارس وجدوا حلا لمشكلتهم

حيث سارعوا فى إنشاء نقابة المهن التطبيقية. وسبب عدم قبولهم أنه يثير إشكاليات عديدة للعمل النقابى وضوابط العضوية.

هذا يذكرنى بأن قبول انضمام المعاهد العليا الصناعية لعضوية النقابة أثار عدة مشاكل منها أن نقابة المهندسين فى سوريا وفى مدينة حلب قدمت احتجاجا على ذلك وقالت أن الانضمام لهؤلاء الخريجين هبط من مستوى المهندسين تحت زعم أن تلك المعاهد كانت تولى اهتماما بالدراسة العملية، وان الإشكالية حدثت من ان الدولة تمنح الخريجين بكالوريوس فى الهندسة وبالتالى فيكون من حقهم الانضمام للنقابة.

وفى فترة العمل النقابى لا أنسى أن أشير الى النتائج التى تحققت فى مجالات عديدة منها:

* لجنة المعاشات خاصة وأنه فى تلك الفترة لم تكن هناك موارد كبيرة من حصيلة الاشتراكات والدمغات وكان يصرف المعاش للمهندس المتوفى فورا دون شرط تقديم شهادات أو طلبات. كما كان ينشر له نعى فى الأهرام.

* تم تأسيس جمعية تعاونية بدأت من تخصيص البدروم لمزاولة نشاطها ثم توسعت بعد ذلك من حيث المكان واتساع الخدمات.

* تنظيم مؤمرات تحت شعار «المسكن النموذجى» من حيث تحديد شروطه وتصميمه، وقد تم الخروج منه بفكرة المسكن المنخفض التكاليف ونجحنا فى عمل متحف نموذجى فى المكان الذى يوجد فيه الآن جراج مسجد عمر مكرم بميدان التحرير، وهذا المتحف عبارة عن

نموذج مبنى يستطيع الناس مشاهدته عمليا توضيحا لفكرة المساكن المتوسطة هو العمل على توفير مسكن ملائم اقتصاديا للشباب خريجى الجامعة يتكون من حجرة أو حجزتين وصالة بالمقاسات المناسبة.

* المشاركة الوطنية في التعبئة القومية اعداد الدولة للحرب. ففى عام ١٩٦٩ تم تنظيم ندوة موضوعها «اقتصاديات الحرب» خلصت اعمالها إلى الخروج بتوصيات هامة تخص كافة القطاعات وقد حرصنا على توثيق أعمال تلك الندوة والعمل على توزيعها.

لقد استمر شغلى لمنصب نقيب المهندسين عام ٦٦ و١٩٦٧ حتى نهايته (سنتين لتوقف الانتخابات بمناسبة الحرب).

النشاط المهنى ما بعد نقابة المهندسين ..

لم يتوقف نشاطى فى نقابة المهندسين لقناعتى بأن الانسان يواصل العطاء بإخلاص والتزام للفكرة التى يؤمن بها بصرف النظر عن الموقع أو المنصب الذى يشغله سواء كان نقيبا أو عضوا عاديا.. المهم العطاء الصادق وفى الموقع الذى يكون له مردوده الإيجابى.

كما قمت بالإشراف على النشاط الفكرى الثقافى فى نادى أكاديمية العلوم الادارية ومن خلاله تم تنظيم الموسم الثقافى الذى شمل تنظيم محاضرات للقيادات المتخصصة.

كما إنه لشرف لى أن أكون موضع ثقة الزملاء بانتخابى وتجديد الثقة باعادة انتخابى رئيسا لجمعية الهندسة الادارية، وهى جمعية عريقة لها دورها ورسالتها، ويرجع تأسيسها الى عام ١٩٧٠ كمنظمة لا تهدف الى الربح تحت مظلة جمعية المهندسين المصرية، وتأسيسها جاء ثمرة لجهود

ودراسات واسعة النطاق بذلتها تطوعا مجموعة من المهندسين والرواد فى هذا المجال.

وبهذه المناسبة أود الإشارة الى أنه فى مايو ١٩٥٩ تم عقد إجتماع فى مكتبى برئاسة الجمهورية ضم الدكتور / عبد المنعم القيسونى (وكان قد ترك وزارة المالية) والدكتور / عزت سلامة (وكان قد ترك وزراء الكهرباء) والمهندس / عبد الوهاب البشرى (وكان قد ترك وزارة الإنتاج الحربى) والمهندس / حسن ناجى رئيس شركة مصر للحرير الصناعى والمهندس / محمد كمال حامد، والمهندس / صلاح فهمى والمهندس/ كمال الأنصارى والدكتورة / أمينة الحفنى وجميعهم من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وتوصلوا لاقتراح تكوين جمعية الهندسة الإدارية والجمعية المصرية للتحكيم.

إن فكرة الجمعية الأساسية نبعت من أن الكثيرين من المهندسين يضطلعون بمهام ومسئوليات إدارية على مختلف المستويات وفى مختلف المؤسسات والشركات والمنشآت والمشروعات لذلك فهم فى حاجة ماسة ومستمرة الى تنمية قدراتهم الإدارية، فكانت جمعية الهندسة الإدارية هى الوسيلة المثلى لتحقيق هذا الهدف اذ يستطيع المهندسون أن يتبادلوا عن طريقها خبراتهم المهنية فى هذا المجال الهام ويظهر من خلالها عملية الحصول على المعلومات اللازمة لهم ويطلعون بصفة مستمرة على أحدث النظريات فى عالم الهندسة الإدارية وأكثرها كفاءة، وأساليب تطبيقها فى العالم المتقدم ويناقشون مشاكل ذلك التطبيق مع الخبراء المحليين والعالميين والتطورات المتصلة بذلك أولا بأول مع التدريب العملى على أوسع نطاق ممكن.

ويمكن القول إن جمعية الهندسة الإدارية أدت دورها خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية بنجاح كبير من خلال إصدار المطبوعات وتنظيم الندوات وتنفيذ برامج التدريب وعقد المؤتمرات المحلية والدولية.

إضافة إلى ذلك فإن رؤية الجمعية المحدد إزاء العالم الذى يتغير بصورة كبيرة هو ان أخذت جمعية الهندسة الادارية على عاتقها أن تقوم بزيادة الوعى بعلوم إدارة العمليات وإدارة المشروعات وبالتطورات التى تستحدث فى هذه المجالات حتى تجنى المؤسسات المصرية النفع الذى حصلت عليه المؤسسات المثيلة فى الخارج وعن هذا الطريق يزداد التركيز على «التغير الإدارى وإدارة التغيرات».

إن تحقيق ذلك حتم على الجمعية مهمة تنمية وزيادة قدرات المهندسين المديرين ليصبحوا قادرين ليس على قيادة دفة المسئولية فحسب بل أيضا قادرين على الوصول بمؤسساتهم الى المستويات العالمية.

ركزت خطة العمل وتحديد وسائل تحقيق الأهداف العامة للجمعية على أن تصبح الجمعية عنصرا فعالا فى خلق وزيادة الوعى بالحاجة المتزايدة للمتخصصين فى مجالات إدارة العمليات وإدارة المشروعات.

أما عن خطة العمل فقد أوضحتها «الوثيقة الأساسية للجمعية» وفى مقدمتها تنظيم مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية ودورات تدريب على مستوى عال من التخصص والجودة.

كما أن الجمعية استوعبت المستجدات الأخيرة التى حدثت على الصعيدين المحلى والدولى فى المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

ذلك حتم على الجمعية القيام بإعادة تقييم دورها وصياغة رسالتها وأهدافها وميثاق عملها لكى تستطيع مواصلة أدائها لدورها فى محيط المهندسين بشكل يتواءم مع المعطيات الجديدة المطروحة.

على المستوى المحلي الوطنى - كما أوضحت الوثيقة الأساسية «أن بلادنا تميزت فى الحقبة الأخيرة بتنظيم جديد للاقتصاد فتحت بموجبه الأبواب للتعاملات المختلفة الداخلية والخارجية ولأنشطة القطاع الخاص فضلا عما حدث من تطورات سياسة خطيرة فى المنطقة التى نعيش فيها.

بذلك وجدت الشركات والمؤسسات فى مصر نفسها أمام وضع جيد أهم ما يميزه أنه يقوم على المنافسة وبالتالى يتطلب قدرات عاليا من حرية التصرف وديناميكية الحركة فضلا عن أهمية عنصر الجودة الكلية كأساس لتلك المنافسة.

كما أوضحت الوثيقة الأساسية بتأكيد دور الابتكار والتطوير لمواجهة تلك الظروف التى تتسم بسرعة التغيير وشدة المنافسة، وقد أدى هذا التطور الى تحول نظرة الإدارة الحديثة للشركات والمؤسسات إلى مفاهيم مستحدثة مثل المنافسة العالمية والجودة الكلية.

فى ضوء كل ذلك أصبح لزاما على جمعية الهندسة الإدارية أن تؤدى دورا متعاظما فى إنارة الطريق لقطاع الأعمال المصرى حتى تزداد ديناميكيته لكى يستطيع أن يتواكب مع ما يحدث فى العالم.

كنت وزيرا للسد العالي

كنت وزيرا للسد العالى

جاء تأميم القناة كما عرف الناس ردا على سحب قرض تمويل بناء السد العالى فكانت «ضربة من معلم» لترجع الأرض الحبيبة لأيدى أصحابها ولتجنى مصر إيرادات الملاحة فى قناة السويس لتبنى حلمها الكبير..

من هنا كان ترابط واختلاط المعارك معا وتداعياتها من لحظة التفكير فى بناء السد العالى.. إلى سحب القروض.. الى صدور قرار التأميم.. إلى شن العدوان الثلاثى ضد مصر ذلك كله يفسره موقف العداء لمصر.. ويكشف التآمر ضد الثورة قيادة وشعبا وتوجهات.. واتخاذ كافة أساليب العداء والتى تجاوزت كل الحدود اللا أخلاقية.. فكانت الحرب الاقتصادية.. إلى الحرب النفسية.. إلى محاولة اعتداء على شخص عبد الناصر.. إلى العدوان على شعب مصر فى بورسعيد.

إن السد العالى وفق هذا الطرح لم يكن مجرد رمل وحجارة وحديد وأسمنت، إنما يصبح السد العالى رمزا حيا لقوة إرادة التصميم وتذكارا لقدرة الجماهير فى فرض إرادتها.

دعنى فى هذا الصدد أستشهد بعبارة واحدة قالها الرئيس جمال عبد

الناصر يوم ٢٤ مايو ١٩٦٤ وهو يشارك الشعب فرحته بمناسبة إتمام المرحلة الأولى لبناء السد العالى وبتمويل مجرد من الهيمنة والسيطرة: «ليس هناك بقعة من الأرض تصور المعركة للإنسان العربى المعاصر فى أبعادها الشاملة كهذا الموقع الذى نقف أمامه على سد أسوان العالى. هنا تختلط المعارك السياسية والاجتماعية والقومية والعسكرية للشعب المصرى، وتمتزج كأنها تحمل الأحجار الضخمة التى تسد مجرى النيل القديم تختزن مياهه فى أكبر بحيرة صنعها الإنسان لتكون مصدراً دائما للرخاء».

بكل تأكيد هناك الكثير الذى يمكن أن يقال عن السد العالى بعد مضى كل تلك السنوات انطلاقا من أن الحقيقة لاتغيب ولها قوتها ولها شهودها الأمناء..

قبل أن أتناول علاقتى بالسد العالى وتوضيح تفاصيلها وسرد ما رأيته من وقائع وأحداث كنت شريكا فى صنعها أو مساهما فى الإعداد لقراراتها من خلال مواقع عملى.

أود التأكيد على جانب هام من جوانب شخصية جمال عبد الناصر كقيادة ملتزمة بقضايا الجماهير واضعة يدها على نبضها وتلك قدرة على اتخاذ القرار الصحيح وفى التوقيت السليم.. أستشهد هنا بالسد العالى كما عشت أحداثه وتابعت كافة مراحل تنفيذه.

إن عبد الناصر كقيادة تتمتع بالرؤية الاستراتيجية فلم يكن يتخذ القرار المتسرع، ولم تكن مواقفه نابعة عن رد فعل.. إنما كانت الأفعال لديه نتيجة حسابات دقيقة يدخل فيها قوة الأطراف وتوقعات الاحتمالات ووضع الخطط والخطط البديلة.. والقدرة على التمويه كتكتيك لحماية المبادىء النبيلة والأهداف الاستراتيجية والمصالح العليا.

استشهد على ذلك مادام الحديث عن السد العالى فالجميع يذكرون أن قرار انسحاب البنك الدولى من تقديم فرص التمويل وما تبعه من الموقف الأمريكى بالفارق الزمنى كان قليلا، وبالطبع فإن الإقدام على قرار مصيرى مثل التأميم لم يكن رد فعل لسحب قرض تمويل السد العالى من البنك الدولى وأمريكا.

إنما كان سحب القرض مجرد التحرك منه لأنه بمثابة «ذريعة» استخدمها عبد الناصر لينفذ ما اتفقت عليه الإرادة الثورية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو.

إن تفكير عبد الناصر فى تأميم القناة بدأ منذ عام (١٩٥٢) وبالفعل انشأ مكتبا فنيا متخصصا يتبع رئاسة الجمهورية ويضم مجموعة من الخبراء.

وكانت الدراسات والأبحاث عن القناة وظروفها وتأثيراتها وعن كيفية استرداد مصر لثروتها وحساب التوقعات.

إن قرار إنشاء السد العالى كان متفقا عليه كخطوة لابد أن تخطوها ثورة ٢٣ يوليو لتحقق هدف «إقامة عدالة اجتماعية»، هنا أتذكر أنه فى عام ١٩٥٩ صدر قرار بإنشاء اللجنة العليا للسد العالى برياسة المشير عبد الحكيم عامر وكانت توجد دراسات للسد العالى بدأها المهندس محمود يونس والمهندس سمير حلمى.

والذى حدث أنه جاء رجل يونانى اسمه دانينوس عام ١٩٥٥ وتقدم بمشروع اقتنع به مجلس قيادة الثورة وبدأ محمود يونس وسمير حلمى يعملان إعلاميا للمشروع لكى يقتنع الناس به ويصبح مشروعا قوميا.

كانت خطوة البداية تنظيم سلسلة محاضرات عن السد العالى بدأت

بمحاضرات وندوات فى نادى ضباط الجيش بالزمالك تحدث فيها عدد من المهندسن المتخصصين وشرحوا المشروع كذلك عقدت محاضرات فى نقابة المهندسين.. وفى جمعية المهندسين بهدف التمهيد لموضوع السد العالى.

هذا يقودنا الى العودة الى جذور هذا المشروع لأن الذى حدث أن الثورة عندما نجحت فى تثبيت جذورها وفى التفاف الشعب حولها منذ اليوم الأول رأى قادة الثورة أن تنجز مشروعات حيوية للشعب وكان هناك على الورق مشروع كهربة خزان أسوان وهو مشروع كانت تزايد عليه الأحزاب فى برامجها وتغرق الشعب فى الآمال كى تتولى السلطة ثم سرعان ما يطاح بها وبالمشروع لتأتى حكومة حزبية أخرى تتبع نفس «السيناريو» فلما جاءت الثورة فقامت بتنفيذ فورى لمشروع كهربة خزان أسوان، ثم أقدمت على مشروع السد العالى بتخزين مياه النيل واستخدامه عند الاحتياج وتوليد الكهرباء.

وموضوع التخزين المستمر بالنسبة لهذا العمل كان مثار دراسة طويلة فى وزارة الاشغال وهى وزارة هامة وممتازة بها نظام علمى دقيق خاصة إدارة البحوث ولها اهتماماتها بالنيل ومقاييسه ورصده يوميا وعملية التخزين المستمر ليست اختراعا بل هى موجودة، لكن يظل التساؤل من الذى يفكر فى عمل سد. إن مهندسى وزارة الأشغال ليست لهم السلطة لكى يقترحوا مثل هذا المشروع الكبير المكلف.

وعندما جاءت الثورة وخططت لبرامج ومشروعات كبيرة لصالح الشعب، وجدت هذا المشروع ويومها تحمساً له حماسا شديدا.

ومن ثم بدأ عمل مجموعة مكونة من المهندس محمود يونس والمهندس سمير حلمى لكى يصبح مشروعا قوميا، يومها أخذوا الضوء الاخضر من مجلس قيادة الثورة وبدأوا استدعاء الخبراء.. فحضر أولا خبير إنجليزى ثم خبير من أمريكا، وتمت عمليات ودراسات قام بها محمود يونس وسمير حلمى الى أن كلف محمود يونس برئاسة هيئة قناة السويس وكلف سمير حلمى بإدارة شركة كيما لأن خزان أسوان ينتج كهرباء لإنارة أسوان وكذلك لمشروع السماد الذى سمى «شركة كيما».

ما أود توضيحه أنه كان هناك اهتمام كبير وأنه تم عمل دراسات مستفيضة، وعندما شكلت لجنة عليا للسد العالى كنت سكرتيرا عاما لهذه اللجنة وكانت أول خطوة عمل لى هى تجميع كافة الدراسات والأبحاث للاستفادة منها كما صاحبت المشير عبد الحكيم عامر فى زيارته الى الاتحاد السوفيتى لتوقيع عقد تمويل السد العالى.. وحضر خبراء روس منهم خبير اسمه (ماليشيف) وهو الذى بنى سدا كبيرا على نهر الفولجا يشبه السد العالى.

خلاصة كل ذلك تؤكد على أننا لم نبدأ المشروع من فراغ انما كان هناك خبراء وإنه شكلت لجان عمل متخصصة من الوزراء المعنيين.. فكانت هناك لجنة عليا يرأسها المشير عبد الحكيم عامر وتتفرع منها لجان أخرى فرعية مثل لجنة الرى.. لجنة الكهرباء.. لجنة المواصلات.. الخ.

فى عام ١٩٥٨ تم طرح مناقصة بناء السد العالى ولقد تقدم لها عطاءان، الأول اتحاد مقاولين (شركة أحمد عبود وأخرين)، والثانى عثمان أحمد عثمان وشركاه للمقاولات والصناعة، ولقد طلبت المجموعة الأولى تأجيل تقديم العطاءات وفتح المظاريف لمدة شهر.

وكنت أعمل مديرا لمكتب الرئيس لشئون التخطيط والإقتصاد، وفى نفس الوقت كنت سكرترا للجنة العليا للسد العالى فزارنى بالمكتب الدكتور مهندس / أحمد محرم وكان معيداً على فى كلية الهندسة ومعه المهندس عثمان أحمد عثمان، الذى أوضح لى أنه حضر من السعودية ونقل أعماله إلى القاهرة وأنه يرغب فى الحصول على مشروع كبير وهو يطمع فى فوزه فى مناقصة السد العالى وإذا لم يصادفه الحظ فسيتقدم لمشروع طريق المطرية ببورسعيد وفتح مظاريفه بعد مشروع السد العالى بمدة قصيرة.. ولذلك فهو يرغب فى عدم تأجيل فتح مظاريف السد العالى لمدة شهر حتى لاتضيع منه فرصة الحصول على مشروع كبير مثل السد العالى علما بأنه جاهز للمشروعين.

ولقد حاولت المجموعة الأولى الضغط عليه لعدم التقدم فى مشروع السد العالى وذلك بالتأثير على البنوك حتى لاتعطيه خطاب الضمان اللازم.

وفعلا لم توافق هيئة السد العالى على تأجيل ميعاد العطاء وكان زكريا محيى الدين رئيسها وتم فتح المظارف فى ميعادها وكانت النتيجة أن كان عطاء عثمان أقل العطاءات بمبلغ ٩ مليون جنيه.

ولقد قال لى الرئيس عبد الناصر: «إنه من غير المعقول أن يبنى السد العالى بعد كل هذه المعارك مقاول من القطاع الخاص»، وطلب منى أن أتصل بالمهندس عثمان أحمد عثمان للحصول على موافقته لقيام الدولة بشراء ٢٥ ٪ من أسهم شركته وطبقا للقانون فإن الدولة إذا كانت تمتلك أسهم بنسبة ٥ ٪ من أى شركة فيصبح لها الحق فى تعيين مجلس إدارتها والتصديق على قرارتها، ولقد وافق المهندس/عثمان أحمد عثمان على ذلك فورا ثم طلب الرئيس أيضا أن تشترك معه إحدى الشركات التى تمتلكها الحكومة أو تشارك فيها.

وكان بنك مصر قد قابل ظروفا مالية صعبة اضطرت الحكومة أن تتدخل وتشترى جمع أسهمه وبذلك أصبحت الشركات التى كانت يساهم بها البنك شركات ملك الحكومة ومنها كانت شركة الأسمنت المسلح فطلب الرئيس أن تشترك مع شركة عثمان بنسبة ٥٠ ٪ فى إتحاد مقاولين لتنفيذ السد العالى، فوافق عثمان على ذلك واجتمع الدكتور طلعت رئيس شركة الأسمنت المسلح وكان أستاذى فى كلية الهندسة مع المهندس عثمان وتكون اتحاد أطلقت عليه إسم «المقاولون العرب».

وفى عام ١٩٥٩ عقد الرئيس عبد الناصر اجتماعا فى إستراحة الرئاسة عند خزان أسوان وكان وزير السد العالى فى ذلك الوقت هو الدكتور/ حسن زكى، وكان معنا عدد من قيادات وزارة الرى والمهندس عثمان الذى كان يجهز الموقع لبدء الأعمال، فأمر الرئيس بصرف مكافأة شهر لجميع العاملين فى السد العالى فى ذلك الوقت فأسرع المهندس عثمان إلى العمال خارج الاستراحة وأخبرهم بقرار الرئيس وعلا هتافهم بحياة الرئيس وكان تعليق عبد الناصر أن عثمان خطف حب العمال من وزير السد العالى.

وأثناء مرور الرئيس فى البحيرة التى أمام خزان أسوان باللنش وكان مع الرئيس عبد اللطيف البغدادى وأخرين كنت من بينهم، يومها قال الرئيس «إننا لايمكن أن نبنى السد العالى من القاهرة وأنا بأفكر إنك تيجى تقعد فى أسوان وتبقى وزيرا للسد العالى»..

تلك وقائع فترة عملى سكرتيرا للجنة العليا للسد العالى ولم يكن من الممكن بناء السد العالى دون جهاز فنى فكان تعيين وزير للسد العالى هو المهندس موسى عرفه وكان المحرك الفنى للمشروع المهندس حسن

زكي الذى عين بعد ذلك وزيراً للسد العالى ثم تم اختيار المهندس/ صدقى سليمان وزيرا للسد العالى على أن يكون مقره فى أسوان.

هذا يوضح أن التأميم والتصميم على تنفيذه كان من الأمور المحسومة منذ بداية الثورة، لقد كان التصميم على بناء السد العالى وكان حسن اختيار التوقيت بظروفه المحلية العربية والدولية، وما يتطلبه ذلك من إعداد رأى عام حوله.

هنا يكمن نجاح عبد الناصر فى تحويل المشكلة إلى قضية كل مواطن وحديث كل بيت، وأن الشعب لابد أن يفرض إرادته وأن يحقق أمله فى بناء مشروعه الإنمائى الحضارى الكبير حتى لو أدى الأمر الى أن يحمل «المقطف والفأس» كناية على عدم الاعتراف بالمستحيل والتصميم على قهر التحديات.

وكما ذكرت لقد كان لى شرف تولى مواقع قيادية عديدة فى مراحل تنفيذ مشروع السد العالى، لقد عاصرته منذ البداية، توليت سكرتارية اللجنة العليا، وفى عام ١٩٧٠ اصبحت وزيرا للسد العالى والكهرباء بقرار رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٨ ، وهنا أورد واقعة لا أريد أن تمر مرور الكرام وتفاصيلها ترجع الى نهاية عام ١٩٧٠ بعد تولية الرئيس أنور السادات منصب رئيس الجمهورية وبدأ فى إعادة بناء الدولة بتشكيل جديد لمجلس الوزراء برئاسة الدكتور محمود فوزى، والذى حدث أن جاءنى الصديق شعراوى جمعة وكان يومها أمينا للتنظيم السياسى ووزيرا للداخلية فأخبرنى بأن الرئيس السادات يرغب فى تعيينى وزيرا للسد العالى.

لقد كان رأيى ان يستمر المهندس صدقى سليمان وزيرا للسد العالى

لأنه هو الأجدر والذى ينبغى أن يتصدر الاحتفال لانه الرجل الذى عايش المشروع وتفرغ له سنوات طويلة تابع فيها دقائقه وأشرف على تنفيذ عملياته، كما كان له شجاعة مواجهة التحديات حتى أصبح الحلم حقيقة.

لذلك كان رأيى أن الأفضل بل الأصح والأعدل أن يستمر المهندس صدقى سليمان فى موقعه، ذلك ما قلته للسيد/شعراوى جمعة رحمه الله وثقتى كاملة فى انه نقل هذا الرأى كاملا الى الرئيس السادات، ثم فوجئت بصدور القرار الجمهورى فى يوم ١٩٧٠/١١/١٨ بتعينى وزيرا للكهرباء والسد العالى.

كان الإعداد للاحتفال، وفى «زحمة» الاعداد نسيت إعداد قائمة الذين ينبغى تكريمهم ولذلك لم أحصل شخصيا على هذا التكريم نتيجة النسيان فى زحمة الأحداث الى أن حدث ما حدث بعدها بشهور أربع ليكون ما يمكن ان نسميه «بالأضحوكة» فبعد موقف عطاء وطنى مخلص الى تسرع بتوجيه الاتهام لنا بالخيانة العظمى!! والسبب المضحك المبكى هو تقديم عدد من الوزراء الذين كنت واحدا منهم لاستقالاتهم نتيجة الاختلاف فى المواقف ولم يكن الامر كما روج الإعلام وقتها - بأنه انقلاب دستورى وأنه يبغى الاستيلاء على السلطة والسيطرة على مقاليد الحكم.. وذلك لم يكن صحيحا لبديهية هى أن الذين قدموا استقالاتهم كانوا أصلا قيادات عليا وفى السلطة العليا ولم يكونوا خارجها ينتظرون فى تحفز لحظة الوثوب على كراسى الحكم، بل كان يمكن لهم - لو أرادوا - أن يستمروا فى مناصبهم لو «باركوا» الخط الذى كان يسير عليه الرئيس السادات، لكن اختلاف المواقف دفعهم الى اتخاذ موقف تقديم الاستقالة والدليل أن عدداً من الوزراء فضل الصمت فلم يعترض ولم يقدم استقالته وظل كما رغب وزيرا فى موقعه.

مشروع السد العالى .. قصته .. نتائجه .. آثاره ..

إن قصة السد العالى ومراحله والجهد المضنى الكبير الذى بذل فيه يحتاج لتسجيله دراسات ودراسات، كما أن تحليلى أبعاده وتأثيراته وطنيا وقوميا ودوليا هى مهمة المؤرخين والمحللين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين ولقد قام المهندس طاهر أبو وفا وكيل وزارة الأشغال العمومية بجهد مشكور فى تسجيل وقائع السد العالى من الناحية الفنية إنما دورى هنا أن أسجل معايشتى للمشروع وما شاهدته عن قرب مبرزا كيفية وأسلوب اتخاذ القرار قهرا للتحديات ووصولا الى تحقيق الآمال.

إن مشروع السد العالى لم يكن مشروعا إرتجاليا جاء نتيجة أضغاث أحلام أو جريا وراء شطحات خيال أو رغبة فى احداث «فرقعة» إعلامية إنما كان مشروع السد العالى مشروعا حضاريا تمت دراسته باستفاضة من بيوت خبرة ومؤسسات ومكاتب عالمية متخصصة.

ولا أذيع سرا بالقول إن خبراء السدود الغربيين كانوا هم أول من قاموا بدراسة المشروع وكتبوا تقاريرهم بأهمية المشروع وجدواه الاقتصادية وسردوا نتائجه الكبيرة بالنسبة لمستقبل مصر زراعيا وصناعيا كمشروع إنمائى حضارى وقد اشترك فى هذه الدراسة البروفيسور كارل ترزاكى والأستاذ ستيل والدكتور ستراوب من أمريكا وأندريا كوين من فرنسا وماكس بروس من ألمانيا، وقد سجل الجميع صلاحية المشروع علميا وفنيا وجدواه الاقتصادية.

لقد كان الرئيس جمال عبد الناصر حريصاً على أن يطلب من هؤلاء الخبراء أن يسجلوا بكل دقة وأمانة كافة التوقعات المحتملة وكيفية

المعالجة، وما قد تشكله من أخطار فكانت الإجابات.. وكانت الخطط بالمقترحات التى تكفل إزالة كل تخوف ومعالجة كل جزئية.

في ضوء محصلة كل تلك التقييمات كانت انطلاقة تنفيذ المشروع، وكان اليوم التاريخى ١٩٦٤/٧/٩ بإطلاق شرارة البدء فى تنفيذ المشروع، وبقدر ما كان موقف القائد عبد الناصر فى معالجة هذه القضية يتسم بالمنهجية والعلمية سواء قرار التأميم وتنفيذ مشروع السد العالى، كان فى المقابل الارتجال والتخبط من البنك الدولى ومن أمريكا وهو ما أدركته أمريكا بعد فوات الأوان، وقد اعتراف بسوء التصرف الأمريكى عدد من الرؤساء والكتاب الأمريكان منهم الرئيس الامريكى نيكسون وفوستر دالاس فقد نددوا فى مذكراتهم «المنشورة بما أسموه التصرف الأمريكى الغبى» وما جره من تأثيرات سلبية وسحب أمريكا لقرض تمويل السد العالى وسوء معاملتها لقيادة بحجم ووزن وتأثير جمال عبد الناصر وما أوصلت إليه مواقف البيت الابيض المتعنته التى تعاملت مع المنطقة العربية بمنطق القوة وشريعة الغاب، وتوهمت أمريكا أن تلك الأساليب فى التعامل أن «تركع» ثورة حددت منذ يومها الأول انه على قمة اهدافها الست «إقامة عدالة اجتماعية» يسبقها المبدأ الثورى الصلب والمعلن فى أبلغ الكلمات «القضاء على الاستعمار».

أما ما ينشر من كتب وفى المجلات بين وقت وآخر فإنها - للأسف - تراهن على فقدان الجماهير لذاكرتها وهو رهان خاسر فجماهيرنا المصرية العربية على درجة كبيرة من الوعى وتملك قدرة فرز الصحيح من الخطأ.. كما أن الحقيقة دائما ساطعة سطوع الشمس فى رابعة النهار، والدليل المادى الملموس هو خير رد عملى، وهى تجيب بالأرقام التى تفند كل المزاعم.

يكفى أن كل مواطن كبيرا أو صغيرا - مهما كان تقييمه لثورة ٢٣ يوليو ولقائدها عبد الناصر، لايستطيع أن ينكر دور السد العالى فى إنقاذ مصر أكثر من مرة من الموت المحقق سواء كان الموت عطشا أو الموت غرقا، فقد كان السد العالى فى الأولى هو الذى يحمل معه الماء العذب الى الجماهير عندما تفتح خزائنه لتدفق الماء فى مواجهة حالة التحاريق أثر شحوح مياه النيل وانحسار مده، أما فى الثانية حيث تتجمع فى خزانات السد.. مياه الفياضانات المتدفقة لينساب الماء رقراقا معه بعد أن جمح السد غضبه الفيضان وأضعف سيوله فحمى مصر من الموت غرقا.

إن كل مرة تم فيها إنقاذ مصر هى بالحسابات المادية تساوى أضعاف تكلفة بناء السد العالى وذلك هو الرد على ما يثار ضد السد العالى الذى فيما يبدو أنه مجرد تصيد فى المياه، واختلاق المعارك من هواة معارك طواحين الهواء.

إن المشكلة كلها أن مشروع السد العالى لم يكن مشروعا غربيا والا أصبحت الرؤية مغايرة تماما وتظل سهام الأحقاد فى غمدها.

ولأن مشروع السد العالى تعبير عن رفض الهيمنة والإصرار على أن تظل إرادة مصر فى يدها لا يتحكم فى مصيرها مستعمر ولايتدخل فى قرارها مستغل متسلط مهما كان اسمه أو جنسيته.

تلك هى بواعث ومحركات القوى المعادية ضد شعب مصر الذى كان له موعده فى التاريخ يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ما أود أن أسجله عن قناعة هو أن الذين يصوبون سهام الأحقاد والافتراءات ضد السد العالى أو ضد غيره من الإنجازات إنما هم يسدون

بذلك جميلا كبيرا لثورة ٢٣ يوليو قيادة وتوجهات ومبادىء لأنهم بذلك يعيدون فتح الملفات.. فتتم عملية التقييمات.. وتجرى الحسابات.. وتشكل اللجان الفنية وتكون المحصلة النهائية لصالح مسيرة ٢٣ يوليو وإنصاف مشاريعها.

أستشهد على ذلك ما حدث تجاه السد العالى الذى لقى من الاتهامات ما هو منه براء وما لم يلقه مشروع آخر بلغت حد المطالبة المعلنة بهدمه.. وكثر الكلام عن انعدام وجود الطمى!! وكان التباكى على الثروة السمكية لأن السمك الكبير يأكل السمك الصغير!!

كانت النتيجة بعد كل ذلك أن شكلت المجالس القومية المتخصصة لجنة لهذا الموضوع ضمت خيرة الخبراء والعلماء كل فى مجال تخصصه (زراعة .. هندسة.. سدود .. تربه.. اقتصاد.. الخ).

ثم كان تقرير اللجنة الذى صدر والذى يعد بمثابة وثيقة علمية تشيد بالسد العالى ونتائجه، معلنة أن الآثار الجانبية هى آثار خفيفة يسهل معالجتها وأنه لايوجد مبرر للتخوفات تثير القلق.

وبالنسبة للسد العالى فإنه سيظل رمزاً شامخا للخير ومانعا للضرر.. مياه تتدفق لتمنع الموت عطشا وخزائن أمينه تسحب مياه الفيضان فتحمى المدن والقرى من ويلات الغرق.

وذلك بالنسبة للحديث عن الجانب المادى وحساباته، أما على مستوى الحساب المعنوى فيظل السد العالى تعبيراً عن التصميم للإرادة الشعبية عندما تعقد العزم وتواصل مسيرتها.

ما سبق يطرح قضية هامة هى كيفية الحفاظ على الاشياء وقيمتها، وكيف نستثمر الذكريات بثقة.

إن السد العالى ملحمة انتصار ومشروع عملاق ينبغى أن يأخذ حقه بين الأجيال وأن يستمر شاهداً على حكاية شعب وانتصار إرادة.

هنا تكمن أهمية الاقتراح الذى قدمته منذ فترة وهو ضرورة الإسراع فى إنشاء متحف السد العالى على غرار المتبع فى تسجيل المعارك مثل معركة لندن فى انجلترا ومعركة ستالنجراد فى الاتحاد السوفيتى وعندنا معركة اكتوبر بانشاء بانوراما أكتوبر.

ينطلق هذا الاقتراح من قناعة راسخة بأن السد العالى ليس مجرد عمل من الأعمال الهندسية الضخمة التى تمت فى القرن العشرين ولكنه ملحمة نضالية وهو الرمز الدائم فى قلب الوطن العربى والإفريقى شاهداً ودليلا على مدى ما يمكن أن تحققه الشعوب المؤمنة بالحرية والسلام، ويصبح من المناسب أن يقدم السد العالى الى الناس فى لغة الأرقام والوقائع ليظهر إلى جماهير العمال والفلاحين والمثقفين وبالكيفية التى تعمق فى وجدانهم حقيقة العمل الوطنى الذى أنجزوه، وتدعوهم الى الانشغال به والسهر على الاستفادة منه بأكثر الطرق ترشيدا وخدمة لمصلحة تطور الاقتصاد الوطنى فى مجموعة، لقد جاء اقتراحى بإقامة متحف للسد العالى كى يقدم للذين حالت ظروفهم دون مشاهدة المعركة على الطبيعة، وليحكى للأجيال المقبلة عن هذه المعجزة التى أمكن تحقيقها على نهر النيل وعن سنين الكفاح التى لاتنسى.

لقد ارتكزت فكرة المشروع على أساس استخدام النماذج ومشروعات الصوت والضوء والبانوراما والصور والأفلام التاريخية والشرائح والرسوم ومكتبة تضم كافة البحوث والدراسات المتعلقة بالنواحي الفنية والاقتصادية والساسية التي خاضها الشعب في سبيل تنفيذه باعتبار أن السد العالي كان أهم معركة في تاريخ مصر، وأنه بإنشاء هذا المشروع العظيم الذي لم يكن ليتم لولا التصميم الأكبر على تنفيذه بالرغم من المؤامرات الامبريالية التي حيكت لإحباطه وهو ما عبرت عنه برقية وزير السد العالي الى الرئيس جمال عبد الناصر ونوه عنها في خطابه التاريخي يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ وهو يزف إلى الشعب بشرى إتمام العمل في بناء السد العالي.

ثم تبقى الحقيقة ناصعة كما عبر عنها الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه يوم ١٥ يناير ١٩٦٢ موضحا دلالة بناء السد العالي الذي يؤكد على «أن الشعوب الصغيرة تستطيع أن تتطلع الى الأعمال الكبرى، وتملك الحق في أن تحلم بأوسع الآمال، وأن تسعى لتحقيق أحلامها».

لقد كان التفكير في بناء السد العالي جزءاً من العمل الثوري في معركتنا من أجل العدل الاجتماعي.

حول الحقيقة الغائبة
١٥ مايو ١٩٧١ .. وقائع وأحداث

* الوطنية فى قفص الاتهام.
* ثلاثية قوة الإيمان والصلابة وقهر الخوف من سجن «أبو زعبل» إلى السجن الحربى مروراً بسجن القلعة.
* تداعيات ١٥ مايو ١٩٧١ .
* الحياة بعد ديسمبر ١٩٧١ .

حول الحقيقة الغائبة

١٨ مايو ١٩٧١..

وقائع وأحداث

حول الحقيقة الغائبة
١٥ مايو ١٩٧١ .. وقائع وأحداث

١٥ مايو ١٩٧١ يوم له تاريخ.. تبارت فى الكتابة عن أحداثه (أقلام عديدة وشخصيات كثيرة.. رغم «أطنان» الأوراق التى كتبت فإن الكثير من الحقائق لازال غائبا.. ولم تعثر الأجيال على إجابات لتساؤلات عديدة مطروحه.. ماذا جرى؟ لماذا قدم عدد من الوزراء استقالاتهم؟ هل الحقيقة أن ما حدث كان محركه الصراع على السلطة؟ هل ما تم صراع بين رجال عبد الناصر والسادات؟ لماذا تحولت ملفات التحقيق من النائب العام الى صاحب المنصب المستحدث وهو المدعى العام الاشتراكى؟.. وقبل ذلك وبعده كيف دمغ رجال بالخيانة العظمى يوم ١٥ مايو ١٩٧١ بينما كانوا قبل ذلك التاريخ فى قمة الوطنية ولهم مواقعهم القيادية وسجلات حياتهم تشهد بالإنجازات العديدة فى قطاعات البناء والعطاء؟

تساؤلات لازالت حتى يومنا هذا تبحث عن إجابات مقنعة بالحقائق الدامغة والبيانات الموثقة.. حول تفاصيل ووقائع ما جرى تجىء تفاصيل شهادتى للأجيال..

بداية هل يعقل أن تكون عقوبة تقديم استقالتى مع عدد من الزملاء الوزراء هو اتهامنا بارتكاب خيانة عظمى وأن نساق للتحقيق مرة أمام النيابة

ثم أمام المدعى العام الاشتراكى، وأن ننتقل «فى زنازين سجن ليمان أبو زعبل» ثم السجن الحربى مرورا بسجن القلعة.

والأقسى والأمر من ذلك أن تستغل فترة وجودنا خلف القضبان ليكتب عنا المفتريات ويلصق بنا الاتهامات فلا نملك دفاعا عن أنفسنا أو تصويبا للإساءات المتعمدة وتكون المحصلة تشويه الأبرياء لدى الأجيال وتجيء حالتى خير شاهد وأقوى برهان ودليل.. فبعد سلسلة اتهامات وتحقيقات ومحاكمة صدر الحكم بالسجن سنة مع إيقاف التنفيذ وهذا يعنى قانونيا حكم البراءة لكن – سامح الله من يقف محركا وراء كل هذا فقد إستكثروا على أن يصدر الحكم بالبراءة فكان الحكم بالسجن سنة واحدة مع إيقاف التنفيذ وهذا يوجب إطلاق سراحى بعد شهور سبع حبيسا لعديد من السجون وما تخللها من حملات تشهير من أقلام لأصحابها أغراضها ومراميها والادعاء بأننا ندبر انقلابا من أجل السلطة ضد النظام!!

إن التطرق إلى تلك الأحداث فى فترة ما بعد وفاة القائد عبد الناصر يعد أمرا ضروريا لنضع الحقائق أمام الأجيال العربية وعيا منهم بما جرى يوم ١٥ مايو ١٩٧١ التى مضت عليها سبع عشرة سنة وبالطبع فإن من لم يعاصرها لا يكون أمامه إلا مصدر واحد هو ما يكتب فى الصحف أو ينشر فى الكتب والقارئ لايشغله إنتماءات الكاتب أو البواعث الخفية المحركة وتكمن الخطورة فى التعامل مع ما ينشر على أنه حقيقة والتصديق على مفتريات وإدانات دون أى سند أو دليل.

وكما عاهدت القارئ فى بداية رحلتى مع هذه الشهادة فإننى أسجل أحداث تلك الفترة كما عايشتها وزيرا للسد العالى والكهرباء فى نظام السادات إلى يوم تقديم استقالتى وبسبب هذا الموقف كان الاتهام بالخيانة.

وقبل أن أروى تفاصيل ما جرى أسجل هنا بكل أمانة حقيقتين هامتين هما:

* الحقيقة الأولى: أن فترة السجن (من مايو إلى ديسمبر ١٩٧١) من الألم والمحنة للغياب القسرى عن الأهل والأحباب والمعارف.. والحرمان من نعمة الحرية ونسيم الهواء الطلق.. هذه التجربة - على المستوى الشخصى - كانت تجربة مفيدة جدا لى.. صقلتنى بمهارات كانت كامنة وسلحتنى بقدرات ساعدت على تكيفى مع الظروف الجديدة والقاسية.. فكان لكل ذلك زادى وعدتى لاجتياز تخوفات انهيار الإرادة ومقاومة الاهتزاز النفسى ورفض رفع الراية البيضاء استسلاما.

* الحقيقة الثانية: أنه رغم مرارة التجربة وقسوة الحياة داخل زنزانة السجن إلا أننى لم أحقد على أحد.. حتى الرئيس السادات الذى أعرف أنه السبب فلم أحقد عليه ولم أشمت فى وفاته فى حادث المنصة ٦ أكتوبر ١٩٨١، كما أننى لم أحقد على الضباط والجنود فى السجون التى نزلنا عليها «مجبرين» لإدراكى بأنهم ليسوا إلا موظفين عليهم تنفيذ الأوامر وتطبيق التعليمات - بل وللأمانة - فإن هؤلاء لم تخلو قلوبهم من رحمة وتعامل إنسانى فكانت لهم مواقف التعاطف معى ومع غيرى باعثة أنهم يدركون أن الذين يقبعون قسرا فى الزنزانة الآن. كانوا بالأمس القريب قيادات وطنية لها مكانتها وأنه حتى لو جار النظام عليهم فإنه لاينبغى أن يذل من كان يوما عزيز قوم!!

لقد زودنى الله بمهارات جديدة صلبت الأرضية التى أقف عليها وقوت روح الإيمان فى أعماقى فنجحت فى التكيف مع الواقع الجديد رغم مرارته وضغوطه العصبية الشديدة والتى لو استسلم الإنسان لها يكون مصيره

الإنهيار المحقق والقنوط من رحمة الله.. ذلك ما تجاوزته بفضل الله، وما أريد أن أركز عليه ليكون درسا مستفادا للأجيال هو التمسك بالقيم وتنمية عوامل الإيمان وتعزيز الثقة فى النفس والإمساك بالأمل كى تنتصر الحقيقة.

تلك خلاصة تجربتى مع أحداث ١٥ مايو التى أسجلها بأمانة وهى حصاد حياة عملية عشتها بنتائجها الوضاءة وليست نصائح أسديها للشباب.

تفاعلات المشاعر داخل زنزانة...

إن الشكل العام للسجن وتقييم سيكلوجية السجين تجيىء للتأكيد على السلبيات وهى لاشك قاسية ومريرة بكل المقاييس.. فيها الغياب القسرى عن الأهل والمعارف.. وفيها الحرمان من الحرية والتى هى نعمة يتميز بها الإنسان عن كافة مخلوقات الله.. وفيها الإذعان لتنفيذ التعليمات أيا كانت حتى لو كانت خاصة بالذهاب الى دورة المياه.. وفيها فرض الصمت المطبق على السجين.. فلا كرم ولا حديث مع غيره حتى لو كانت كلمات «صباح الخير» للمجاملة!! لذلك كان تبادل تحية الصباح مع صاحب الزنزانة المجاورة على صبرى هو الطرق بالملاعق على الحائط.. فيكون ذلك وسيلة بالتحايل للسلام ورد السلام، ولقد عرفت أنه على صبرى عند انتقالنا من سجن القلعة إلى السجن الحربى.

أقول إن للسجن وحشته المقبضة وظلمته وصرامة تطبيق التعليمات فقد كان للسجن إيجابياته لقد كان بالنسبة الى فترة لمراجعة الذات ووقفة موضوعية مع النفس أستعرض فيها الذكريات والمواقف والأشخاص مستعرضا قضايا أشبه بقضايا الفلسفة.. عن الحياة ومغزى وجودنا فيها وقيمة الإنسان.. وأسباب التزاحم والصراع بين البشر.. ثم أخلص من هذا الطرح

بالتزود بمعطيات جديدة أتاحتها لى فترة التأمل والابتعاد عن مشاغل الدنيا وهموم الحياة.

لقد أثبتت لى تلك الفترة أننى كنت فى مسيس الحاجة إلى «وقفة تأمل» والحاجة إلى الابتعاد فترة – عن مشاغل الدنيا وهموم الحياة – الى جانب التأمل فى الذات فإن طبيعة الحياة داخل الزنزانة وفى رحلة المرور المتكررة يوميا الى دورة المياه دفعتنى إلى عقد المقارنة بين الأوضاع هنا مع الأحوال خارج السجن، وأستشهد على ذلك بمثل واحد هو أننى كنت فى سجن القلعة عندما أذهب الى دورة المياة بأبوابها المفتوحة ليسهل على الجندى (الحارس) مراقبة السجين – كنت أجلس وأمامى ماسورة مجارى المياه المسكورة وبالعين المجردة أرى مجموعة الفئران تجرى وتمرح داخل تلك الماسورة.. هذا الوضع سرعان ما ينقلنى الى النقيض الساخر فتمتلأ نفسى بالعجب عندما أتذكر البعض خارج السجن وغاية همومه هو استيراد أفخر أنواع القيشانى والسيراميك لتجميل أرضية وجدران دورات المياه!! كانت المقارنة تفرض ابتسامة مضحكة لكنها مريرة، وأكاد أسمع الكلمات قبل أن تتحرك بها الشفاه!! ما أعجب الإنسان!

وكثيرا ما مر بخاطرى بعض المواقف والانطباعات التى أود تسجيلها، الإنطباع الأول أننى تذكرت بعض ما كان ينشر فى الصحف من أشياء ليس لها أى سند من حقيقة.. مثال واحد لذلك أن حماى الأستاذ المحامى الكبير مرسى فرحات تطوع للمرافعة عنى وعن بقية الزملاء مثل شعراوى جمعة وسعد زايد... الخ، فخرجت الصحف لتقول إن الأستاذ مرسى فرحات ترافع عنهم لأنه (حماهم) بالجمع والصحيح أنه والد زوجتى أنا فقط!! ذلك دليل واحد على شطحات ما كان ينشر.

كان اعتماد زملائى على قوة ذاكرتى ومهارتى فى عرض أهم ما كان يثار فى جلسات المحاكمة رغم أننى لست قانونيا، وكان عددنا كبيرا لذلك تم تقسيمنا إلى مجموعات فى المحاكمة، وعند عودتى كان إعتماد الزملاء فى الزنازين الى الاستماع لحصاد ما دار وطرح من قضايا فى المحاكمة التى أحضرها.

لذلك حرصت على أن تكون نقطة البداية رؤية تحليلية عن المد والانحسار.. الإبحار فى أعماق الذات البشرية وفن التعامل مع الحياة كما أملتها تداعيات ١٥ مايو.

ما أود أن أضغط عليه بالتأكيد وستجىء تفصيلاته بعد ذلك هو ألا يجزع الإنسان من قدره، وأن عليه أن يضع الأمور فى حجمها ومكانها الصحيح، ومادام الإنسان يؤمن بقيم ومبادئ فإن لهذه التوجهات تبعات وقد يترتب عليها تكلفة وتضحيات ما عليه إلا أن يدفعها راضيا - إن كان صادقا - فلا يضعف ولا يتردد ولا يتنازل وعليه أن يرفض المقايضة على المبادئ مهما كانت المغريات.

الوطنية في قفص الاتهام

الوطنية فى قفص الإتهام

تداعيات أحداث ١٥ مايو..

أعتقد أن نقطة البداية السليمة تكون بإلقاء نظرة تحليلية وإطلالة مركزة على أحداث فترة ما بعد يوم الوداع الحزين (٢٨ سبتمبر ١٩٧٠) بوفاة القائد والزعيم جمال عبد الناصر لكى تعرف الأجيال الشابة حقيقة ما حدث بعد تلك الليلة الفاجعة والخسارة الفادحة.. وأن تعرف ما تم الاتفاق عليه من توجهات مبدئية وإقرار مبادئ عمل لاجتياز تلك المرحلة العصبية بعد أن فقدنا أعز وأغلى الرجال، ثم التعرف على ما جرى من أمور بعد ذلك من تناقض وما تم الإتفاق عليه من ثوابت السياسات وما اتفق عليه من مبادئ ومنطلقات لإدارة الصراع العربى - الصهيونى من أجل انتزاع النصر وتحرير الأرض.

أعتقد أن الإلمام بظروف تلك الفترة هو الذى يفسر حقيقة ما جرى هل هو صراع على السلطة أو محاولة لإحداث ما أسموه هزة دستورية وخلخلة فى بنيان النظام!! وغيرها مما روج له البعض ليقفز فوق الحقائق ويفترى على الوقائع ويلوى عنق التاريخ متوهما أنه بتلك المفتريات سيطفىء نور الحقيقة للأبد ومتناسيا أنه دوما لا يصح إلا الصحيح.

يضاف إلى ذلك بديهية هامة هى هشاشة ما يرددون من تبريرات منها على سبيل المثال الإدعاء بأن ما قام به رجال عبد الناصر ضد السادات فى ١٥ مايو هو محاولة للاستيلاء على السلطة.. وهو تبرير لا يقنع طفلا صغيرا فضلا عن إقناع إنسان عاقل يمتلك قدرة تقييم ما حدث ويستعرض قائمة الشخصيات القيادية التى استقالت ومدى مواقعها المؤثرة والتى هى كل السلطة إذ منهم وزراء الحربية والداخلية والإعلام والكهرباء وقيادات المؤسسات السياسية والدستورية (الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة، وقيادات وأعضاء الجهاز السياسى «التنظيم الطليعى») ومنهم رؤساء أجهزة لها تأثيرها مثل شئون رياسة الجمهورية.

بل يكون السؤال: هل من يشغل تلك المواقع يصارع على سلطة وخطط ويدبر - كما روجوا - كى يصل إلى سلطة هى أصلا فى يده!!

ما لم يقل إن هؤلاء القيادات استقال أصحابها لنصرة مبادئ وأنهم أداروا ظهورهم لكراسى الوزارة لأنهم يرفضون أن يسيروا فى اتجاهات تتناقض وقناعاتهم بل ويدركون أنها سياسات تقود البلاد إلى مصير مؤلم ونتائج مدمرة، لذلك آثروا الاستقالة رفضا لسياسات مرفوضة وكان فى إمكانهم أن «يصمتوا» كى يستمروا فى مواقعهم القيادية ومتشبسين بكراسى الحكم لو كانوا طلاب حكم وسلطة.. لكنها المواقف الصحيحة وقرارهم الحر الذى كان مقابلة توجية تهمة الخيانة العظمى لهم وما تبع ذلك من إساءة متعمدة وتجريح مقصود لهم ولتاريخ نضالهم وسجل أعمالهم.

العلاقة مع الرئيس أنور السادات..

بداية فإن الرئيس أنور السادات هو بالطبع أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو.. فهو الرجل الذى كلف بإذاعة البيان الأول للثورة.. وشغل

مواقع قيادية عديدة فكان على سبيل المثال: رئيسا لمجلس الأمة، أمين الاتحاد القومى، السكرتير العام للمؤتمر الإسلامى، عضوا فى محاكم الثورة والتطهير، مشرفا على صحافة الثورة (صحيفة الجمهورية)... وغيرها من مهام ومسئوليات.

كما كان له تاريخه قبل الثورة مع مجموعات الشباب الثائر فى الحركة الوطنية المصرية وفصل من الجيش، أما على المستوى الشخصى فقد كان بداية احتكاكى للعمل المباشر مع أنور السادات منذ اليوم الأول للثورة حيث عهد إلى مع زميلى فريد طولان مهمة الإشراف على مكتب الإعلام فى القيادة العامة وكانت التوجيهات لى تسليم أسئلة الصحفيين باللغة العربية الى أنور السادات للإجابة عليها.. هذا يعنى أن السادات كان له موقعه ولديه التفاصيل ويملك قدرة الإجابة والإقناع.

الى أن حدثت وفاة القائد جمال عبد الناصر وضرورة عبور الفترة العصيبة وما تطلبته من اتخاذ خطوات عملية للاستقرار وضمان إستمرار الثورة وسرعة اختيار خليفة عبد الناصر، وبإيجاز شديد توالت إجتماعات اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الإشتراكى (٣، ٥ أكتوبر ١٩٧١) ثم اجتماع مجلس الأمة (٧ أكتوبر ١٩٧١) وكان ترشيح أنور السادات رئيسا للجمهورية والتحرك الشعبى والتنظيمى لمساندته إستمرارا لمسيرة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهو ما حدده تقرير اللجنة التنفيذية العليا وبيان اللجنة المركزية للاتحاد الإشتراكى وبيان مجلس الأمة حيث كان التأكيد على مجموعة المبادئ الأساسية للتحرك وفى مقدمتها:

* استمرار الثورة كما رسمها عبد الناصر والقضاء على كل العوامل التى يمكن أن تعوق الاستمرار.

* التأكيد على استمرار الثورة يقضى بالضرورة استمرار الحكم الثورى واستقراره.

كما كان تأكيد تقرير اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى على أن غياب عبد الناصر بقدراته الخارقة ومواهبة الواسعة يعنى بالضرورة أن تضاعف هذه المؤسسات السياسية والدستورية من تحمل المسئولية ومن فاعليتها ومشاركتها مع الرئيس المقبل للجمهورية وبجانبه ليكون جماع عملهم جميعا ومعا وإنجازهم المتكامل مسيرة ضخمة على طريق عبد الناصر ونحو تحقيق آماله.

إنطلاقا من هذه المبادئ استقر رأى المؤسسات السياسية والشعبية والدستورية على تزكية أنور السادات لشغل منصب رئيس الجمهورية.

ما أود التأكيد عليه أن اختيار السادات جاء على أسس ومبادئ، وكان الاتفاق على سياسات وتوجهات من أجل «أن تظل مسيرة الثورة صاعدة الى أهدافها العليا، وأن تبقى مصر فى موقع القوة».

وكان الاتفاق على «مواصلة النضال من أجل تحرير كل الأرض العربية المحتلة فى عدوان ١٩٦٧» وهى القدس العربية وغزة والضفة الغربية للأردن والمرتفعات السورية فى الجولان وسيناء المصرية وذلك مع الحفاظ الكامل على حقوق الشعب الفلسطينى وعلى استمرار نضاله فى سبيل أرضه ومن أجل مصيره.

ثم جاءت نتيجة الانتخاب بالإجماع لإختيار السادات رئيسا للجمهورية فألقى بيانه أمام مجلس الشعب وفيه قال: «إننى أودع فى هذا المجلس بيان ٣٠ مارس فذلك أخر برنامج متكامل قدمه جمال عبد الناصر

لأمته وصدقت عليه جماهير شعبنا فى استفتاء عام حر واعتمدته طريقا للنضال.. وامتدادا عضويا للميثاق على ضوء الظروف الطارئة التى واجهت نضالنا إبتداء من يونيو ١٩٦٧».

وأن ذلك كله يوضح أن تجمعنا ودعمنا للرئيس السادات كان تجمعا من أجل نصرة المبادئ ودعمنا كان دعما للتوجهات الثورية النضالية فى مواجهة العدو التاريخى لنا ولأمتنا العربية، وأذكر أننى والأخ سعد زايد قمنا بزيارة المحافظات حتى أسوان فى إطار عقد المؤتمرات الشعبية لتزكية السادات وعندما تجئ الأيام بعد ذلك حاملة بالنقيض متجاهلة هذه التوجهات وعندما يكون طرح المشاريع السياسية دون أخذ رأى القواعد الشعبية.. وعندما يكون طرح مشاريع الوحدة للانشغال عن القضية الأساسية وهى قضية التحرير وردع العدو.. عندما تكون الوعود بفتح قناة السويس والعدو مازال يحتل أرضنا.. أمام كل ذلك يكون اتخاذ الموقف الصحيح.. إما أن نوافق فنلوذ بالصمت كى نستمر فى كراسى السلطة أو نعبر عن رفضنا لكل ما يجرى من سياسات وممارسات فكان قرارنا بتقديم الاستقالة.

الوقائع التى سبقت تقديم الإستقالة..

ليس مهمة هذه الشهادة أن تتعرض للتفاصيل والتحليلات فليست هذه مهمتى إنما أتناول الأحداث كما عايشتها، وبالتالى فلا أخوض فى عرض الخلفيات، وأتجنب تقييم المواقف لكى أعرض للصورة فى مجملها من خلال دورى أو مشاركتى فى الوقائع والأحداث.

كما أنه ليس مهمتى تحليل أو تفسير لماذا اتخذ السادات هذا القرار

أو ذاك.. ولماذا أقال على صبرى أو قبل استقالته أو أقال شعراوى جمعة.. وهل كانت بينه وبينهم خصومات وخلفيات سابقة.. إنما مهمتى أن أتعرض لما عايشته عن قرب.. وإن أجيب لماذا قدمت استقالتى؟

على سبيل المثال عندما يقال إنه كانت هناك خطة لتحريك الجماهير وإنه كان هناك إعداد منظم لخروج مظاهرات من التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) ومن أعضاء التنظيم الطليعى فإن شهادتى تكون فى حدود ما عشته بالفعل وأجيب إننى كمسئول عن التنظيم الطليعى فى منطقة جنوب القاهرة (حلوان، المعادى، مصر القديمة) وهى منطقة هامة عماليا وذات كثافة سكانية كبيرة.. أسجل هنا أنه لم يصدر منى أية تكليفات بهذا الخصوص.. وإذا حدثت فى بعض الأماكن بعض التحركات فهى تحركات فردية يتحملها أصحابها جاءت - كما أعتقد - كرد فعل إثر ما أذيع يوم الخميس ١٣ مايو عن الاستقالات فكان اليوم التالى وهو يوم جمعة تحدث فيه لقاءات وتجمعات فى المساجد للصلاة، لكننى كمسئول عن التنظيم فى أقسام منطقة جنوب القاهرة لم تصدر أية تعليمات للاتحاد الاشتراكى ولا للمجموعات التنظيمية لأنه لا مبرر لذلك وظروف البلد لا تتحمل مثل هذا.

ما حدث فى حلوان يوم أول مايو ١٩٧١ فى الاحتفال بعيد العمال..

أذكر أنه كان مقررا عقد مؤتمر شعبى فى حلوان بمناسبة عيد العمال وحضره قرابة عشرة ألف مواطن وقد حضر الأخ عبد المجيد فريد يومها للأشراف على الإعداد للمؤتمر، وتردد يومها أن السادات لا يسير على خط عبد الناصر لذلك كان التجمع فى هذا الاحتفال فرصة لتأييد التوجه

على طريق عبد الناصر، وكانت اللجنة المشرفة قد قامت بتجهيز صور للقائد عبد الناصر، وأصبح الهتاف للرئيس السادات لكن تظهر صور القائد عبد الناصر يومها وقف الرئيس السادات والقى خطابه الذى ورد فيه عبارته «إنه ليس من حق فرد أو جماعة أن تزعم لنفسها قدرة منفصلة عن هذا الشعب، وأن هناك مراكز قوة لابد من تصفيتها وأنه لن يسمح لأى مركز قوة أن يفرض على الناس وصايته»، وفى اليوم التالى (٢ مايو ١٩٧١) أقال على صبرى نائب رئيس الجمهورية.. ثم شعراوى جمعة (يوم ١٣ مايو).

لم يكن الموقف مرتبطاً بشخص تم إقالته إنما للاختلاف مع الخط الذى يتبعه السادات، والاتصالات التى بدأت مع المبعوث الأمريكى سيسكو وعن مبادرته بفتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيل خمسة كيلو مترات وفتحه للملاحة الدولية وللانشغال بموضوع الوحدة مع سوريا وليبيا والسودان.

وهذا لا يعنى أننا لسنا وحدويين.. إنما الوقت لايسمح بذلك فللمعركة أولوياتها وموضوع الوحدة يجرنا الى دروب فرعية.. فضلا عن أن القذافى منذ الأيام الأولى لقيام الثورة (سبتمبر ١٩٦٩) جاء الى القاهرة وقال للقائد عبد الناصر: «لقد قمت وعملت لك ثورة فى ليبيا والآن أعرض عليك الوحدة مع مصر».

وبالطبع لا يستطيع أحد أن يزايد على وحدوية عبد الناصر إلا أنه كانت له رؤية فى صور تقييم قيام الجمهورية العربية المتحدة بإعلان الوحدة الاندماجية مع سوريا، وقد أفرزت هذه التجربة دروسا مستفادة لكل عمل وحدوى مستقبلى.

ولو كان الباعث على الاستقالة هو البحث عن السلطة بإحداث إنهيار دستورى كما قال المدعى الاشتراكى.. فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو.. ولماذا الاستقالة؟!! لو كانت السلطة هى المطلوبة لكان الأسهل هو البقاء فى الوزارة ومسايرة الرئيس السادات فى وجهة نظره.. إذ كان من الممكن إعلان استقالة الرئيس من وسائل الإعلام التى كانت تحت يد المستقيلين تماما.. وهنا كان التأييد الشعبى والرسمى من كل الجهات لاشك يعد النتيجة الحتمية.. وبالتالى الاحتفاظ بالسلطة والتخلص من الرئيس السادات.. ولكن وجهة نظرنا كانت أن مصر لاتحتمل فيها خلافات ولا منازعات وأنه من الأسلم لبلدنا أن نستقيل ونترك لرئيس الجمهورية أن يتصرف حسبما يرى.. فإن نجح فخير لبلدنا وإن كانت نتيجة عمله سيئة فإنه يتحمل وزرها أمام التاريخ ونكون قد أعلنّا مسبقا براءتنا من كل أعماله.. أى أن الاستقالة كانت إعلانا فقط أننا غير موافقين على طريقة الحكم واتجاهاته..

لماذا الاستقالة ؟

لماذا الاستقالة ؟

لماذا تقديم الاستقالة ؟

تفاصيل الذى حدث أنه بعد قبول استقالة شعراوى جمعة وكان وم ١٣ مايو اتصل بى الأخ سعد زايد من بيت شعراوى جمعة وطلب حضورى وأذكر أن أخى المستشار عبد الحميد يونس كان عندى فى البيت فأخذته معى وذهبنا الى بيت شعراوى جمعة وكان هناك سعد زايد ومحمد فائق وسامى شرف.. فتم دراسة الموقف ورأينا أن أفضل تصرف هو تقديم الاستقالة دون تجنيب البلد أية مضاعفات.

إن القضية ببساطة شديدة هى أن السادات كان رئيسا منتخبا من الشعب وله سياسته التى يطبقها ومن يريد السير معه لايعترض وبالتالى لا مبرر له أن يستقيل كى ينعم بالمنصب، أما الذى يختلف معه فى الرؤية والتوجه فما عليه إلا أن يترك موقعه بهدوء.. لذلك كان تقديمنا للاستقالة هو الأسلوب السليم الهادئ من وجهة نظرنا وأمسك كل واحد منا بورقة وقلم وكتب إستقالته من سطرين، تم تجميعهما فى مظروف واحد كبير.

أذكر يومها أن الأخ سامى شرف طلب أشرف مروان وقال له: «تعالى خذ الاستقالات وروح لبيت الرئيس» ، أما محمد فائق وزير الإعلام فقد ذهب إلى الإذاعة وتأكد أن الاستقالات أذيعت.

لماذا غضب السادات؟

الذى حدث أننا طلبنا من الأخ وزير الإعلام محمد فائق أن يذيع خبر الاستقالات فى نشرة الساعة الحادية عشرة مساءا أى قبل أن يقرأها الرئيس السادات، وفى لحظة اجتماعنا فى بيت شعراوى جمعة اتصل عبد المحسن أبو النور وقال لشعراوى إن معه ضياء الدين داود ودكتور لبيب شقير وصبرى مبدى وأنهم سيقدموا استقالتهم.

من الأشياء الطريفة أن سامى شرف أخطر بعض الزملاء بالتليفون.. فقد إتصل على زين العابدين وزير النقل واتصل كمال هنرى أبادير وزير المواصلات وأخطرهم أننا استقلنا واعتقدوا أن هناك توجيهاً للوزراء بالاستقالة.

وفعلا بعثوا استقالاتهم للرئيس، ولكن الذى حدث أنه تم إعلان تشكيل الوزارة وكان من بين الوزراء كمال هنرى ولما اكتشفوا أنه قدم إستقالته ولكنها وصلت متأخرة قاموا فورا بإخراجه من عضوية الوزارة.

كما أذكر أن محمود رياض وزير الخارجية عندما سمع أن شعراوى استقال اتصل به تليفونيا وسأل: «إيه ياشعراوى.. خليكم لبكره».

ثلاثية قوة الإيمان والصلابة
وقهر الخوف من سجن
«أبو زعبل».. إلى السجن
الحربي مرورا بسجن القلعة

ثلاثية قوة الإيمان والصلابة وقهر الخوف من سجن «أبو زعبل».. إلى السجن الحربى مروراً بسجن القلعة

فترة السجن ومقدرة الإجتياز النفسى..

لقد مررنا خلال تلك الفترة على ليمان أبو زعبل.. فسجن القلعة.. ثم السجن الحربى وبكل تأكيد كان الشغل الشاغل لى هو الأولاد.. كيف يعيشون؟ كيف يمضون حياتهم؟ ما هى نظرة الناس لهم من كثرة ما ينشر من أباطيل ومفتريات؟

لم يكن هناك متسعا من الوقت كى أفكر فى شيء أخر.. الأعصاب والهموم كانت شديدة.. التفكير يدور حول الأسرة.. لم يكن لدى أمل فى الخروج من السجن لذلك عندما صدر الحكم بالإفراج كان ذلك مفاجأة لى حتى إننى أذكر يومها أنى عدت إلى الزنزانة فى السجن الحربى واستغرقت في نوم عميق.

وأسجل هنا أننى أختلف نفسيا عن البعض إذ أتمتع بأعصاب قوية ومن الصعب إثارتى وأشكر الله الذى وهبنى قدرة على التغلب على العواطف.. وأنا لست عصبيا.. وقد يدهش القارئ إذا ذكرت له أننى وزملائى فى سجن «أبو زعبل» كنا نتحدث من النوافذ ونهتم بسرد حكايات ضاحكة، وكان أكثر الناس تجاوبا معى الأخ ضياء الدين داوود.

سجن القلعة.. به حجرة صغيرة فيها سرير واحد ولا توجد به شبابيك ولا دورات مياه ويقفل الباب وتصبح الدنيا «كحل» لكنهم وضعوا «لمبة» تضيء ليل نهار، ولكى أنام هدانى الله إلى حل عملى وهو أن أضع «فوطة» تغطى الوجه بالعينين لكى أنام، وساعد على النوم شدة التعب والإرهاق، وعندما كنا نرغب فى الذهاب الى دورة المياه كان لابد أن نخبط على باب الزنزانة كى يحضر الجندى المكلف بالحراسة ليسمح بالمصاحبة للمراقبة الى دورة المياة وهى ذات باب مفتوح.. وطبعا كلمة «دورة مياه» تعبير مجازى لأنها أشبه بـ «قناية» تمشى المياه فيها، وأسجل هنا أن الكثير من الجنود كانوا يحملون قلوباً طيبة وعطوفة وكان تعاملهم معنا رقيقا، وكان بعضهم يخبرنا عن «النزلاء الجدد» فقد أخبرنى أحد الحراس بوجود على صبرى نزيل الزنزانة المجاورة لى والذى كنت أتبادل معه تحية الصباح والرد عليها ووسيلتنا «خبط» الملاعق على جدران الزنزانة، ومن طرائف تلك الفترة وحكايات الناس الطيبين مع ضباط وجنود أن أحد الضباط اقترب منى وهمس فى أذنى وقال: «الدكتور مصطفى السعيد بيسلم عليك».. وهو من المنصورة.

من النائب العام إلى المدعى الاشتراكى..

لقد تم اعتقالنا فى ١٦ مايو ١٩٧١ وبدأت التحقيقات معى فى ٥ يونيو ١٩٧١ وكانت تتم بمقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ويقوم بها النائب العام المستشار / محمد ماهر حسن.

لقد تمت التحقيقات تحت إشراف النيابة العامة ضمانا للعدالة، وقد بلغنا أن المستشار محمد ماهر النائب العام كان رأيه الصريح فى القضية والذى نسب إليه قوله إنه لايمكن أن يقدم أكثر من عشرة أشخاص الى

المحاكمة، وأن القضاء العادى لا يمكن أن يعطى أيا منهم أحكاما، وأن النيابة تطلب معاقبة كل منهم فى حدود أربع سنوات استنادا الى التسجيلات وهى الحالة التى يجرمها القانون وقال إن التسجيلات لاتعتد بها المحاكم، ولكن التسجيلات فى هذه القضية لها وضع خاص مختلف لأن المتهمين بأنفسهم هم الذين قاموا بها، وأنه يقترح إنشاء محكمة خاصة للمحاكمة، وأن الثورة سارعت من قبل على أن تخرج القضايا السياسية من نطاق القضاء العادى تلك كانت وجهة نظر المستشار محمد ماهر حسن النائب العام والذى لم يقتنع بها الرئيس السادات واشتد غيظه لأن النائب العام قال إنه لايستطيع أن يوجه اتهامات لم يثبت عليها أدلة، ولاتوجد قضية محددة المعالم «وأنه يرفض مخالفة القانون».

ولهذا كان قرار السادات بتعيين الدكتور مصطفى أبو زيد فى منصب المدعى العام الإشتراكى.. وهو منصب أنشىء لأول مرة، فتحولت القضية من النيابة العامة الى المدعى العام الاشتراكى.

وفى يوم ١٩٧١/١٢/٩ أعلنت المحكمة الخاصة أحكامها الخاصة وكانت مؤلفة من حافظ بدوى رئيسا وعضوية بدوى حمودة رئيس المحكمة الدستورية العليا وحسن التهامى.

ذكريات ووقائع فترة إجراء التحقيقات..

مرت التحقيقات بمرحلتين.. الأولى بدأت بواسطة النيابة العامة وتم تخصيص مكان بمقر قيادة الثورة وقد ذهبنا أكثر من يوم والسؤال الأساسى تركز حول سبب تقديم الاستقالة، والمرحلة الثانية عندما نقلت ملفات القضية إلى المدعى العام الاشتراكى وكان الحوار كما يلى:

قال : أنت استقلت ليه؟

قلت : استقلت.

قال : إنت متهم بالخيانة العظمى.

قلت : خيانة عظمى لأنى قدمت استقالتى؟!!

مضت فترة طويلة حتى موعد المحاكمة، وبعد المحاكمة سمحوا بالزيارات فى السجن الحربى، وبمناسبة التحقيقات تذكرت مقولة نصحنى بها شقيقى المستشار عبد الحميد يونس نقلا عن المناضل / فتحى رضوان الذى كان ينزل دائما ضيفا على السجون «فى قضايا وطنية عديدة» هذه النصيحة هى أن تكون الإجابة على «قدر» سؤال المحقق الذى يدور ويحوم حول موضوع محدد «ويتفنن» فى تقديم السؤال الواحد بصيغ مختلفة، لذلك يكون الأفضل أن يكون الرد بكلمة «نعم» أو «لا» والحقيقة أن المحقق الذى سألنى كان رقيقا مهذبا واسمه المستشار «بليغ» وكل أسئلته تركزت حول أسباب ودافع الاستقالة فكان الرد لاختلاف المواقف.. ولم يستغرق التحقيق بالنسبة لى أكثر من ساعتين وانتهى التحقيق..

ولقد اختلفت الأسئلة فى تحقيقات جهاز المدعى العام الاشتراكى عن أسئلة النيابة العامة.

أسئلة المستشار مساعد المدعى العام الإشتراكى كانت تقريبا نفس الأسئلة عن الاستقالة.. ويريد أن يقول إن ما قمنا به هو اتهام بالخيانة العظمى.. وكررت له إجابتى: خيانة عظمى لأنى قدمت استقالتى؟؟!!

الشدائد والأوقات العصيبة تفرز معادن الرجال...

فى أثناء مرحلة الاعتقال كان من يزور أسرتى ويسأل عنها هو

الصديق العزيز المهندس/مشهور أحمد مشهور وعلاقتى به قديمة ووطيدة منذ أيام الدراسة فى الهندسة والعمل معا فى الجيش والضباط الأحرار.

أما الآخرون فقد كانوا يسألون من بعيد لأن تلك الفترة كانت شديدة وحساسة ولسان حال الإنسان وقتها كان يقول «خلينى بعيد أحسن» ..!! وفى هذا الصدد أذكر يوم ١٦ مايو يوم القبض علينا حضر الى منزلى الأخ محمد البلتاجى وسأل: إيه الحكاية.. فكان ردى علهى «خليك بعيد يا بلتاجى.. ارجع روح بيتكم» ، وتأكيدا لهذا الانطباع عندما وصل محمد البلتاجى إلى بيته كان يتابعه أحد الضباط فطلع خلفة سلم البيت وقال له: ما تبقاش تروح تاني لحلمى السعيد..

ولعله من المناسب هنا أن أقول إننا استقلنا فى ١٣ مايو ولم يتم أى إجراء ضدنا واستمر الرئيس السادات فى مشاوراته وتأمين نفسه حتى قرر أن يتم اعتقالنا ومحاكمتنا يوم ١٦ مايو.. ولكن لسبب أو لأخر أسماها ثورة ١٥ مايو.....!!

تداعيات ١٥ مايو ١٩٧١

تداعيات ١٥ مايو ١٩٧١

لقد كان الخط العام خلال تلك الفترة واستمر عشر سنوات هو حكم السادات أن ما يكتب كان غرضه إرضاء الرئيس.. فكان التشكيك.. وكانت سرعة إطلاق الأحكام المسبقة.. وكان الدمغ بالخيانة.. وكان وكان...

والشيء الهام الذى لم تتطرق اليه تلك الكتابات هو أن الذين استقالوا هم شخصيات قيادية ضحت بالمناصب الكبيرة من أجل المواقف الوطنية.. ولقد بحثوا وراءنا.. أنا كنت وزيراً للسد العالى والكهرباء.. لقد بحثوا فى جميع المبالغ التى صرفت.. فلم يجدوا أية مخالفات مالية.. وبحثوا عن كل ما نملك ومصدره وعن ممتلكات الزوجة وما لديها من ذهب فلم يعثروا على دليل إدانة أو تجاوزات أو تربح والحمد لله أن النقاء والطهارة كانت لدينا سلوكا وممارسات ولم تكن مقولات وشعارات.

والحمد لله انتصر الحق وصدر حكم البراءة فى شكل الحكم بسنة مع إيقاف التنفيذ..

كان فى انتظارى بسراى مباحث أمن الدولة بلاظوغلى شقيقى المستشار/عبد الحميد يونس والدكتور/ أحمد يونس وهو ضابط وكان قد

منح أجازة وتوجهنا جميعا الى رحاب مسجد سيد شباب أهل الجنة مولانا الحسين رضى الله عنه فصلينا ركعتين شكرا وتقربا لله ومنه ذهبنا الى المستشفى حيث كانت ترقد الأم مريضة ومعها الوالد ولم تكن تعلم بما جرى فقد كان الجميع حريصين على عدم إخبارها بشىء رأفة بها وبصحتها من أية مضاعفات لكنها كانت بحدسها تدرك أن شيئا ما يجرى لأنها لاحظت أننى لم أتردد لزيارتها شهور طويلة هى (من شهر مايو ١٩٧١ «الاعتقال» الى شهر ديسمبر ١٩٧١ «الإفراج») وهذا الانقطاع لم يكن عادتى فى الأيام العادية.

وبهذه المناسبة أذكر شيئا لن أنساه ويعلم الله محركه وخفاياه وهو أن والدتى توفاها الله فأقمت ليلة العزاء فى دار مناسبات مسجد عمر مكرم بميدان التحرير، وحضر للمجاملة جمع كبير من الأقارب والمعارف والأصدقاء منهم أعداد كبيرة لم تكن قد زارتنى أيام الابتلاء والاختبار فوجدت فى هذه المناسبة مجالا للقاء والمجاملة بالمواساة والإعراب عن الثقة والتقدير فى شخصى، وهو موقف أكنه لهم بكل تقدير وإعزاز والشىء الذى حدث هو انقطاع الكهرباء عن المكان وما حوله وظل لمدة طويلة دون أمل فى عودة التيار الكهربائى رغم كل المحاولات التى بذلت.. أظن – وليس كل الظن إثما – أنه تدبير فاعل معلوم وليس ضد مجهول والقصد الواضح هو منع وجود هذا التجمع الكبير حتى لو كان باعثه وغرضه تقديم واجب العزاء فى وفاة الوالدة.. وسبحانه له فى خلقه شئون!! ولقد قامت بعض السيارات بالصعود الى الرصيف وتسليط أنوارها الكبيرة على مدخل صالة العزاء.

وبعد خروجى من السجن لم يحدث أى لقاء مع الرئيس السادات..

لكن أذكر أنه بعد سنوات التقيت مع حرمه السيدة / جيهان وتم اللقاء مصادفة حيث كنت أتمشى ومعى الصديق الفريق محمد فوزى فى المنتزه فكانت بالقرب منا ومعها إبنتها وحفيدتها.. ولم نحاول أن نتكلم معها فى البداية تحسبا من أى تأويل لكن ابنتها نهى جاءت ورحبت بنا وقالت إن ابنها مع حفيدى فى مدرسة واحدة وكما أن السيدة جيهان رحبت بنا جدا.

لكن الذى أود أن أذكره هنا أنه فى عام ١٩٧٥ كان قد مضى ٤ سنوات على سجن الزملاء فى قضية ١٥ مايو فطلبت مقابلة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ويومها استقبلنى إستقبالا كبيرا وكريما وطلبت منه التوسط لدى الرئيس السادات للإفراج عن شعراوى جمعة وزملائه وقلت له بالحرف الواحد: كفاية المدة التى قضوها فى السجن.

نفس الشىء طلبت مقابلة حسنى مبارك نائب الرئيس وقتذاك وقابلنى مقابلة كريمة وطلبت منه نفس الطلب وهو أن يتوسط لدى الرئيس السادات لكى يفرج عن شعراوى وزملائه وقلت له سبق أن طلبت هذا الطلب من السيد ممدوح سالم، فقال لى: نعم أنا سمعت ممدوح سالم بيقول للرئيس السادات حاجة زى كده.

الحياة بعد
9 ديسمبر ١٩٧١

الحياة بعد ٩ ديسمبر ١٩٧١

ما بعد ديسمبر ١٩٧١ ...

الذكريات كثيرة.. فيها الحلو وفيها المر.. لكن جميعها هى من طبيعة الأشياء ولكل شخصية رؤيتها وفلسفتها تجاه الحياة ومنهجها فى فهم الناس والتعامل معهم.

من الذكريات المؤثرة فى تلك الفترة ما رويته سابقا عن ظروف وفاة والدتى وما حدث من إظلام لمنطقة سرادق العزاء بمسجد عمر مكرم بالتحرير، أضيف اليها موقفاً مؤثرا أيضا هو أن إبنى أسامة كان يدرس وقتها فى جامعة أكلاهوما فى أمريكا فأحد الأساتذة سامحه الله وهو دكتور مهندس مصرى كان يقوم بالتدريس له فى الجامعة فكان يحضر لابنى ليلعب على شد أعصابه بقوله: «أبوك حيحكموا عليه بالإعدام؟!!

لكن فى ذات الوقت كان لنا قريب هو الدكتور فؤاد دياب يقيم بعيدا عن أوكلاهوما بمسافة تقطعها الطائرة فى ٣ ساعات سارع بالذهاب الى أسامة ابنى ليبث فيه الاطمئنان ويعرض عليه خدماته ومرحبا بتقديم أية «طلبات» وبذلك أزال عن نفسه كل تخوف ولقد ساعده كثيرا الصديق الدكتور أحمد محرم، والدكتور حامد كمال الدين.

كما أذكر أنه وأنا رهين فى الحبس كانت إبنتى الكبرى مخطوبة للدكتور عمر فوزى وكان وقتها معيدا فى جامعة الأزهر وسافر الى لندن لبعثة دكتوراه هناك، وطلب أن يتم الزفاف بعد سفره، فأنا قمت بشيئين: الشيء الأول أننى طلبته أن يرسل لها خطابا يطلبها فيه وهذا تأييد عملى منه على أنه لم يتخلَّ عنها، الشيء الثانى أننى بعد وصول هذا الخطاب وافقته أن تسافر لأنه لم يكن عندى بارقة أمل فى الإفراج عنى وتم عقد قرانها فى حضور الوالد وأعمامها ولكن دون حضورى وسافرت إلى زوجها وأسعد بهما وبأحفادى منهما ومن باقى الأبناء الذين تزوجوا بعد ذلك بسنوات.

أستخلص من هذا كله أن الإنسان عليه أن يكون قانعا ألا يقنط من رحمة الله، وأن يؤمن بالقدر فما يصيب الإنسان – خيرا أو شرا – لم يكن ليخطؤه.

الحمد لله تجاوزت هذه الفترة معتمدا على إيمان لايتزعزع بالله وثقة بالنفس وقدرة وهبها الله للتكيف مع الحياة الجديدة.. أجرى الاتصالات بنفسى.. وأتقدم بالطلبات فى وسط المواطنين.. أستكمل كل ما يطلب من أوراق لاستخراج الرخص.

واستفدت كثيرا من العمل فى مشاريعى كقطاع خاص الذى له ضوابطه ومتطلباته ويعتمد على الحركة وعلى التواجد وعلى كسب ثقة الناس «وينطلق من بديهية تختلف عن الوظيفة الحكومية» وهى أن الرزق لا يأتى للإنسان وهو جالس إنما يجيء محصلة عمل وعرق.. اتصالات ونشاط وبقدر ما تعطى تحصد.. وخلال تلك الفترة عملت فى مجالات عديدة تندرج تحت قدرتى فى العطاء وفق تخصصى وما أستطيع أن أحققه من نجاحات ولقد ابتعدت كلية عن العمل فى مجال وزارة الكهرباء.

كانت البداية هى فتح مكتب للأعمال والاستشارات الهندسية ساعدنى حماى الأستاذ / مرسى فرحات رحمه الله ومكانه ١١ شارع سراى الأزبكية، لقد كان العمل ضروريا للحياة ولتأكيد الثقة بالذات ولتوفير متطلبات الأسرة خاصة وأن ظروفى المادية كانت متعسرة وقتذاك وبلغت ديونى للبنك ١٥ ألف جنيه، وهو واقع تجاوزته بحمد الله وتوفيقه وفهم كامل من الأسرة لتلك الظروف.. لقد بعت جزءا من ذهب زوجتى.. وبعت أرضا وفيلا كنت أمتلكها عندما كانت الأرض رخيصة الثمن وكذلك كانت مواد البناء، وأذكر يومها أن ابنتى قالت بكل فخر: «إنت اللى جبت البيت مش هو اللى جابك.. وبإذن الله تعوض كل شىء».

كما أننى – أمام تلك الظروف – اعتمدت على سيارة فيات ١٢٨ فى تنقلاتى والأسرة وكنت كل صباح أذهب بولدىّ لتوصيلهما الى المدرسة وفى العودة من العمل أمر عليهما لاصطحابهما.

تركت الفيلا الكبيرة لأستأجر شقة صغيرة الحجم، كنت أتوقع أننى لن أمضى فيها إلا فترة قصيرة جدا لذلك اشترطت على صاحبها أن ينص فى العقد على حقى فى التنازل عنها لمن أريد فوافق على هذا الشرط لكن تشاء الظروف أن أعيش فى هذه الشقة ٢٠ سنة الى أن يسر الله الأمر وفرجت من حيث لايدرى الإنسان لأنه ما أصابك – خيرا أو شرا – لم يكن ليخطئك.

الدليل على ذلك أننى بحمد الله سددت الديون للبنك الذى أتعامل معه وهو بنك مصر – فرع الموسكى، وهو بالمناسبة البنك الذى فتحت فيه حسابى وأنا ضابط حديث التخرج واستمر حسابى به حتى الحصول على معاش وزير الكهرباء والسد العالى، كما أنه بحمد الله وتوفيقه نقلت

مكتب عملي من شارع سراى الأزبكية حيث موقعه الحالى بعمارات المروة – مدينة نصر.

خلال تلك الفترة شاركت فى مجموعة أعمال، كما كانت لى زيارات إلى عدد من الأقطار العربية لاستطلاع إمكانية العمل والعطاء فى تنمية تلك الأقطار الشقيقة فقد زرت «أبوظبى» وإن لم تستمر الزيارة أكثر من أربعة أيام.. كما زرت العراق بدعوة من الحكومة وبمعرفة قريب لى (هو الأستاذ/أمين عز الدين) ورحب الأخوة بى هناك وأعجبت بجديتهم فى العمل وإصرارهم على تحقيق الطموحات، هم طلبوا زيارة وعرضوا على أن أعمل معهم وهم ناس جادون، كان ذلك فى عام ١٩٧٤ فترة حكم الرئيس العراقى أحمد حسن البكر، وهناك قابلت وزير التخطيط واسمه حسين عزيز (تم إعدامه).

وفى فترة وجودى فى بغداد التقيت مع وزير سورى خصص له مكتب هناك فشعرت أننى سأجلس بجواره بلا عمل حقيقى ففضلت العودة الى القاهرة.

كذلك فى تلك الفترة أتيح لى فرصة العمل كخبير فى الأمم المتحدة فى لوبليانا بجمهورية سلوفينيا وتفاصيل ذلك أن الأمم المتحدة عندما تكون فى حاجة الى تعيين خبرات معينة تنشر عن ذلك إعلانات فى الصحف ثم تقوم بتقييم الطلبات لإختيار الأكفأ.. وكنت فى تلك الأيام أتابع ما ينشر فى الصحف وأرسل للجهات المعلنة عن وظائف تتفق وتخصصى.

لقد أعلنت الأمم المتحدة عن طلب خبير فى الإدارة للعمل فى

يوغوسلافيا لمدة شهرين، فتقدمت لهذا العمل حيث إن مرتبها مجز ويعد فرصة أن أترك مصر لمدة شهرين بصحبة زوجتي. وكان على أنّ أملأُ نماذج بها بيانات كثيرة حسب نظام الأمم المتحدة ولقد شجعني على ذلك صديقي الدكتور يس العيوطي وكان خبيرا في الأمم المتحدة في نيويورك.

ولقد تم اختياري كخبير أول في الإدارة في المركز الدولي للمشروعات في الدول النامية ومقرها لوبليانا عاصمة يوغوسلافيا.

ولقد وصلني خبر اختياري هذا عندما كنت في أمريكا لزيارة ابني أسامة الذي كان يدرس في ولاية أوكلاهوما، فحضرت إلا أنني صادفتني مشكلة الخروج من المطار حيث كان هناك حظر تجول بسبب أحداث ١٧ و١٨ يناير، وكان شقيقي اللواء/فاروق السعيد يعمل مديرا لأمن المطار فأمكنه تدبير سيارة لها تصريح تجول ولم أمكث في القاهرة سوى يوم واحدا سافرت بعده الى لوبليانا.

عندما وصلت الى المطار لم أجد أحدا في انتظاري إذ كان المركز قد أرسل سيارة وسكرتيره لمقابلتي ولكن تأخري في الخروج من المطار جعله يعتقد أنني لم أحضر، وعندما اتصلت بالفندق أرسل لي سيارة وقد أخبرني السائق أنه هو الذي حضر قبل ذلك وانتظرني وأخطر السكرتيرة فحضرت من منزلها، وكانوا جميعا متعاونين.

وأثناء إقامتي في لوبليانا تعرفت على السيد/أنطوان فراتوزا نائب المجلس التنفيذي الاتحادي ليوغوسلافيا (وهو يعتبر رئيس جمهورية سلوفينيا) وهو في نفس الوقت أستاذ في العلوم السياسية بجامعة بلجراد.

وعندما علم أننى كنت وزيرا ومستشار للرئيس جمال عبد الناصر رحب بى جدا، وكان يحضر كل شهر الى لوبليانا فكان يدعونى دائما للغداء معه ومناقشته فى الأمور العامة.

وبالمناسبة سلوفينيا حاليا هى أول جمهورية استقلت بعد حل الإتحاد اليوغوسلافى ويتميز أهلها بالعزة ولهم لغة خاصة وقد حققوا تقدما فى الصناعة ويقومون بالتصدير الى ألمانيا ودول أوربا الغربية.

أريد من كل ذلك أن أقول للأجيال إنه لاينبغى للإنسان أن يستسلم.. ولا أن يتواكل.. وأن يظل مؤمنا بأن الرزق من عند الله لكنه لايجيء إلا بعد بذل المجهود وعلى المستوى الشخصى لايقول الإنسان «كنت وزيرا ولا غفيرا» إنما عليه أن يشمر عن ساعده ويبذل العرق ويترجم الإرادة الى عمل وحركة دؤوبة.

خلال تلك الفترة ساهمت فى مجموعة أعمال واتصالات كان الله معى موفقا ومعينا.. منها العمل مع مجموعة من اليابانيين فى مشروع يتعلق بقناة السويس ووجدت كل الدعم والمساندة من المهندس مشهور أحمد مشهور، ثم من الدكتور زكى شافعى رئيس هيئة الاستثمار أسست شركة القناة العالمية للمشروعات وهى شركة استثمارية فكان عملى عضوا بمجلس الإدارة وأمضيت فيها مدة طويلة، كما تعاونت مع مجموعة أصدقاء فى مشروع اليمامة لإنتاج البيض والتصنيع الزراعى.. فى جمعية أحمد عرابى حيث ساهمت فيها بجزء بسيط من الزملاء فى بنك الاستثمار العربى الذى كان يرأسه الدكتور فؤاد هاشم، كما كان تعاونى مع المهندس كمال شلبى رئيس شركة القناة لأعمال الموانئ وذلك فى عام ١٩٧٧ لشراء كراكات مائية.

كما مارست نشاطا اجتماعيا فاتفقت مع بعض الزملاء للإلتقاء شهريا فى نادى السيارات للحديث فى مختلف أمور الحياة فيما عدا العمل أو السياسة.

ولقد بدأت المجموعة بالمهندسين الدكتور/أحمد محرم، على والى، حسن ناجى، مشهور أحمد مشهور وعبد المنعم بدوى وأحمد شاكر ومحمد كمال حامد ورضا حمزة. ثم زاد الإقبال على هذا اللقاء حتى ضم حوالى ١٥ زميلا وكان الاجتماع يسوده الألفة والوئام والضحك على ما قابلنا من أمور طريفة.

كما سعدت أيضا بترتيب لقاء سنوى لخريجى كلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٤١ من جميع التخصصات وهم زملائى ولقد أقبل الجميع على الحضور وكثير منهم لم يلتقوا منذ عشرات السنين وعندما كان الأستاذ الدكتور / فاروق إسماعيل عميدا لكلية الهندسة رتب احتفالا لدفعتنا فى عام ١٩٩١ بمناسبة مرور نصف قرن على تخرجنا فى عام ١٩٤١.

حصاد مشوار العمر

حصاد مشوار العمر

بعد هذه الصحبة مع القارئ الكريم - وأخص منهم بالذكر أجيال الشباب - لم يبق إلا بلورة تجارب السنين وتكثيف حصاد العمر في مجموعة ثوابت منهجية يلتزم بها الإنسان في كل زمان ومكان رغم ما قد يطرأ على الزمان من تحولات وما قد يواجهه المكان من تغيرات.

لا أسجل هذه الخلاصة في كلمات نصائح ولا أصوغها في خطب وعظ أو عبارات عاطفية حماسية إنما أقدم شهادتي للأجيال من واقع خبرتي وتحليل المواقف ومسار الظروف التي أحاطت بي وعايشتها.

إن قناعتي هي أن لكل جيل رؤيته وتجاربه وله حقه أن يعيش عصره، لكن لا يمنع ذلك أن هناك ثوابت تجمع بين الأجيال والتي بها يكتسب الإنسان إنسانيته بغير انحياز مع تقديم حصاد مشوار العمر والتأكيد على أن الإنسان - موقف لأنه لايوجد في فراغ إنما يوجد داخل مجتمع ينتمي عضويا إلى مجموعة دوائر عديدة متفاعلة، وما على الإنسان إلا أن يتخذ الموقف الصحيح النابع من قناعته، مهما كانت التضحيات التي يدفعها ثمنا لهذه القناعات فلا مقايضة على المبادئ ولاتنازل عن القيم..

أود التأكيد أولا على أن يكون للإنسان منهج للحياة يصبح بمثابة

البوصلة للاسترشاد فى مسيرة حياته.. أن تكون له رؤيته.. ويلتزم بتحقيق رسالة فلا يكون مجرد رقم فى تعداد السكان إنما يكون ويظل إضافة منتجة فى مجال عمله ونطاق تفوقه ومهاراته.

هذا يتطلب أن يكتشف الإنسان نفسه ليعرف قدراته، وأن يدرك مكمن القوة لديه وأن يحسن توظيف هذه الإمكانات.

من الثوابت التى أكدها حصاد مشوار العمر الإيمان بالقناعة والرضى بما قدره الله وقسمته العادلة. لذلك لاينبغى أن يكون المقياس المادى هو الوسيلة الوحيدة لتقيم الأشياء والحكم عليها بالنجاح أو الفشل.

لقد أثبتت تجارب حياتى خطأ اللجوء إلى المقياس المادى فهناك مقاييس لعطاء للآخرين وانحياز لعمل الخير ونصرة للمظلوم وتلبية لصاحب الحاجة، كذلك ألا يكون الكسب المادى قد تم على حساب حقوق الآخرين.

من هنا تكون قوة الارتفاع وتجنب الوقوع فى مذلة السقوط مهما كانت درجات ومستويات الإغراءات فالمناصب تخبو وقوة الجاه تزول ولايبقى الا الموقف النبيل والعطاء الأصيل.

من حصاد العمر التسلح بالقناعة والرضا بما قسم الله للإنسان فهو سبحانه وتعالى الذى خلق الإنسان ويعلم وما توسوس به نفسه ويعطيه ما فيه مصلحته وصلاح أمره.. مشيئة الله وقدره هى التى تعطى وتمنع.. تحدد الغنى والفقير.. تهب الصحة وتمتحن بالمرض لتفرز الشاكر والصابر.

فلا مجال بعد ذلك – لطمع أو غضب أو سخط لأن الأمر لله من قبل ومن بعد، والابتلاء من الله للإنسان يكون بالخير والشر معا.

لقد علمتنى الحياة أن القناعة والرضا أهم أسلحة الانسان فى مواجهة الحياة ولحسم «وسوسة» الشيطان وانخداع الإنسان بالمظاهر بينما يكمن الحل فى الآية الكريمة.. «وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم، والله يعلم وأنتم لاتعلمون».

وقد سلحتنى دروس حصاد مشوار العمر بأن خير مواجهة لقهر وساوس الشيطان أن ينظر الإنسان إلى من هم أقل منه مالا وأضعف صحة وأسوأ حالا عندئذ تخرج من قلبه قبل أن ينطق لسانه عبارة «الحمد لله» فالإنسان مثلا عندما يهبه الله نعمة مثل السير على قدمين فى صحة وعافية يكون أفضل من زميل محروم من هذه النعمة ويعجز عن التحرك وإن كان يملك الملايين من الجنيهات.

من حصاد مشوار العمر مضافا إلى ما تعلمته من والدتى ووالدى أنه من حب الله ونعمه التى لا تحصى التوفيق فى تربية الذرية الصالحة والتى بها يكون الإنسان قد امتلك أغلى ما فى الحياة ويمتلك ما يفوق كل الثروات المادية.

من حصاد مشوار العمر وأحرص على تنميتها فى أعماق أولادى وأحفادى وكل من أحتك بهم من معارف وأقارب هى تنمية قيمة الانحياز لحب الخير وفعله تجاه الآخرين كلما أتيح لى ذلك، بصرف النظر عن المردود السريع لهذا أو انتظار مقابلة العرفان والجميل من الذين قام الإنسان بمساعدتهم.

ويحلو لى دائما أن أشبه فعل الخير بالكرة الجلد التى يقذف بها الإنسان فالكرة لاتعود إليك مرة أخرى وتذهب إلى مكان آخر وهكذا فعل

الخير سرعان ما يعود بل وبأضعافه ومن أناس آخرين وليس بالضرورة من الذين استفادوا منك مباشرة.

ومن حصاد مشوار العمر ألا يتجمد الإنسان عند حياة سابقة فيظل يزهو بمنصب كان يشغله أو بوضع اجتماعى كان يتميز به، إنما على الإنسان العاقل إذا زال المنصب وتغيرت الظروف أن يمتلك قدرة التكيف مع الواقع الجديد ومواجهة ما أحدثته الأيام من متغيرات، على الإنسان الحكيم أن يعيد اكتشاف نفسه وأن يضع يده على مصادر القوة وأن ينطلق للعمل بروح الثقة والصلابة والإصرار على انتزاع النجاح، ولا يضيره أن يعتمد على نفسه فى تحقيق طموحاته بعد أن كان يعتمد من قبل على آخرين بحكم المنصب والجاه المرموق.

عندئذ سيدرك لذة قهر الحاجة ومتعة الاعتماد على الذات ودون مبالغة مفرطة فى مفهوم الكرامة لأنه لا يفرط فى مبدأ ولا يتنازل عن قيمة من القيم التى يؤمن بها وتجرى فيه مجرى الدم فى الجسد.

عن نفسى وبعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ لم أجد غضاضة فى أن أعمل بنفسى متكيفا مع ظروفى الجديدة فكنت أشعر بسعادة غامرة وأنا أقف فى الصفوف بين المواطنين لاستخراج بطاقة ضريبية أو لفتح سجل تجارى أو لعمل فيش وتشبيه.. إلخ. كذلك سعادتى وأنا امتلك شقة صغيرة وسيارة متواضعة أذهب بها لتوصيل أبنائى إلى مدارسهم.. وكانت قمة سعادتى وأنا أعمل فى مكتب هندسى بدأ متواضعا لتوفير متطلبات الحياة وكان الله معى خير عون «والله خير حافظا وهو أرحم الراحمين».

لم أجلس مترحما على كرسى سلطة أو متباهيا بأننى كنت يوما

وزيرا.. فالعمل شرف والعمل حياة، وذلك هو سلوك الإنسان العاقل فى مواجهة متغيرات الأيام وعاديات الزمان.. وقد وفقنى الله لتجاوز تلك المتغيرات لأن خطوة البداية تكون من تصميم وإرادة الإنسان المتوكل على الله ويكون التوفيق من الله المعين والوكيل.

من حصاد العمر قدرة الإنسان على فهم الآخرين بالإدراك الواعى لخصائص الشخصية الإنسانية وبما تمليه عليها من سلوك. إن هذا الوعى يمكن الإنسان من وضع الآخرين فى الإطار الصحيح دون تحامل أو تجن لدوافع سلوكهم ففى أوقات الشدائد تظهر معادن الناس بتباين وتنوع سلوكهم.. منهم الذى يحجم ويتردد.. ومنهم الذى يشجع ويجامل.. منهم من يتصرف بشهامة. ومنهم من يحسب كل خطوة بمقاييسه، وهنا يكون تقدير ظروف كل إنسان وتركيبة شخصيته وعدم تحميلها بأكثر من تكوينها وطبيعتها.

وبقدر ما كان شكرى وعرفانى بمواقف الذين كانوا عند مستوى المسئولية وما تحتمه الأخوة من مبادرات فإننى لم أغضب من الذين أحجموا عن الزيارة بل وتلمست لهم الأعذار لأنها كما قلت كانت أيام فترة سياسية حساسة وعصيبة بل إننى اعتبرت ذلك سلوكا طبيعيا منهم بسبب المراقبة الشديدة على المترددين على منزلى وبالتالى التخوف مما قد يصيبهم من أضرار ثمنا للزيارة غير المرغوبة.

الدليل على ذلك أنه عندما خرجت من السجن فى ديسمبر ١٩٧١ جاءت أعداد كبيرة للتهنئة كما توافد الكثيرون لتعزيتى لوفاة والدتى فى سرادق العزاء بمسجد عمر مكرم بميدان التحرير، لقد حضرت أعداد كبيرة من المعارف والأصدقاء والأحباب.

كما سلحنى مشوار العمر بمبدأ هام هو ألا أحقد على أحد وألا تدخل الكراهية قلبى تجاه أى إنسان مهما كان تصرف هذا الإنسان نحوى بإساءة أو تشهير.

أسجلها بأمانة إننى فى حادث المنصة فى أكتوبر ١٩٨١ وأغتيال الرئيس أنور السادات لم «أشمت» فى موته رغم ان السادات هو الذى كان وراء حملة التشهير وتلفيق تهمة الخيانة العظمى التى برأنى الله منها بالحكم سنة مع إيقاف التنفيذ وهو فى حكم البراءة، لم أشمت فى السادات رغم سلوكه المضاد نحوى ونحو زملائى مجموعة قضية ١٥ مايو الذين أثروا الاستقالة لاختلاف فى التوجهات وتناقض المواقف، وكما أوضحت سابقا لم يكونوا طلاب شهرة أو طامعين فى سلطة لأنهم كانوا أصلا وزراء فى الحكم ولأنهم لو أرادوا الاستمرارية لما سارعوا بتقديم الاستقالة واستمروا كما استمر غيرهم فى مناصبهم الوزارية.

ذلك هو حصاد مشوار العمر أسجله فى شهادتى للأجيال لعلها تفيدهم فى مستقبل أيامهم وليترسخ فى أعماقهم أنه بالأمس واليوم وغدا.. «لايصح إلا الصحيح ولا يبقى إلا الأصح».

والحمد لله فقد تمت شهادتى للأجيال التى حرصت على الإلتزام بالأمانة والصدق فى كل كلمة سجلتها وفى كل موقف أو حادثة تطرقت إليها.

وعلى الله قصد السبيل...

ملحق رقم

[أ]

دعوة إلى
إنشاء متحف لملحمة السد العالى

ليس السد العالى مجرد عمل من الأعمال الهندسية الضخمة التى تمت فى القرن العشرين ولكنه ملحمة نضالية من معارك الشعوب التى تكافح كفاحا مريرا فى هذا العصر حتى تملك غدها كما ملكت يومها وحتى تسيطر على مصيرها كما سيطرت بالثورة على حالها وهو الرمز الدائم فى قلب العالم العربى والإفريقى شاهدا ودليلا على مدى ما يمكن أن تحققه الشعوب المؤمنة بالحرية والسلام.

لقد قال الرئيس عبد الناصر وهو يعلن انتهاء بناء السد العالى فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ إن الشعب المصرى يثبت للعالم أنه إذا كانت شهادة التاريخ لصالحه فإن اتجاه المستقبل بإذن الله لصالحه أيضا.

فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ قام المهندس / سمير حلمى، والدكتور/حسن زكى، والمهندس/أحمد على كمال، والدكتور/أحمد سليم وخبراء من النقطة الرابعة الأمريكية بدراسة المشروع المقدم من المهندس/أدريان دانينوس لإنشاء السد العالى وتقرر عمل المباحث الأولية لاختيار موقع المشروع من بين موقعين جنوب مدينة أسوان أحدهما على بعد (٦) كيلو متر (الموقع الحالى للسد العالى) والأخر على بعد ١٤٫٦٠٠ كيلومتر.

في أبريل ١٩٥٣ اجتمع الخبراء العالميون وهم ل.ف.هارزا الأمريكي، أ.س.ستيل الأريكي، أ.ف.سمسوا السويدى، لويجي جاليولى الإيطالى، أ.رئيس السويدى مايكل برديس، أندريه كوين الفرنسى، لورانز سترواب الألمانى والكسندر جيب الإنجليزى وقدموا الدراسات والأبحاث اللازمة لتنفيذ المشروع.

فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ قدم خبراء البنك الدولى للانشاء والتعمير تقريرا مستفيضا عن صلاحية المشروع من النواحى الفنية والعملية والاقتصادية.

وعند افتتاح السد العالى فى ١٩٧١/١/١٥ كانت جميع وحدات محطة كهرباء السد العالى الاثنتا عشرة قد تم تشغيلها وقد قال الرئيس إن كهربة مصر كلها يجب أن تكون هدفا من أغلى أهدافنا وذلك أن الكهرباء هى التى ستضىء وجه مصر والتى ستدفع عجلة الحركة فى كل بقعة فيها ولذلك لم يقتصر مشروع كهربة الريف على إدارة القرى فقط ولكن أيضا توصيل القوى الكهربائية للصناعات الصغيرة ومعدات الميكنة الزراعية ولذلك سمى المشروع كهربة الريف المصرى وليس إنارة الريف.

إن إنشاء السد العالى كان معركة بدأت عام ١٩٥٦ معركة حربية ولم تنته إلا عام ١٩٧٣ بنصر أكتوبر العظيم ثم معركة مدنية بدأت عام ١٩٦٠ عندما قام المهندس /عثمان أحمد عثمان باستدعاء مهندسيه من الدول العربية رأسا إلى أسوان ثم تكون اتحاد مقاولين بينه وبين شركة مصر للأسمنت المسلح سمى «المقاولون العرب» وتم إرسال فصائل نقل من القوات المسلحة للمعاونة تم تعيين الزميل المهندس/صدقى سليمان وزيرا للسد العالى مقيما فى أسوان حتى تم إنشائه ومازالت المشروعات المكملة حائرة تبحث عن تمويل لها حتى يتم إنشاء مشروع السد العالى.

ولما كان من المناسب أن يقدم السد العالى الى الناس فى لغة الأرقام والوقائع والخبراء ليظهر إلى جماهير العمال والفلاحين والمثقفين بالكيفة التى تعمق فى وجدانهم حقيقة العمل الوطنى الذى أنجزوه، وتدعوهم الى الانشغال به، والسهر على الاستفادة منه بأكثر الطرق ترشيدا وخدمة لمصلحة تطور الاقتصاد الوطنى فى مجموعه، لذلك فإن هذا واجب قومى يتعين مباشرته بكافل الوسائل.

لهذا فمن المقترح إقامة متحف للسد العالى يقدم للذ ين حالت ظروفهم دون مشاهدة المعركة على الطبيعة وليحكى للأجيال المقبلة عن هذه المعجزة التى أمكن تحقيقها على نهر النيل، وعن سنين الكفاح التى لاتنسى وذلك على غرار معركة لندن فى إنجلترا ومعركة لتالينجراد فى الاتحاد السوفيتى.

سوف يتم ذلك باستخدام النماذج ومشروعات الصوت والضوء والبانوراما والصور والأفلام التاريخية والشرائح والرسومات ومكتبة تضم كافة البحوث والدراسات المتعلقة بالنواحى الفنية والاقتصادية والمعركة العسكرية والسياسية التى خاضها الشعب فى سبيل تنفيذه، باعتبار أن السد العالى كان أهم معركة فى تاريخ مصر الثورة، وكثير من دول العالم تسجل أهم أحداثها ومعاركها فى معارض ومتاحف لتبقى لتذكرها الأجيال على مر الزمن.

مهندس / حلمى محمد السعيد
شاركت فى الدراسات منذ عام ١٩٥٧
سكرتير اللجنة العليا للسد العالى عام ١٩٥٨
ووزير الكهرباء والسد العالى عام ١٩٧٠

ملحق رقم [٢]

نشرات الجهاز السياسي «الطليعة الاشتراكية» حول قضايا الإنتاج ومتطلبات بناء المجتمع

الطليعة الاشتراكية
العدد رقم (٣٤)
بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٥

حول
أحاديث الرئيس جمال عبد الناصر
فى شهر مايو سنة ١٩٦٥

الطليعة الاشتراكية
العدد رقم (٣٧)
بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٦٥

مـع التنظيـــــم

نشرة داخلية للأعضاء فقط

الطليعة الاشتراكية
العدد رقم (٣٨)
بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٦٥

الواجبات المباشرة
التى تواجه تنظيمنا
بعد كلمات الرئيس فى أعياد الثورة

نشرة داخلية للأعضاء فقط

نشرة رقم (٣٩) بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٢

نتائج مؤتمر القمة الثالث

بدأ مؤتمر القمة العربى الثالث فى الدار البيضاء فى ظل ملابسات كانت تهدد المؤتمر بالفشل فالاستعمار كان قد بث فى حملاته الدعائية ما أشاع جوا من القلق وعدم الثقة فى إمكان إحراز أى تقدم فى صالح الأمة العربية فى ظل مؤتمرات القمة.

وكان التضامن العربى خلال العام الذى انقضى منذ المؤتمر الثانى قد أصيب بأكثر من هزة نتيجة عدة عوامل منها:

١- عدم إتمام تسوية مشكلة اليمن حتى ١٩٦٥/٨/٢٤.

٢- إضطرت تنفيذ المقررات المتصلة بالقضية الفلسطينية.

٣- تصريحات بورقيبة فى مارس الماضى وخروجه بها عن الخطة الأساسية الخاصة بتحرير فلسطين.

٤- خروج تونس وليبيا والمغرب على الإجماع العربى بالنسبة لقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية.

٥- استمرار البعث السورى فى تهجمه على كل من العراق والجمهورية العربية المتحدة.

وقد نتج عن هذه الهزات مايلى:

– تصدع واجهة العمل العربى الموحد الذى قام نتيجة لمؤتمرات القمة.

– ظـهور مخططات استعمارية جديدة تحديا للسياسة العربية التحريرية.

ولذلك فقد كان هذا الاجتماع – كمال قال الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابة فى الجلسة الختامية للمؤتمر – من أخطر الاجتماعات العربية ولكنه على حين كان كثيرون ينتظرون وربما يتمنون إنفجارا يمزق المؤتمر فإن عكس ذلك قد حدث، تخطيطا وبناء – وحقق هذا المؤتمر هذه السياسة التى التزمتها الجمهورية العربية المتحدة والخطوات الحاسمة التى اتخذتها فى مجال العمل العربى قبل المؤتمر.

سرى للغاية
حرية «اشتراكية» وحدة

طليعة الاشتراكيين
نشرة رقم (٤١)
بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٥

محتويات العدد

- هذا الشهر الكريم
- مراجعة .. لا تراجع
- حول رفع الأسعار
- تعليمات تنظيمية

للأعضاء فقط

حول رفع الأسعار

أثارت الإجراءات الخاصة برفع أسعار الحاجيات، موجة من التساؤلات، بل من التذمر بين طوائف عديدة من الشعب.

ومن واجبنا نحن أعضاء التنظيم أن نواجه هذا الأمر مواجهة صريحة وموضوعية هناك من يقول: أليس هناك من سبيل أخر لتحقيق خطة التنمية غير زيادة الأعباء المادية الملقاة على عائق الشعب، والفئات المحدودة الدخل.

وهناك من يقول: لماذا يفاجأ الشعب بهذه الإجراءات، ولماذا لم يتم التمهيد لها.. بالمناقشة الحرة.

هل هناك سبيل أخر غير هذه الإجراءات، هل كان من الممكن أن نناقشها مناقشة حرة قبل اتخاذها؟

الحقيقة أن الإجراءات ضرورة لا سبيل الى تجنبها إذا أردنا بحق أن نواصل طريق التنمية.

لقد قال السيد زكريا محيي الدين فى خطابه بمجلس الأمة: «إن تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب أن يتم عن طريق إغراق الجماهير، وليس من حق أحد فى هذه المرحلة أن يخدع الجماهير بالمنى».

وما أجدرنا نحن كذلك أعضاء التنظيم أن نواجة الجماهير بالحقيقة، فى غير مواربة أو تعلق.

إن بلادنا تعانى من حالة عدم توازن بين الإنتاج والاستهلاك على حساب الإنتاج، وإن بلادنا تعانى من وجود قوة شرائية تضخمية، تهدد مشروعات التنمية وتدفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع المطرد..

لقد زاد الاستهلاك من عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٦٥ بمعدل ٤٦٫٩ ٪ وإلى جانب هذا زاد السكان بمعدل ٨٠٠ ألف سنويا، لقد أدى الى عجز يبلغ ستين مليون جنيه من العملات الحرة.

ما العمل إذن؟ فى مقدورنا أن نتوقف عن خطة التنمية، عن خطة الصناعة الثقيلة، إن هذا سوف يؤدى الى خفض الأسعار، ولكن هذا سيكون على حساب المستقبل على حساب التحول الاشتراكى، وعلى حساب الثورة.

تعليمات أمن :

١ - ماتزال بعض استمارات الأعضاء لم تصل إلى قيادة التنظيم رغم تكرار المطالبة بإرسالها مما يشكل صعوبة عملية حصر الأعضاء، لذلك فإن على جميع أعضاء التنظيم الذين تسلموا استمارات لملئها أن يتقدموا بها الى رؤساء مجموعاتهم فى خلال أسبوع على الأكثر.

وكذلك على رؤساء المجموعات أن يوافوا قيادة التنظيم فورا بكل الاستمارات التى يقومون بتسلمها من الأعضاء، كذلك يطلب استمارات جديدة لجميع الأعضاء الذين لم يتسلموا الاستمارات الخاصة بهم.

٢ - على جميع رؤساء المجموعات أن يخطروا قيادة التنظيم أولا عن أى تغيير يحدث بالنسبة للأعضاء العاملين فى مجموعاتهم سواء من ناحية تغيير مكان العمل أو مكان الإقامة أو فى أى بيانات أخرى سبق أن

قدمها العضو فى الاستمارة الخاصة به حتى يتم تعديلها فى السجلات الخاصة بالأعضاء، والمتوقع أن يقوم رؤساء المجموعات بإخطار قيادة التنظيم بجميع التغييرات التى حدثت فى المدة الماضية وذلك خلال أسبوع على الأكثر، على أن يوالوا موافاة القيادة مستقبلا بكل تعديل أولا بأول.

سرى للغاية
(ملاحظات عامة على محاضر الجلسات)

الملاحظ فى عدد من المحاضر الواردة، أنها ماتزال يغلب عليها طابع (الدردشة) والانتقال من موضوع الى موضوع دون تخطيط أو دراسة، والتعرض للمسائل العامة والفكرية بشكل عابر، إن هذه المحاضر لاتعبر عن نشاط، عن حركة، عن إرتباط بالجماهير فى مجال العمل المحدد، أو السكن، ولاتكشف عن ارتباط بالاتحاد الاشتراكى وتفاعل معه.

وهناك أكثر من دعوة إلى أن تحرص النشرة على المقالات العميقة وستعمل النشرة على تحقيق ذلك.

ولكننا نريد أن نؤكد أولا للمجموعات جميعا، حاجة تنظيمنا إلى الحركة والى النشاط والتفاعل مع الجماهير خلال الاتحاد الاشتراكى، هذا هو واجبنا الملح المباشر الذى نرجو أن تبدو آثاره فى محاضر الجلسات المقبلة.

سرى للغاية

حرية «إشتراكية» وحدة

الطليعة الاشتراكية

نشرة رقم (٤٠)

بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٥

محتويات العدد

- حول مؤتمر أكرا
- مؤتمرات ثلاثة من أجل الانتاج
- كيف يتحرك الإتحاد الإشتراكى
- حول مسألة التفرغ
- تعليمات تنظيمية

للأعضاء فقط

ملحق رقم [٣]

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤
فى شأن
إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن ديوان الموظفين والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة،

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٣ لسنة ١٩٦٠ بمسئوليات وتشكيل ديوان الموظفين،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بتطبيق أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات على المؤسسات العامة،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة،

وعلى موافقة مجلس الرياسة،

أصدر القانون الأتى:

مادة ١ – يستبدل باسم (ديوان الموظفين) اسم (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة) ويستبدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه الأحكام المرفقة لهذا القانون، كما يلغى كل حكم يخالف هذه الأحكام.

مادة ٢ – تنقل سلطات واختصاصات ديوان الموظفين ورئيسه حيثما وردت فى القوانين واللوائح والقرارات الى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ورئيسه.

مادة ٣ – ينقل جميع موظفى ديوان الموظفين الموجودين حاليا

بحكم وظائفهم بإدارات المستخدمين بالوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة الى هذه الجهات وتنقل درجاتهم الى ميزانيات المنقولين اليها.

أما باقي موظفى الديوان فيصدر بشأنهم خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس المجلس التنفيذى بناء على عرض رئيس الجهاز بنقل من يقع عليه الاختيار الى الوزارات ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وتنقل معه درجته الى ميزانية الجهة المنقول اليها.

ومن عدا هؤلاء فيعتبرون معينين بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

مادة ٤– يباشر ديوان الموظفين الإختصاصات المخولة لمقتضى هذا القانون للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وذلك لحين صدور قرار رئيس المجلس التنفيذى المشار اليه فى المادة السابقة.

مادة ٥– يلحق بالجهاز كل من النيابة الإدارية المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والرقابة الإدارية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ويكون لرئيس الجهاز سلطات الوزير المختص بالنسبة لهما، بما فى ذلك سلطات الإشراف والتوجيه والرقابة.

ويجوز لرئيس المجلس التنفيذى أن يفوض رئيس الجهاز فى بعض اختصاصاته بالنسبة لهما.

مادة ٦– ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مايو سنة ١٩٦٤)

(جمال عبد الناصر)

صدر هذا القانون فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ وأبلغ إلى جميع السادة الوزراء ونوابهم ومدير مكتب رئيس المجلس التنفيذى وسكرتير عام مجلس الرياسة وديوان الموظفين والهيئات المختصة.

سكرتير عام الحكومة

(عبد السلام بدوى)

قانون
الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

مادة ١ – ينشأ الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ويكون هيئة مستقلة تلحق بالمجلس التنفيذى، ويتألف هذا الجهاز من إدارات مركزية يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية، وتتكون هذه الإدارات المركزية من عدد من الإدارات العامة يصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجهاز.

مادة ٢ – يتولى إدارة الجهاز رئيس ويعاونه عدد كاف من الوكلاء والأعضاء، ويكون للرئيس سلطة الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح والقرارات بالنسبة للعاملين بالجهاز، وفيما يتعلق بالإشراف الفنى والإدارى على مدير العمل به، ويكون للوكلاء سلطات واختصاصات وكلاء الوزارات، ويعين الرئيس والوكلاء بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس المجلس التنفيذى، وتسرى على الوكلاء والأعضاء جميع القواعد المقررة والتى تقرر فى شأن سائر العاملين المدنيين بالدولة، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة فى شأن أعضاء الرقابة الإدارية وفقا لحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والأحكام المقررة فى شأن أعضاء النيابة الإدارية وفقا لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه.

مادة ٣ – يكون هدف الجهاز تطوير مستوى الخدمة المدنية ورفع الكفاية الإنتاجية وتحقيق العدالة فى معاملة العاملين والتأكد من مدى

تحقيق الأجهزة التنفيذية لمسئولياتها فى ميدان الإنتاج والخدمات.

مادة ٤ – يمارس الجهاز إختصاصاته بالنسبة للجهات الأتية:

أ – الوحدات التى يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة.

ب – الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها.

مادة ٥– يباشر الجهاز الاختصاصات الأتية:

١ – اقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين وإبداء الرأى فى المشروعات المتعلقة بشئونهم قبل إقرارها.

٢– دراسة الاحتياجات من العاملين فى مختلف المهن والتخصصات بالاشتراك مع الجهات المختصة، ووضع نظم اختيارهم وتوزيعهم لشغل الوظائف على أساس الصلاحية وتكافؤ الفرص.

٣– تطوير نظم شئون الخدمة المدنية لتحقيق وحدة المعاملة والاشتراك فى دراسة كيفية توفير الرعاية الصحية والاجتماعية مع الجهات المختصة.

٤– رسم سياسة مستوى وخطط تدريب العاملين فى مجال التنظيم والإدارة ورفع مستوى كفاءتهم وتقديم المعونة الفنية فى تنفيذها.

٥– اقتراح سياسة المرتبات والعلاوات والبدلات والمكافآت والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظها فى سجلات.

٦- دراسة مشروعات الميزانيات فيما يتعلق باعتمادات العاملين وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها مع إبداء ما يكون لديه من ملاحظات عليها.

٧- الاحتفاظ بالسجلات والبيانات الخاصة بالعاملين فى المستويات القيادية ووضع نظام الإحصاء وتسجيل العاملين بالخدمة المدنية.

٨- المشاركة فى تعبئة المجهود الحربى للدولة فيما يتعلق بحصر وتسجيل الإمكانيات البشرية فى الخدمة المدنية كما ونوعا وتخطيط تعبئتها وقت الطوارئ.

٩- رسم سياسة الإصلاح الإدارى وخطة واقتراح الوسائل اللازمة لتنمية ونشر الوعى التنظيمى والارتفاع بمستوى الكفاية القيادية والإدارية وكفاءة الأداء.

١٠- إبداء الرأى الفنى وتقويم المعاونة فى عمليات التنظيم وتبسيط الإجراءات وتحسين وسائل العمل.

١١- وضع النظم الخاصة بالتفتيش والمتابعة للتأكد من سلامة وكفاءة أداء العاملين.

مادة ٦- للجهاز فى الجهات التى يباشر إختصاصاته بها مايلى:

١- الإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين وإصدار التعليمات الفنية والنشرات المنظمة لتنفيذها.

٢- مراجعة مشروعات إنشاء الأجهزة الجديدة وإعادة تنظيم أو تعديل إختصاصات أجهزة قائمة قبل اعتمادها من السلطة المختصة وإبداء الرأى فى اللوائح المتعلقة بسير وتنظيم العمل.

٣- وضع الأنماط التنفيذية ومعدلات الأداء المناسبة فى هذه الجهات ونشرها عليها للاسترشاد بها فى تنظيمها ووضع ميزانياتها.

٤- مراجعة مشروعات الميزانيات المشار إليها فى البند (٦) من المادة السابقة قبل عرضها على وزارة الخزانة.

٥- معاونة إدارات شئون العاملين ووحدات التنظيم والتدريب وتدريب العاملين بها والتفتيش الفنى على أعمالها وإرسال تقارير بنتائج التفتيش الى رؤساء هذه الجهات.

٦- الإشراف على أعمال الأجهزة المركزية لتدريب العاملين وتنظيم الدورات التدريبية العامة والاشتراك فى وضع برامج البعثات للعاملين فى مجال التنظيم والإدارة.

٧- أن يندب من يرى من العاملين به للتفتيش على هذه الجهات ولإجراء الأبحاث اللازمة والاطلاع على الأوراق والسجلات وطلب البيانات التى يرى لزومها.

مادة ٧- للجهاز حق الإتصال المباشر بالجهات المختلفة على جميع مستوياتها وطلب البيانات والإحصاءات اللازمة لمباشرة اختصاصاته.

كما له حق الاتصال بالهيئات العلمية والدولية التى تزاول نشاطا مماثلا للإفادة من تجاربها وخبراتها.

مادة ٨- يضع رئيس الجهاز تقريرا وافيا عن أعمال الجهاز وملاحظاته وتوصياته ويرفعه فى نهاية كل عام الى رئيس المجلس التنفيذى.

مادة ٩- تسرى على رئيس الجهاز جمييع الأحكام الخاصة بالوزراء.

ملحق رقم [٤]

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ – يجب أن تتخذ كل الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرفق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لاتقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال.

مادة ٢ – على الشركات والمنشآت المشار إليها أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون فى مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدوره.

ويجوز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك فى رأس المال بمقدار النصف.

مادة ٣ – حدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب أخر إقفال ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون.

وإذا لم تكن الأسهم متداولة فى البورصة، أو كان قد مضى على أخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذى على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن.

كما تتولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة.

مادة ٤ – تؤدى الحكومة قيمة الحصة التى تساهم بها المؤسسات العامة فى رأس مال الشركات والمنشآت المشار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة وتكون السندات قابلة للتداول، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين.

مادة ٥ – يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتحديد الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على كل من الشركات والمنشآت المشار اليها.

مادة ٦ – يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة للشركات المشار إليها أن تعفى العضو المنتدب لأى شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس إدارتها كلهم أو بعضهم مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة، وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد.

كما يجوز لها بالنسبة للمنشآت المشار اليها إعفاء مدير المنشأة وتعيين غيره.

كما يجوز لها تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التى تخضع لأحكام هذا القانون لمدة أقصاها ثلاثة أشهر.

وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب فى المسائل التى تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الإدارة وكذلك قرارات مدير المنشأة، لتصديق الجهة الإدارية المختصة.

مادة ٧- إذا كانت الأسهم التى آلت ملكيتها الى الحكومة وفقا للمادة الرابعة مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الرابعة.

مادة ٨- كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه (خمسة آلاف ليرة) ولا تجاوز ألفى جنيه (عشرين ألف ليرة) أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٩- ينشر هذا القرار بقانون من الجريدة الرسمية، ويعمل به فى إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره.

المذكرة الإيضاحية
للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١

لقد تطلب توجيه الاقتصاد القومى، زيادة حجم القطاع العام سواء بقيام هذا القطاع ابتداء بإدارة بعض المرافق الحيوية والإشراف عليها أو بمساهمته فى بعض أوجه نشاط القطاع الخاص عن طريق المشاركة فى رأس المال، إذ بذلك يتحقق التوجيه اللازم لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية، والقدرة الكاملة على الوفاء باحتياجات الخطة ومستلزماتها.

ومن ثم فإن الدولة بمساهمتها فى رؤوس أموال بعض الشركات القائمة، إنما تهدف الى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق أغراض التنمية مع توجيه تلك الشركات الى السياسة الموضوعة.

ولذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق قاضيا فى المادة الأولى منه بأن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة التى يصدر بتجديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لاتقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال.

وبذلك يكون المشروع قد حتم على الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية، وأن تساهم فيها إحدى المؤسسات العامة بحصة لاتقل عن ٥٠ ٪، ولذلك فقد أوجبت المادة/٢ من المشروع على تلك الشركات والمنشآت أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ

صدوره، مع جواز تخفيض حصة كل مساهم أو شريك فى رأس المال بمقدار النصف وذلك حتى يتسنى إعمال نص المادة الأولى من المشروع فيها قضى بوجوب مساهمة إحدى المؤسسات العامة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لاتقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال.

وقد حددت المادة/٣ من المشروع الكيفية التى تقدر بها قيمة الحصة التى تساهم بها المؤسسات العامة فى رأس مال الشركات والمنشآت التى شملها التنظيم، فحددت قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر إقفال ببورصة الأوراق المالية قبل صدور هذا القانون وذلك إذا كانت الشركة التى ساهمت الحكومة فى رأس مالها متخذة شكل شركة مساهمة وكانت أسهمها متداولة فى البورصة.

أما إذا كانت أسهم تلك الشركة غير متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الإقتصاد التنفيذى على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الإستئناف، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لاتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن.

كما بينت المادة/٣ أيضا كيفية تحديد رأس المال بالنسبة للمنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة فقضت بأن تتولى تلك اللجان تقويم رأس مال تلك المنشآت.

وألزمت المادة/ ٤ من المشروع، الحكومة بأن تؤدى قيمة الحصة التى تساهم بها المؤسسات العامة فى رأس المال الشركات والمنشآت

المشار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنويا لمدة خمس عشر سنة وتكون السندات قابلة للتداول ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين.

وبذلك تكون الدولة قد التزمت بأن تؤدى للمساهمين أو للشركاء فى رأس المال والذين خفضت قيمة حصصهم وفقا للفقرة/٢ من المادة/٢ من المشروع تعويضا عادلا فى شكل سندات على الخزانة على أن تؤدى عن تلك السندات فائدة قدرها ٤ ٪.

ورغبة فى التوفيق بين المبادئ الاشتراكية التى أسستها الثورة دستورا لها، وبين ما تطلبه إدارة الشركات والمنشآت التى شملهم التنظيم من التقابل مع أهداف الثورة، فقد قضت المادة/٦ من المشروع المرفق: بأنه يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة للشركات المشار إليها أن تعفى العضو المنتدب لأساس شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس إدارتها كلهم أو بعضهم وتعيين مجلس مؤقت أو عضو منتدب له سلطات مجلس الإدارة وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد.

كما يجوز لها بالنسبة للمنشآت المشار اليها إعفاء مدير المنشأة وتعيين غيره.

وأخضعت المادة/٦ أيضا قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب فى المسائل التى تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الإدارة لتصديق الجهة الإدارية المختصة وذلك بقصد إنشاء رقابة دقيقة على

الشركات والمنشآت التى شاركت الحكومة فى رأس مالها وتوجيهها لخدمة الاقتصاد القومى.

وبينت المادة/٧ من المشروع العقوبات التى توقع لمخالفة أحكام هذا القانون، فقضت بأن كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه (خمسة آلاف ليرة) ولاتجاوز ألفى جنيه (عشرين ألف ليرة) أو بإحدى هاتين العقوبتين.

(١٩٤١) سنة التخرج من كلية الهندسة

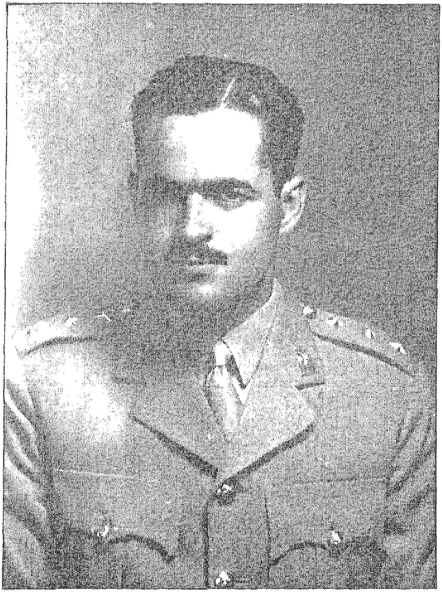

(١٩٤٩) ضابط مهندس

(١٩٦٤) أداء فريضة العمرة
شعراوى جمعه - حلمى السعيد

مشروع كهرباء خزان أسوان
(١٩٦٤) حلمى السعيد - الرئيس جمال عبد الناصر
المهندس / صلاح الشاذلى - محمد أحمد

(١٩٦٦) احتفال نقابة المهندسين بمرور عشرين عاما على تأسيسها
موسى عرفه - حلمى السعيد - عبد الخالق الشناوى

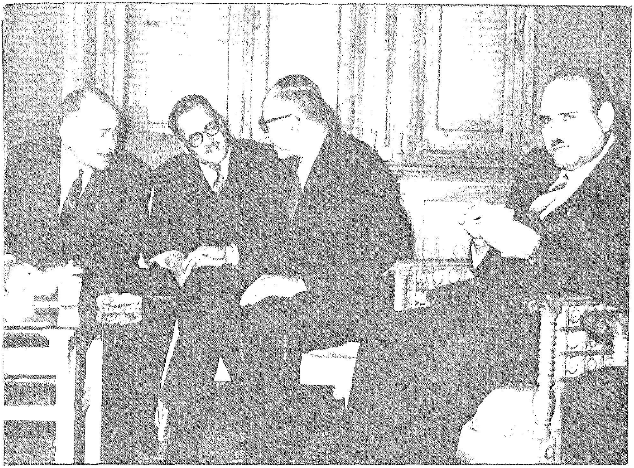

(١٩٦٧) ندوة عن دور النقابات المهنية فى التنظيم السياسى
فاروق غلاب - د.عزت سلامة - حلمى السعيد - على صبرى

(١٩٦٧) ندوة فى نقابة المهندسين
حسن محمد حسن - توفيق الخشن - حلمى السعيد
محمود يونس - عبد الوهاب البشرى

(١٩٦٨) إفتتاح نادى النيابة الإدارية

الوزير / محمد أبو نصير - حلمى السعيد - المستشار/ على نور الدين

(١٥/١/١٩٧١) إفتتاح السد العالى
بودجورنى - السادات - حلمى السعيد - عثمان أحمد عثمان

(١٩٧١) زيارة محافظة أسوان
على خوجلى (أمين الاتحاد الاشتراكى) - حلمى السعيد
المحافظ / أمين عمر

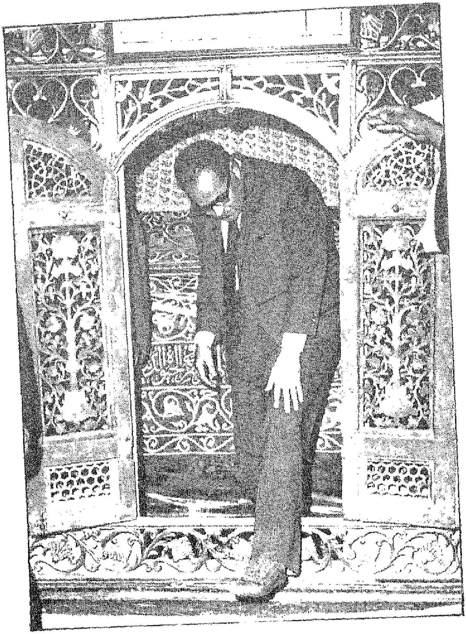

(١٩٧١) زيارة مقام الشيخ عبد الرحيم القناوى

(١٩٧١) إفتتاح مشروع كهرباء محافظة المنوفية
المحافظ / أحمد سلطان - حلمى السعيد
كمال الشاذلى (أمين الاتحاد الاشتراكى)

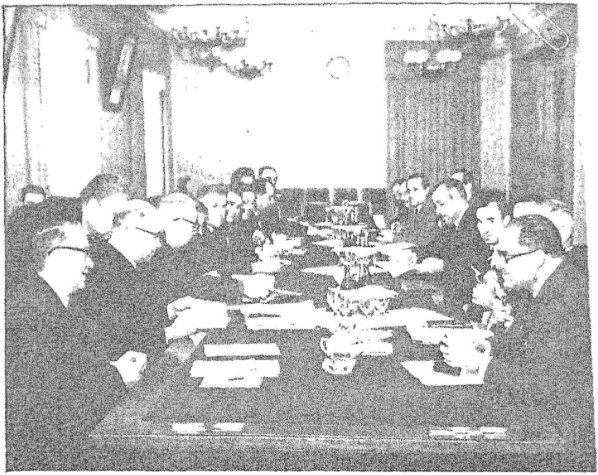

(١٩٧١) اجتماع فى الاتحاد السوفيتى
اتفاقية التعاون لمشروع كهربة الريف

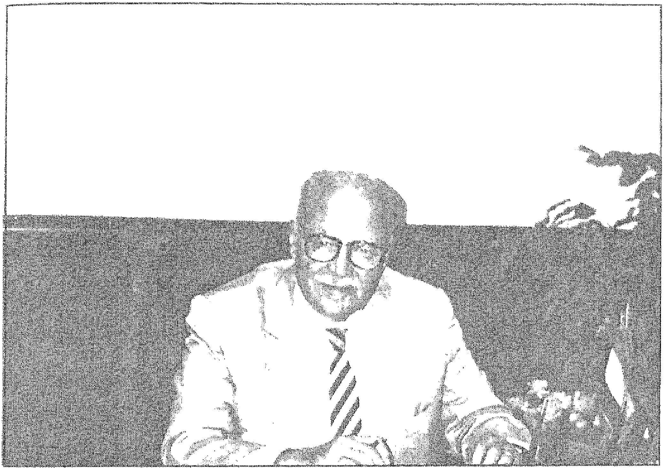

(١٩٩٨) مهندس إستشارى

مدرسة الشئون الإدارية عام ١٩٥٠
هيئة التدريس (الجالسون) جمال عبد الناصر
بين حلمى السعيد وتوفيق البكرى

International
انترناشيونال برس Press
٥ شارع جمال الشاهد ـــ مدينة الصحفيين ت ٣٤٧٤٢٥٩

* إشترك فى حرب فلسطين ١٩٤٨ .

* من الضباط الأحرار (مجموعة جمال عبد الناصر) .

* ضابط مهندس أركان حرب برئاسة الجيش.

* معاونة كمال الدين حسين فى إنشاء وتدريب أول قوات للحرس الوطنى فى عواصم المحافظات عام ١٩٥٣ .

* مستشار الرئيس جمال عبد الناصر لشئون التخطيط والاقتصاد.

* معاونة المشير عبد الحكيم عامر كسكرتير اللجنة العليا للسد العالى.

* رئيس مؤسسة مصر التى كانت تضم ٦٠ شركة.

* نقيب المهندسى.

* أول رئيس للجهاز المركزى للتنظيم والادارة.

* عضو أمانة التنظيم الطليعى ومسئول جنوب القاهرة.

* وزير الكهرباء والسد العالى.

Bibliotheca Alexandrina
04223525